وزارة الثقافة
الهيئة العامة لقصور الثقافة
THE GENERAL ORGANIZATION OF CULTURE PALACES

كتابات الثورة

عشتُ ما جرى



عمار علي حسن

عشت ما جرى

"شهادتى على ثورة يناير"

د. عمار على حسن

وزارة الثقافة
الهيئة العامة لقصور الثقافة

وزارة الثقافة

الهيئة العامة لقصور الثقافة

الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
سعد عبد الرحمن
أمين عام النشر
محمد أبو المجد
الإشراف العام
صبحي موسى
الإشراف الفني
د. خالد سرور

• عشت ما جرى
• د. عمار علي حسن
• تصميم الغلاف:
عماد عبد الغني
الطبعة الأولى 2013م
الهيئة العامة لقصور الثقافة
• رقم الإيداع: ٢٩٢٣٢/ ٢٠١٣
• الترقيم الدولي: 4-191-718-977-978
• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

المتابعة والتنفيذ
سعيد شحاتة

عشت ما جرى

« لِئَلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي » .

قرآن كريم

" بلغَني أن العلماءَ يسألون عمّا يُسأل عنه الأنبياءُ " .

الإمام مالك

مفتتح

حين اشترى «نتيجة» عام ٢٠١٢ علقها على جدار صالة شقته وراح يقلب أوراقها ففوجئ بأن يوم ٢٥ يناير ليس متواجدًا. جرى إلى الهاتف والتقط السماعة وطلب رقم صاحب المكتبة التي اشترى منها «النتيجة» وتحدث معه في هذا الشأن. فقال له: حين راجعت المطبعة في الأمر قالوا لي وجدنا أن هذا اليوم يساوي آلاف السنين. ولا توجد ورقة يمكن أن تحمله ولا جدار بوسعه أن يستقبله. إنه أعظم من أن يصير مجرد يوم في سنة. ولذا تركنا مكانه ليتخيله كل منا كيفما شاء، ووفق ما يسع خياله من قدرة. حتى يدرك بعضنا عظمته ومكانته. ويفهم آخرون جرم تفريطهم فيه وتخليهم عنه.

(١)

كل شيء حل برأسي وأنا أجري في الشوارع المفتوحة على غربتنا الطويلة، وحناجرنا تصرخ «عيش... حرية... كرامة إنسانية»، لكن صراخي لم يقض على ابتسامتي الراضية المرضية. وقلت في نفسي: لم نكن نحرث في بحر. ها هي حروفنا التي رشقناها على الورق في دأب طيلة السنين التي خلت تلد حروفا، والكلمات التي رسمناها على مهل تنفجر بكلمات جديدة، لكن من دم ولحم وأفراح. ها هي الأرجل التي انتظرنا طويلا قدومها تضرب عتبات التاريخ وتدوس على الجبروت في تقدمها الكاسح نحو الخلاص، وتفعل ما يجعلنا نتعلم منها، وننصت أمامها في انبهار، ونضيف من خلالها إلى مخزوننا المعرفي زادًا جديدًا.

عشت ما جرى في أحلام اليقظة كاملا قبل سنين، ورأيت ما انتظرته يمشي أمام عيني ويملأ نفسي بالدهشة والفرحة. وها أنا أقصه عليكم كما عشته وكابدته.

إنه مشهدي في هذا الفيلم الطويل، الذي شاركتْ في صنعه الملايين، وكل منهم له مشهده وروايته. أقص هنا ما يخصني، ولذا فإن تواجدي المستمر في السطور لا يعني أنني أعطي نفسي فوق حقها، وأوسع مما قالت وعملت وصنعت، لكنني أقول ما هو لي فقط، والباب مفتوح أمام الجميع ليقولوا مشاهدهم، حتى نرسم جوانب هذه الملحمة الإنسانية العظيمة والخالدة.

وقد شعرت أن كتابة هذه الصفحات تبدو «فرض عين» بعد أن أخذ البعض يكتب التاريخ لصالحه، ويعطي نفسه أدوارًا لم يصنعها أبدا، ويوهم الناس أنه هو الذي كان وراء هذه الثورة، تخطيطًا وتدبيرًا وإطلاقًا وتسييرًا وإنجاحًا، وأنها ثورته، وعلى الأخرين أن يصمتوا، ويجلسوا ليروضوا الحسرات.

بالنسبة لي ربما كانت المسألة أبعد قليلاً. ففي عام ٢٠٠٦م شرعتُ في كتابة عمل بحثي موسع عن "المقاومة والاحتجاج في العالم العربي" ملتُ فيه إلى الخيار السلمي، الذي يعلو على الصمت والتحايل، ولا ينجرف إلى العنف المسلح الذي قد يضع كل شيء وكل أحد في مهب الريح. وكان لي حظ أن أشارك الغاضبين هتافهم الهادر في الشوارع الملتهبة "سلمية... سلمية".

كثير من الأفكار التي خطتها أناملي، وأنامل غيري من أساتذة وزملاء، على الورق طيلة خمسة أعوام عن الكلمة التي تنتصر على القنبلة، والدم الذي يهزم السيف، والقادمين من الحارات الخلفية حين يرسمون لوحات

المجد في الميادين الفسيحة، رأيتُها متجسّدة أمامي، بل ما وقع وما جرى تعدّى بكثير ما تم خطه وتحديده وتعيينه، لأن ملايين المبدعين هجموا فجأة على غرفة التاريخ التي أوصدها نظام شائخ متداعٍ فغمرها نور ساطع اختزنتْه الذاكرة المصرية عبر آلاف السنين ودفعتْه دفقة واحدة في وجه العمى والظلام والزيف والادعاء.

(٢)

كانت البداية بعيدة بعض الشيء، فالثورة لم تولد خلسة ولا من دون مقدمات، بل هي النتيجة الكبرى لتمهيد طويل، والحصاد الناجز لزرع نبت في تمهل ونما حتى استوى على سوقه. أوّل التفكير قديمٌ منذ أن أجهضت حركة يوليو وتفرقت بها السبل وتراخت عزيمتها تماما في الانتصار لمبادئها بل تناستها في مفترق الطرقات التي لا تنتهي. وبداية التدبير هي تلك اللحظة التاريخية التي أقدم فيها مائتان من رموز هذا الوطن بالتوقيع على بيان يطالب حسني مبارك بالرحيل. كان هذا مطلع عام ٢٠٠٤م، وكان الداعي لهذا البيان هو المحامي والمناضل الكبير أحمد نبيل الهلالي، رحمة الله عليه، وكان لي شرف أن أكون من بين هؤلاء. وتم هذا تحت لافتة حركة اجتماعية لم نجمها ثم انطفأ سريعا اسمها «الجبهة المصرية من أجل التغيير» التي سلمت الراية في رضا وامتنان لطلقة كاشفة بدّدت ظلامًا كثيفًا اسمها «الحركة المصرية من أجل التغيير» التي عرفت إعلاميا باسم «كفاية».

مشيْنا في المظاهرات التي بدأتها كفاية ونحن نصرخ «لا للتمديد.. لا للتوريث». مجموعة تتدثر بالأمل، وتؤمن بأن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة، وأن جبل الثلج الراكد على صدورنا يحتاج إلى أظافر تخمشه حتى ينزف أحجاره الباردة على أكفّنا. وكنا نعرف أن احتقان المصريين بات يشبه كومة قش يابس في صيف قائظ تحتاج إلى إشعال عود ثقاب واحد حتى تندلع فيها نيران، فخبأنا في صدورنا وحجورنا هذا العود النحيل لحين ينقدح القش ويشتد القيظ. وكنا نتفاعل مع نضال القوى الأخرى وفي مقدمتهم القضاة، الذين جذبونا، عبر «تيار الاستقلال» إلى مساحة التضامن معهم، والإيمان بعدالة قضيتهم، فكنتُ من بين الذين يحضرون مؤتمراتهم التي يعقدونها في سرادقات بجوار نادي القضاة، وكنا نعوّل عليهم كثيرا في هذه الأونة.

لكن هل كان كل هذا احتجاجًا وليد اللحظة؟ أو عفو الخاطر؟ أم أنه شيء تأصل في نفوسنا؟ وكان يعتمل في نفوس ملايين لا نعرفهم؟

(٣)

في الحقيقة فإن الفرد يولد محتجًّا بطبعه، إذ إنه يصرخ بحرقة وألم فور نزوله من رحم أمه، ثم يعلمه أهله الكلام في أول سنتين، حتى يكون قادرًا على التفاعل مع الحياة والتكيف مع مختلف مساراتها، ويكون هذا التعلم في حد ذاته احتجاجًّا على الانسحاب والصمت والتوحد مع الذات. وبعد هذا تتولاه مؤسسات القمع في الدول الاستبدادية بدءًا من الأسرة نفسها وصولا إلى أجهزة الشرطة، مرورًا بالمدرسة وجهاز البيروقراطية المتوحش والصحافة الموجهة والاقتصاد المخطط مركزيا والأوصياء على الدين ومثقفي السلاطين، لتعلمه الخرس والنفاق ومسايرة الأحوال الهابطة والظروف القاهرة، ربما حتى آخر عمره.

دارت في ذهني هذه المعاني القديمة المتجددة حين قرأت خبرًا ذات يوم، وقبل اندلاع ثورة يناير ٢٠١١م، عن قيام أنصار الحركة المصرية من أجل

التغيير «كفاية» بتنظيم مظاهرة كل أربعاء في أحد أحياء القاهرة لتشجيع المصريين على التظاهر، بعد أن اقتنع الجميع أن طول صمت الكتلة الجماهيرية الكبيرة ليس في صالح الإصلاح والتغيير أبدا، خاصة أن السلطة تفسر هذا الصمت لمصلحتها، وتتخذ منه دليلا على رضاء الناس عن سياستها.

وما كانت تفعله «كفاية» وغيرها من قوى المعارضة يدعو للتساؤل عما جرى لشعب نزل إلى الشارع قبل أكثر من قرنين من الزمن ليتصدى بصدور عارية لمدافع نابليون، وقاتل بإخلاص إلى جانب عرابي، وجمع توقيعات بالملايين لسعد زغلول ورفاقه، ثم أسْمعَ الدنيا صوتَ احتجاجه على الاحتلال الإنجليزي، وأجبر السادات على العودة عن قراراته في ١٧ و١٨ يناير من عام ١٩٧٧م، بل هتف ضد عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٨م.

والإجابة الجلية السريعة على هذا التساؤل تكمن في القتل المنظم للسياسة خلال ربع القرن الأخير، عبر إبعاد الرموز الاجتماعية التي يمكن للناس أن يلتفوا حولها ويحلموا معها بالخلاص، وتحويل الأحزاب السياسية إلى «ديكور» من خلال اختيار السلطة لمن يعارضها، وإصدار القوانين التي أممت العمل النقابي، بجانبيه المهني والعمالي، وإنهاء الحركة الطلابية بواسطة حزمة من الإجراءات التعليمية والأمنية والنصوص القانونية، والاعتماد على آلة إعلامية جبارة من حيث «الكم» في تزييف الوعي، وإكساب شرعية غير مستحقة للنظام، وإلهاء الناس في تدبير احتياجاتهم اليومية، وانحيازهم إلى الحلول الفردية لمشاكلهم مهما بلغت من التعقيد.

لكن الإجابة المنتظرة هنا تنصرف إلى سؤال مبدئيّ مفاده: هل التظاهر مسألة يمكن أن يتعلمها الناس؟ وسؤال آخر للمستقبل يدور حول إمكانية أن ينجح هؤلاء «المعلمون» في إخراج الجماهير الغفيرة عن صمتها، وانتشالها من انسحابها وسلبيتها، ودفعها دفعا إلى عمل جماعي، ينهي حالة الاستقطاب السياسي الحاد ذات الطابع النخبوي التي تعيشها مصر الآن؟.

ويحفل علم «الاجتماع السياسي» في حديثه عن «التنشئة» و«الرأي العام»، و كذلك «النظرية السياسية» في تناولها لمبحث «القيم» بتصورات، ثبت اختبارها ميدانيا، تبرهن على إمكانية أن يتعلم الناس فن التظاهر، إن توافرت أدوات التعلم وكانت الظروف التي يمرون بها تحفزهم على الاحتجاج. فالفرد يختزن في ذاكرته معرفة سياسية، لا تلبث أن تمنحه منظومة من القيم، تتحول إلى اتجاهات وتوجهات أو سلوك ومواقف حيال السلطة والأحداث. وإذا كانت هذه المعارف سليمة وإيجابية؛ فإنها تعزز القيم التي تحض على الانخراط والمشاركة، ومن هنا تدفع في اتجاه التغيير إلى الأفضل.

وهناك من الخبرات والمعطيات التاريخية في كل الأزمنة والأمكنة ما تزيد هذا التصورَ وثوقًا، يصل به إلى درجة الحقيقة. وتجلى هذا الوضع في أعلى صوره إبّان فترة الكفاح ضد الاستعمار، فمثلا ألهمت ثورة ١٩ التي جرت في مصر بقية الشعوب العربية، بل تعلم زعيم الهند الكبير المهاتما غاندي من حركة النضال التي قادها سعد زغلول.

ويمكن أن نلتقط من بين أحداث التاريخ الثرية المشهد الأخير، الذي

جسدته حركة الاحتجاج في جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان، نزولا إلى لبنان ومصر وتوجو. فمع ثورة الاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة؛ تعلّم الناس في كل الدول المستبدة أو الشمولية مما جرى، إذ حصدوا العبر وأمعنوا النظر في النتائج الكبيرة التي تمخض عنها غضب الجماهير، ثم تشجعوا، واستجمعوا قواهم، وراحوا يعيدون إنتاج ما شاهدوا، عن كان مع اختلاف في الشكل والحجم يتماشى مع الظروف التي يمرون بها.

وحين راحت دول أوروبا الشرقية تتساقط واحدة تلو الأخرى أمام عاصفة التغيير التي اجتاحتها بعد ترنح الاتحاد السوفيتي المنهار، حفلت الصحف العربية بكتابات مطولة عن التحول الديمقراطي، بعضها عميق إلى حد الإحاطة وأغلبها سطحي وعابر إلى مستوى الاكتفاء بالعرض والتلميح، لكنها جميعا كانت تريد أن تجيب على تساؤل جوهري مفاده: هل تهب ريح التغيير على جنوب المتوسط؟. وراح المتفائلون يؤكدون أن الريح لن تعبر العالم العربي من دون أن تهز فيه أركان الجمود والاستبداد، ومال الباحثون الثقاة إلى ترجيح قدرة النظم العربية الحاكمة على الاستمرار سنوات أخرى متماسكة وقابضة على زمام الأمور، أما المتشائمون فتصوروا أن الاستبداد العربي سيعيش نصف قرن من الزمن على الأقل، وأفرط هؤلاء في التحسر على مرور ريح التغيير بسماوات العرب سريعا، لتدور في جنبات دول أفريقيا جنوب الصحراء، فتقبل تباعا على تطوير نظمها السياسية باتجاه الديمقراطية، وتعرف اللقب العزيز على كل العرب وهو «رئيس جمهورية سابق»، الذي لا يحمله سوى لبنان.

وقبيل الثورة بسنوات قليلة عاودت العواصف هبوبها الهادر، فانزاحت

الأنظمة المستبدة في آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا وأفريقيا، في وقت كانت فيه الكثير من النظم العربية تسير بمعدلات أبطأ كثيرا عما هو مطلوب من إصلاح شامل، وكأن القائمين عليها يتوقعون أن تتفاداهم ريح التغيير هذه المرة أيضا، أو أن يتفادوها بحزمة من الإجراءات الشكلية، أو الطلاءات الخارجية، أو بحملة علاقات عامة لإيهام الخارج بأن هناك اتجاها للإصلاح، أو بامتصاص غضب الداخل، من خلال تعبئته حول اعتقاد زائف في أن الأمور تتحسن، والعجلة تدور.

لكن الجديد أن النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المعارضة، أو الراغبة في التغيير، هضمت ما جرى خلال الخمسة عشر عاما التي أعقبت سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، وما أعقب إسقاط نظام صدام حسين، وها هي تحوّل ما هضمته إلى عصارة من الاحتجاج السلمي، يتصاعد تدريجيًا في مصر، وينتقل منها إلى مختلف العالم العربي، ويكفي هنا أن نقول أن حركة "كفاية" ألهمت يمنيّين فشكّلوا حركة "ارحلوا"، وفلسطينيين فنظموا حركة "كفي"، وأثارت مخاوف السلطات السورية من أن يتجرأ الناس على رموز النظام الحاكم، كما حدث في مصر، وكانت من بين العوامل التي شجعت المعارضة الليبية على التحرك، بعد طول صمت... والبقية ستأتي حتمًا.

وإذا كان ما تقدم يدل على أنه من الممكن أن تكتسب الجماهير الغفيرة ثقافة التظاهر، فإن لهذه الثقافة، جانبًا حرفيًا أو فنيًا، شأنها في ذلك شأن أي منتج ذهني، مهما بلغ من التجريد، وأي منتج سلوكي مهما هبط إلى درجة واضحة من السكون. ويكفي أن نقارن بين مظاهرات المعارضة وتلك التي

ينظمها الحزب الوطني الحاكم في مصر لنعرف أنه ليس كل من هتف وصاح يكون قد امتلك فن التظاهر وحاز وعيا بأهميته.

فالمظاهرات المدفوعة أو "المؤجرة" التي نظمها الحزب، افتقدت القدرة على إنتاج الشعارات الصادقة، ونظم الهتافات الحماسية المعبرة بدقة عن واقع الحال. على النقيض من ذلك امتاز متظاهرو المعارضة بقدرة فائقة على نظم جمل قصيرة مكيرة جسدت مطالب الحركة الوطنية المصرية كافة، ونجحت في لفت انتباه الإعلام الدوليّ لها، فراح ينصصها في تغطياته مختلفة الأنواع والأحجام لوقائع الاحتجاج السياسي في مصر.

وقد كسبت "كفاية" ومن والاها تعاطف الناس في أحياء السيدة زينب وشبرا وحدائق الزيتون، التي اختارتها لتنظيم تظاهرات محفزة للمصريين على الاحتجاج السلمي، الأمر الذي تمت ترجمته رمزيا في قيام الأسر المتابعة للمظاهرات من النوافذ والشرفات بإلقاء زجاجات المياه الباردة إلى المتظاهرين ليواصلوا ترويض الحرارة الشديدة وترطيب الحناجر المجهدة من الهتاف المدوي الذي تجاوز كل الخطوط الحمراء التي كانت مرسومة من قبل... وانهيار هذه الخطوط سيكون، من دون شك، المحفزَ الأول لانخراط الصامتين فيما يجري، بعد أن تعلموا تدريجيا كيفية قتل الخوف اليقظ في قلوبهم وعقولهم منذ أكثر من نصف قرن.

كان التعويل على «كفاية» كبيرًا، بعد أن حرّكت المياه في بحيرة السياسة الراكدة، لكنها مرضت، وراحت تضمر وتذوي وسط حسرة الجميع على شبابها الزاهر.

(٤)

مرضت «كفاية» لكنها لم تَمُتْ، بل سلّمت الراية إلى «الجمعية الوطنية للتغيير» أو تفهمت ظهورها الأسر، وحضورها القوي، وعملت إلى جانبها لأن الساحة كانت تتسع للجميع، وتحتاج إلى الكل، دون تمييز ولا إقصاء، ولا تجاهل ولا نكران.

وفي الجمعية، التي يشرفني أن أكون عضوا في أمانتها العامة، أكملنا الطريق، بإمكانات قليلة وجهد وافر وأمل لا حدود له. كنت في «لجنة المحافظات» التي عُنيت بالتواصل المباشر مع الناس، وجها لوجه، وفي كل مكان، وبقدر المستطاع. فقد كان أمن الدولة لنا بالمرصاد، مسلحا بقانون الطوارئ على الورق، وقانون الغاب في الواقع. لم يسمح بعقد لقاءات جماهيرية في الشوارع والميادين، وضاقت بنا السبل فطرقنا أبواب بعض أحزاب المعارضة، فأوصدت أمامنا إلا «حزبَ الجبهة الديمقراطية» الذي

سمح لنا أن نلتقي الناس في مقراته البسيطة. وبذا ظل كل شيء يدور على نطاق ضيق، ويُنتزع انتزاعا.

المرة الوحيدة التي التقينا الناس في العراء، ونجوم الليل الغارق في الدفء تحط على رؤوسنا، كانت في السويس. فأهلها البواسل انتزعوا موافقة أجهزة الأمن على عقد مؤتمر شعبي في أحد الأندية الرياضية، وكان هذا في شهر أغسطس ٢٠١٠م، وجاءونا بالآلاف، فصرخت فيهم حناجرنا: اقتربت اللحظة التاريخية، أو هكذا نتمنى. ولهذا لم أندهش حين وجدت السويس في طليعة الثورة، بها سقط أول شهيد وفيها سبقت الخطى كلَّ الأفكار والأحلام، وكانت القاطرةَ التي تجرّ بقية عربات القطار. وكنت كلما وجدت الأمل ينحسر في عيون من حولي بميدان التحرير أو انسدت في وجوه بعضهم كثير من مسارب الحرية، أو دب اليأس في نفوسهم المهيضة، ونهش التعب في أجسادهم الواقفة كالنخل ساعات لحراسة الثورة؛ أتصل بأصدقائي لأسألهم: كيف حال السويس؟

وعلى التوازي مع الجمعية الوطنية للتغيير تم تكوين ما سميت بـ«جماعة العمل الوطني» والتي ضمت رموزا وطنية وكانت تهدف إلى صناعة تصور بديل كامل في شتى مجالات الحياة، لكن الثورة قامت قبل أن تتمم عملها، وذهبنا جميعا إلى حضرة «التحرير».

في مارس ٢٠١٠م كنا في المنصورة وأمامنا الدكتور محمد البرادعي. لأول مرة ننظم مظاهرة بهذا الحجم خارج القاهرة، تحت لافتة «الجمعية الوطنية

للتغيير» بعد أن نجحت المحلة في فعل ما هو أهم وأشد وأعتى يوم ٦ إبريل ٢٠٠٨م. آلاف في الشوارع ولافتة تحمل صورة الطاغية تنزف تحت أقدام الغاضبين، و«ثورة صغيرة» أو «مشروع ثورة» يلوح في الأفق، ونافذة ضيقة تنفتح بقوة على التاريخ الآتي، وحركة شبابية تولد من بين هالات الدخان ولفحات اللهيب وقبضات الأنياب الراسية على الأنياب.

كانت النيران تستعر تحت الرماد، وكان نظام الحكم لا يلتفت إلى الشرر المنبعث هنا وهناك. ألفان وخمسمائة احتجاج اجتماعي بدرجات متفاوتة، وأصوات زاعقة على الشاشات الزرقاء، وحروف غاضبة تمتشق كالشوك على صفحات الورق. لكن السلطة كانت تعتقد أن حذاءها الثقيل قادر على إخماد النار وكسر الشوك وإسكات الأصوات وقصف الأقلام.

وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير، انتخابات مزيفة بشكل ومضمون فاضحين، وكسر القاعدة التي عاش عليها نظام مبارك ثلاثين عاما، بتحطيم «الديكور» وحرمان المنتظرين على الأبواب من الفتات المتاح.

وحين كانت السلطة تزهو باحتكار السياسة بعد أن احتكرت الاقتصاد والثقافة والأمن وكادت تستولي على الماء والهواء، كان هناك من يقولون «قضي الأمر الذي فيه تستفتيان». فعقب انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ مباشرة كنت ضيفا على برنامج «العاشرة مساء» الشهير على قناة «دريم» ويومها قلت:

ـ «أشعر بتفاؤل شديد حيال ما سيأتي لأن نظام الحكم بدا أقل ذكاء مما تصورنا».

ثم كتبت مقالا في صحيفة «المصري اليوم» بعنوان «الحزب الوطني خسر أيضا» برهنت فيه على أن هذا الحزب، الذي لم يكن سوى شلة منتفعين تتحلق حول الرئيس ونجله، هو أكبر الخاسرين، إن تَيَّمنا الأمور بعيدا عن ظاهرها وقشورها الخادعة.

وحدا كثيرين الأملُ، أو توقعوا على سبيل التمنى، أن يدخل الرئيس التاريخ من باب جديد حقيقي، ولأول مرة في عهده الذي امتد ثلاثة عقود، ويلغي الانتخابات الغارقة حتى ناصيتها في التزوير، لكنه لم يخيب الظنون في بلادته واستبداده وفساده واستخفافه بشعبه، وجاء ليقر التزييف، ويلقى تصفيقا حارًا وحادًّا كالعادة، وكأن شيئًا لم يجر.

قبلها بأيام، وردا على محاولة قتل إرادة الأمة، أقيم «البرلمان الشعبي» الذي ضم مائة شخصية من نواب سابقين، أسقطهم التزوير، وشخصيات عامة ومثقفين، وكان لي شرف أن أكون منهم. وحين طرح هذا الأمر أمام الرئيس المخلوع تهكم بطريقة جارحة قائلا: «خليهم يتسلوا».

وفي اليوم الرابع للثورة قلت له على شاشة إحدى الفضائيات: «ها نحن نتسلى أيها الطاغية». في الحقيقة كان المصريون يتسلون به وعليه.

(٥)

كل شيء كان يجري في الشارع بسرعة الحصان، وتقابله السلطة بزحف السلحفاة، متوهِّمة أن الشعب قد مات أو دخل في إغفاءة طويلة تصل إلى حد الغيبوبة، أو أنه صار قطيعا من الأغنام. ولذا لم يتم التعامل بجدية مع هذه الدعوة التي توالدت بغزارة شديدة على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» إلى الخروج على النظام يوم ٢٥ يناير، وقد بلغ التهكم بكتاب السلطة مداه فقالوا: «هل هناك ثورة بميعاد؟». وكتب أحدهم بصفاقة طافحة: «من فضلك قل لي الثورة الساعة كام؟ » لكنها كانت هكذا، محددة الزمان والمكان.

وقبل اندلاع الثورة بثلاثة أيام كنت أشارك في ندوة لمناقشة كتاب «نظرات في الفكر والسياسة» للدكتور جمال نصار الذي كان يتولى آنذاك موقع المستشار الإعلامي للمرشد العام لجماعة الإخوان، وقلت ردًا على

تصريحات القيادي الإخواني عصام العريان عن عدم الجماعة في المظاهرة لأن أحدًا لم يدعهم إليها: «هذه ليست حفل عرس ولا وليمة ينتظر الإخوان كارت دعوة إليها، والأولى بهم بوصفهم القوة المعارضة الأكثر تنظيما في أيامنا تلك الأونة أن يدعوا هم المصريين إلى التظاهر ضد نظام مبارك، وإن تقاعسوا عن ذلك فيسألهم الله والتاريخ عن الصمت على السلطان الجائر».

وفور خروجي من القاعة بعد انتهاء الندوة سارت خلفي مجموعة من شباب الإخوان كان يحضرون المناقشة وقالوا لي: نحن سنشارك مع الشباب، ولن ننتظر موقف مكتب الإرشاد، ولن نمتثل لما قاله العريان، الذي عاد فيما بعد هذا بيومين وصحح الموقف جزئيا حين قال: الجماعة لم تتخذ قرارا رسميا بالمشاركة في المظاهرة وإن كانت لن تمنع أيا من أعضائها أن ينزل إلى الشوارع للتظاهر بشكل فردي وشخصي. كان موقفا تحايليا كالعادة، لكن الجماعة استثمرته فيما بعد لتدلل على أنها لم تشارك في الثورة فحسب، بل خططت لها، وصنعتها على يدها، وهذا افتراء، وسرقة لجهد شعب مصر العظيم، وافتئات على ما فعلته الطليعة الثورية، ومحاولة مفضوحة لتزوير التاريخ.

(٦)

حين نجحت ثورة تونس شَكّلنا وفدا من «الجمعية الوطنية للتغيير» ليذهب إلى مبنى السفارة التونسية في حي الزمالك بالقاهرة لتقديم التهنئة. كان الطريق إليها مفروشا بالهروات والدروع والمصفحات والغل الدفين، ولا دخول إلى شارع السفارة غير الوسيع إلا بجهد مضن. كنت متأخرا خطوات عن بقية أعضاء الوفد، فمنعوني من الدخول، لكني أصررت ولم يجدوا بُدًّا من فتح مسرب صغير لمروري. هناك أمام السفارة وجدت نحو أربعين شابا محاصرين تحت شجرة تتهدل أفرعها في أسى، وجذعها الخشن لا يسمح لأي منهم أن يسند ظهره إليها، بينما دائرة قوات الأمن المرتدية لزي مدني تضيق الخناق عليهم لعصرهم ودفعهم إلى الانزلاق نحو الفراغ والهزيمة. لكنها لم تخل من فائدة، فزيهم المدني عزز عدد المحتجين في أعين الكاميرات التي كانت رؤوسها تطل على الوجوه، وتفضح كل شيء.

ومع هذا كان عدد قوات الأمن المرتدية الزي الرسمي كثيرا كالعادة، مائة جندي على الأقل لكل متظاهر، ورفعت هامتي فامتلأت عيني بالأجساد النحيلة المغلفة بأردية سوداء وقلت لواحد من لواءات الشرطة الواقفين قبالة السفارة لتحريك كل شيء: «كل هؤلاء الجنود من أجل حفنة من المتظاهرين.. لو أعطيتم كل واحد منهم في بداية فترة تجنيده نواة بلح غرسها ورواها ورعاها وسلمها لكم بعد ثلاث سنوات، فمنحتموه شهادة أداء الخدمة، لأصبح لدينا الآن مائة مليون نخلة، وهذا أكثر فائدة بكثير من الدفع بهؤلاء الفقراء لقمعنا» فضحك حتى بانت أسنانه الصفراء وقال: «هذا كلام يمكن أن تقوله لوزير الزراعة وليس أنا».

قبل ثلاثة أيام من لحظة الانطلاق استعرض بعض شباب «الجمعية الوطنية للتغيير» أمامنا «خطة العمل» التي يتداولها كل الشباب، لاسيما أولئك المنضوون تحت كيانات سياسية، حركية أو حزبية، حول شكل ومسار المظاهرات التي ستخرج يوم ٢٥ يناير. وكانت فكرتها تقوم أساسًا على كسر الدائرة الحديدية التي فُرضت على المتظاهرين على مدار سبع سنوات، وجعلتهم يحفظون وجوههم وكأنهم رواد مقهى يتواعدون كل ليلة على اللقاء.

كنا ننظم مظاهرات على سلم نقابة الصحفيين، الذي تحول إلى «هايد بارك» أو نقابة المحامين أو أمام دار القضاء العالي أو أمام ضريح سعد زغلول، وبات هذا حدثا مكرورًا إلى حد الملل. نتجمع وسط لوحات صغيرة مكتوب عليها شعارات زاعقة ضد السلطة الفاسدة المستبدة، وليس معنا سوى

حناجرنا المبحوحة وأكفنا المرفوعة إلى أعلى تدق الهواء بعنف وغيظ، وعيوننا التي تصطاد الأمل الذي يبرق أمامنا مبتسما. وكان كل هذا يتم تحت سمع وبصر أجهزة الأمن، فقد تعودنا على ضباط من أمن الدولة يقفون أمامنا وفي أيديهم أقلام وأوراق يسجلون فيها كل ما نهتف به، وبعضهم يلتقط صورًا لنا، وبعد فترة لم يعودوا في أي حاجة إلى كاميرات لأن وجوهنا انحفرت في رؤوسهم. وعلى بعد خطوات منا كان يجلس ضباط الأمن المركزي برتب متصاعدة يروّضون الدعة والفراغ والراحة والاطمئنان إلى أن كل ما يجري تحت السيطرة التامة.

كنا نبدو كائنات قادمة من كوكب آخر. يرانا المارة والمحشورون في الحافلات الصدئة والمتدثرون بأسقف سياراتهم التي تسير ببطء ونحن نصرخ؛ فترتسم على وجوه بعضهم علامات التعجب إن لم تكن علامات الاستنكار، وفي عيون البعض الآخر شفقة علينا وتأثر بحالنا الغريب أو خوف مما سيؤول إليه مصيرنا. في كثير من الأحيان كان يأتينا هجوم بغتة من أي جهة، فكل الجهات ملك يمين الحاكم الأوحد. بعضنا كان يتمكن من التسلل من بين الأذراع الخشنة بعد أن ينفتح مسرب للخروج. البعض كانوا يخفقون فتتمكن أجهزة الأمن من اعتقالهم وهنا يكون أمامهم مساران إما غياهب الحبس الموحش، أو الإلقاء في قلب الصحراء، حيث تخطف الأجساد المنهكة من قلب الشوارع التي تغص بالآدميين، ثم تقذف على صفحات الرمل على جانبي أي طريق سريع بين القاهرة ومدينة أخرى من المدن التي تترقب في صمت وصبر عجيب ومريب.

في مطلع عام ٢٠١٠م خرج المصريون عن بكرة أبيهم، قبل الثورة بعام كامل، لا للاحتجاج على الظلم وطلبا للعدل، وليس حتى لضخ دماء جديدة في أوصال المظاهرات النخبوية التي كانت تتآكل بفعل عوامل تعرية سياسية واجتماعية عديدة، لكن لأن منتخب مصر لكرة القدم هزم نظيره الجزائري بأربعة أهداف مقابل لا شيء في بطولة الأمم الأفريقية.

في تلك الليلة أغلقت الشوارع بالأجساد المتمايلة رقصا وطربا وصدحا، فلم أتمكن من القدوم إلى بيتي وسط القاهرة إلا عبر المترو.

خرجتُ في محطة السادات (التحرير) وانعطفت يمينا في شارع قصر العيني وأنا أسير بصعوبة وسط الحشود التي احتلت الشارع وأطلقت الهتافات والألعاب النارية. ليلتها نظرت إلى هؤلاء الشباب في تعجب وقلت لصديقي: «لو جاء معنا في مظاهراتنا اليتيمة ربع هؤلاء سنسقط مبارك تحت أقدامنا». وبعد عام، وفي أول يوم للثورة كان ألتراس الأهلي والزمالك في الصفوف الأمامية، يشبكون أيديهم متلاحمين، ويطلقون حمحمة رهيبة لتخويف جنود الأمن المركزي.

قبل هذا اليوم الموعود بساعات كان التصور الذي تداوله الشباب في العالمين «الافتراضي» و»الواقعي» مختلفا إلى حد كامل عما سلكته الحركات الاجتماعية من قبل، لأنه بني من خلال إجابة على سؤال مهم: كيف نفتح أذرع القلة المحاصرة على كل شوارع الوطن؟ كيف يصل صراخهم إلى كل الأذان؟ وكيف نحول هذا الغضب المكتوم إلى طاقة جبارة للعمل والكفاح؟

وكيف يأتي الناس لإنقاذ أولئك الواقفين على قلوبهم منذ سنين دون مدد؟ وكيف تمد نقطة النور شعاعها الأخاذ إلى كل الشوارع الخلفية والحارات والعطوف التي يعشش فيها الظلام؟ أو كيف تفيء بقعة الظل الوارفة على كل هذا الهجير المقدوح في نار تلظى؟

وقال من لهم خبرة سابقة في العمل السياسي والتنظيمي وكذلك المطلعين على تجارب الأمم الأخرى في الاحتجاج والخروج على الظلم والقهر رأيهم في هذا التصور، ثم رفعت الألسنة والأقلام وبدأ الشعب المصري العظيم كلمته، إذ لم تمض ساعات إلا وانفتح القليل على الكثير، والدم على الجراح المتقيحة.

وبدأ كل شيء كما رآه العالم على الهواء مباشرة . هكذا خرج كثيرون على الحاكم الظالم، وكان هناك من خرجوا أو رفضوا ولفظوا الحاكم، لم يرهبهم سيفه، ولم يطمعوا في ذهبه. وكان العبد لله واحدًا من بين هؤلاء. ولهذه حكايات يمكن سردها في عجالة، حتى تتضح الصورة، لاسيما بعد أن وجدنا من يقول عقب الإطاحة بمبارك: «كلنا فلول».. «كلنا كنا خانعين».. «كلنا حاولنا أن نستفيد».. «الكل كان صامتا».. وهذا من دون شك تعميم خاطئ، وهذه وقائع تخصني تدلل على هذا.

(٧)

كنت أتناول إفطاري في مطعم فندق «شيراتون» الذي حجزت لي «مكتبة الإسكندرية» فيه غرفة لثلاث ليال بغية حضور «مؤتمر الإصلاح العربي» حين وجدت الدكتور محمد كمال مدير مكتب جمال مبارك يلقي عليَّ تحية الصباح قائلا: يمكن أن نتناول الإفطار سويا، فأومأت له موافقا وقلت: تفضل يا دكتور. وكان يسبقني بدفعتين في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ودخل كمعيد في مادة قاعة البحث مع الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد، لكن لم تربطني به أيامها سوى زمالة عن بعد، ولم يتح له أن يقف أمامنا معلما أو مدرسا، إنما احتفظنا في ذاكرتنا له بصورة الشاب المكافح الهادئ عف اللسان المجتهد بقدر ما يسعه ذهنه وخبرته وطموحه في طريق العلم.

ولهذا لم أستغرب طلبه بأن نجلس سويا في هذا الصباح البارد على طاولة لا تسع إلا لفردين، رغم أن كتاباتي المعارضة للنظام كانت تأخذ طريقها إلى

الترسخ التدريجي، وترسم لي صورة «المعارض» لمشروع التوريث. لكن في حقيقة الأمر لم تكن هذه الصورة قد اكتملت ملامحها بعد؛ إذ إن الصحف الخاصة والقنوات الفضائية الخاصة كانت وقتها حديثة العهد، ولم يكن متاحا لأمثالي أن يجدوا طريقا سهلا لنشر آرائهم صارخة المعارضة لاسيما مع تراجع نبرة مواجهة النظام الحاكم على صفحات الصحف التي تصدرها أحزاب المعارضة.

ولم أكن قد التهمت سوى لقيمات قلائل حتى وجدت الدكتور محمد كمال يعرض عليَّ الانضمام إلى «أمانة الثقافة والإعلام» التابعة لـ«أمانة السياسات» التي يرأسها جمال مبارك. قال وقتها بصوت هادئ:

ـ نريدك معنا.

فنظرت إليه مستغربا وسألته:

ـ في أي شيء؟

فابتسم وقال:

ـ ألم تسمع عن أمانة السياسات؟

فقلت له:

ـ طبعا

فهز رأسه وقال:

ـ الأمانة يمكن أن تستفيد من قلمك الرصين في خدمة الثقافة المصرية.

فأطرقت برهة وقلت له:

ـ كنا زميلين في كلية الاقتصاد، وأنت تتذكر جيدا أن عميد الكلية وقتها الأستاذ الدكتور أحمد الغندور كان يعطي مَن يريد دعمًا من الطلاب كتبَ الدراسية مجانا، ويصرف لنا مكافأة قدرها ٣٥ جنيها لصيدناوي نشتري بها قميصًا وبنطالا، وأخرى قيمتها ١٨ جنيها لشراء حذاء، وكنا نحصل على مكافاة تفوق قدرها ١٤ جنيها. وأنفقت منذ التحاقي بالصف الأول الابتدائي وحتى حصولي على الدكتوراه مبلغا زهيدا. كل هذا من عرق الفلاحين والعمال والموظفين وكل دافعي الضرائب والكادحين في هذا البلد، فكيف يمكن بعد أن أصبح هكذا أن أخون هؤلاء؟

فصمت وراح يلوك طعامه ناظرا إلى الأطباق المرصوصة أمامه ثم رفع هامته وقال:

ـ لن تخونهم بل ستخدمهم. أمانة السياسات تم إنشاؤها من أجل إصلاح البلد، وسنبدأ بإصلاح «الحزب الوطني» ونحتاج إلى كل العقول.

فضحكت وقلت له:

ـ يا دكتور محمد، أنت تضحك على نفسك، كل أهل العلم والمعرفة

لا يعدو في نظر هذا النظام الفاسد المستبد أن يكونوا مجرد مسامير صدئة في تروس متهالكة لآلة جهنمية.

وحين انتقلنا إلى إحدى قاعات المكتبة بعد هذا الانخراط في مناقشة حول «المشاركة السياسية» دخلنا في مناظرة حادة، انتقدت النظام بلغة لاذعة، وحاول هو عبثا أن ينزع تعاطف الناس مع ما قلت، وانتهى اليوم ونحن في خصام سياسي واضح وحاد.

كان رئيس الجلسة يومها الدكتور أسامة الغزالي حرب، وكان لا يزال عضوا في أمانة السياسات ومجلس الشورى، وبعد خروج الجمهور من القاعة، وكانوا جميعا من كبار المثقفين ونشطاء المجتمع المدني العربي، نادى عليّ الغزالي فذهبت إليه وطلب مني رقم هاتفي، ولمحنا كمال فعاد ووقف إلى جانبا وسأل فجأة:

ـ هل يعجبك ما فعله عمار يا دكتور أسامة؟

فضحك وقال:

ـ طبعا.

فامتقع وجه كمال وقال له بغضب مكتوم:

ـ كيف تقول هذا؟

فنظر في عين كمال طويلا ثم قال له:

ـ أتريد الحق أم ابن عمه؟

فرد:

ـ الحق.

فقال:

ـ لو أنك إصلاحي حقيقي كما تقول؛ لاستفدت من كلام عمار وأمثاله، هم يضغطون من الخارج بنقدهم اللاذع للنظام حتى يضطر من بيده القرار إلى أن ينصت لنا ونحن نحدثه عن الإصلاح.

وقبل هذا وأثناءه وبعده توالت مقالاتي التي تنتقد النظام بشدة، والتي حرصت على أن أجمعها في ثلاثة كتب هي «حناجر وخناجر» و«العودة إلى المجهول» و«الطريق إلى الثورة».

واحد من هذه المقالات أثار غبارا كثيفا. نشرته في جريدة المصري اليوم يوم ١٤ مارس ٢٠١٠ عن صفقة بين الحزب الوطني الحاكم آنذاك وحزب الوفد لتوزيع مقاعد البرلمان، واندلع بعده جدل واسع النطاق، لاسيما بعد أن أخذت الجريدة «المانشيت» الرئيسي من المقال، فسقط الأمر كالصاعقة على رؤوس المجتمعين من أحزاب الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية في فندق «شيراتون» يتباحثون فيما أسموه «الطريق الآمن للتغيير» رامين الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج السلمي التي كانت قد بدأت تتصاعد مع وصول الدكتور محمد البرادعي إلى القاهرة وتعويل كثيرون عليه ليقود عملية التغيير.

وفي اليوم التالي عقد أمين عام الحزب الوطني صفوت الشريف مؤتمرا صحفيا رد فيه على ما ورد بالمقال، دون أن يشير إليه أو إلى صاحبه، فقال إن الحزب الحاكم لا يعقد صفقات إلا مع المواطنين، نافيا بشكل قاطع أن تكون هناك صفقات انتخابية. واحتلت هذه التصريحات صدارة الصحف «القومية» والصفحات الأولى للصحف الحزبية والخاصة.

أما حزب الوفد فقد ذهب رئيسه بصحبه مجموعة من المحامين الكبار الأعضاء في الهيئة العليا للحزب، وأعدوا مذكرة ضدي وقدموها في بلاغ إلى النائب العام، فحولها بدوره إلى «محكمة جنوب» فاستدعتني فذهبت ومعي ثمانية محامين متطوعين، على رأسهم الأساتذة عصام الإسلامبولي وحافظ أبو سعدة وحمدي الأسيوطي وجمال عيد، ومن نقابة الصحفيين الأساتذة محمد عبد القدوس وحاتم زكريا وعبير سعدي، فضلا عن محامي النقابة الأستاذ سيد أبو زيد.

وكنت قد درست القضية جيدا، وأصغيت بتمعن وتدبر إلى كل ما قاله لي المحامون واطلعت على أقوال رئيس حزب الوفد ورتبت أوراقي جيدا فأعانني الله على أن أدلي بما فند كل شيء، وبطريقة جعلت محامي الخصم نفسه يقوم أمام وكيل النيابة ليقول: «أشكر الدكتور عمار الذي استفدت منه اليوم». وظل الأمر معلقا لشهور، حتى حفظ النائب العام القضية، التي ظلت مادة خصبة للصحف والفضائيات مدة طويلة، وكانت حجرا ألقي في بحيرة السياسة الراكدة، لكنها تركت في نفسي مرارة، إذ إنها تفجرت بعد أيام قلائل من عودتي من أبو ظبي بعد أن تسلمت جائزة الشيخ زايد في

التنمية وبناء الدولة، وهي أرفع جائزة عربية، فوجدت نفسي في بلدي أساق إلى المحاكم، وتتقاذفني أقلام وألسنة سبا وقدحا، بينما في بلد لا أحمل جنسيته يتم تكريمي والاعتراف بجهدي العلمي.

وزاد من ألمي أنني لم أكن أريد لحزب الوفد إلا رفعة وتقدما. وهناك واقعة يمكن أن أذكرها على سبيل المثال في هذا المقام للبرهنة على هذا.

ففي مطلع عام ٢٠٠٩م هاتفني الدكتور وحيد عبد المجيد لأذهب إليه في مقر «جمعية النداء الجديد» في شارع عبد الحميد لطفي بحي المهندسين. كنت في الإسكندرية وكان مستعجلا، فضربت معه موعدا عن مساء اليوم الذي أعود فيه، وهو ما كان. ذهبت فوجدته جالسا في مكتبه، ودخل في شرح ما يريد مباشرة.

قال إن الحزب الاشتراكي الفرنسي حين ترنح وتراجع حضوره على الساحة السياسية، أخذ بيده «معهد الدراسات الاشتراكية» الذي أنشأه فرانسوا ميتران، وأنه يرغب في تكرار التجربة مع «حزب الوفد» عبر الدراسات العلمية المعمقة والتدريب المنظم لكوادره. وعرض علي وقتها أن أتقاضى أجرا شهريا ثابتا لقاء عملي في هذا المشروع. لكنني رفضت مسألة الأجر وقبلت المهمة متطوعا، وقلت له يومها:

- إن الوقوف إلى جانب الوفد فريضة، ونحن نعول عليه أن يتقدم ويطرح بديلا للحزب الحاكم الفاسد، ويسد الفراغ الذي قد ينجم عن أي فراغ سياسي يطرأ، أو سقوط للنظام فجأة.

فاتفق معي في هذا وقال:

ـ هذا ما نسعى إليه، أن يرى الناس حزبا آخر كبيرا إلى جانب الحزب الحاكم.

فقلت له:

ـ لا يوجد شيء اسمه الحزب الوطني، إنما هم شلة منتفعين تتحلق حول الرئيس ونجله، وهو ما كنت أكتبه دوما.

وأتذكر أنني ختمت كلامي يومها بالقول:

ـ إن روايات نجيب محفوظ جعلتني أحب الوفد، فضلا عما قرأنا عن نضاله من أجل الاستقلال والدستور قبل يوليو ١٩٥٢، ولذا لن أتأخر في أن أفعل ما يساهم في إخراج هذا الحزب العريق من أزمته ووهدته.

وآثرت أن أقدم ابتداء تصورا عن تطوير العمل الثقافي للحزب، إذ لاحظت أن علاقته بمنتجي الفكر والفنون بمختلف ألوانها ليست على ما يرام. وانتظرت أن يطلب مني أحد أن أشرع في تطبيق هذا التصور، لكن هذا لم يحدث، لاسيما مع انتقال علاقة وحيد عبد المجيد برئيس الحزب الدكتور محمود أباظة من الود إلى الجفاء، وسقوط كثير من الأوهام حول وجود رغبة حقيقة وقدرة ملموسة على الانتقال بالوفد من الهامش إلى المتن.

(٨)

لم يقتصر الأمر، بالنسبة لي، على الكتابة، بل أيضا المحاولة في الواقع المعيش، ليس بالمشاركة في المظاهرات والاحتجاجات وإقامة الندوات، بل أيضا بمحاولة التوفيق بين القوى السياسية المختلفة مع نظام مبارك والمعارضة له.

وفي هذا المضمار، هناك واقعتان يمكن أن أضرب بهما مثلا على ما أذكره هنا، الأولى منها كاشفة ودالة، ولها علاقة بالكثير مما جرى فيما عن علاقة جماعة الإخوان بالثورة.

ففي عام ٢٠١٠م ذهبت إلى دار الحكمة لتهنئة القيادي الإخواني الدكتور عصام العريان بخروجه من المعتقل. وتجاذبنا أطراف الحديث، وكانت الجمعية الوطنية للتغيير قد قامت حديثا، وأخذت أخبارها في

الذيوع والانتشار، فقلت له: ما رأيك لو ساعد الإخوان هذه الجمعية، التي تضم ألوان طيف سياسي، وتعد رأس حربة لحركة النضال ضد نظام مبارك. فقال لي: جماعة الإخوان عمرها أكثر من ثمانين سنة، وليس من المعقول أن تندمج في كيان جديد لا قوام له، وينظر إليه كثيرون على أنه "هزل" أكثر مما هو "جد".

فقلت له: إن البرادعي يعوِّل عليه كثيرون في هز أركان نظام مبارك وإجباره إما على اعتماد إصلاحات جوهرية مطلوبة أو الرحيل، وإن انضممتم إليه بقوتكم وتنظيمكم وخبرتكم؛ فإن هذا سيوفر كثيرا من الجهد والوقت، وقد يسهم في إسقاط نظام فاسد مستبد، اضطهدكم وأذلكم، وأدخلك أنت السجن غير مرة، من دون وجه حق.

وأفهمته يومها أن هذه مبادرة شخصية مني، ولست مكلفا بشيء من أي أحد كان، ولا أريد منه سوى أن ينقل هذا الرأي إلى مكتب الإرشاد لتدارسه. وتركته وهو رافض لمجرد تخيل أن جماعة الإخوان العجوز القادرة ذات الشبكة الاجتماعية العريضة والعميقة، يمكن أن تتفاهم أو تتداخل أو تتوحد مع مولود جديد اسمه "الجمعية الوطنية للتغيير".

وبعد هذا بمدة قصيرة كانت لي محاضرة بندوة عن قانون الطوارئ بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان بحي المنيل، وذهبت قبل الموعد بنصف ساعة، فأدخلوني إلى حجرة جانبية فوجدت الدكتور سعد الكتاتني يجلس علي مكتب وحوله الدكتور حمدي حسن والمهندس سعد الحسيني والأستاذ

حسين إبراهيم. وكان حاضرا أيضا الدكتور نور فرحات الذي كنت أشاركه المحاضرة. وفتحت الموضوع ذاته معهم، ورحت أشرح أهمية أن يساعد الإخوان البرادعي.

وأصغى الكتاتني إلى حديثي جيدا، ثم سألني فجأة:

ـ وهل البرادعي سيصل إلى السلطة؟

فابتسمت وقلت له:

ـــ تقولون دوما أنكم لستم طلاب سلطة، فلماذا تنسون أو تتناسون هذا مع البرادعي.

فرد على قولي بابتسامة عريضة، ثم أردف:

ـــ أقصد أن أوضاع القوة على الأرض ليست في صالحه.

هززت رأسي موافقه، ثم قلت:

ـــ لكن المستقبل لصالح المعارضة. نظام مبارك أفلس، ولم يعد لديه ما يقدمه، ولو أن خمسين ألف نزلوا الشارع وصمدوا ساعات سينضم الناس إليهم، ويتهاوى النظام، لأنه لا شعبية ولا شرعية له، والمستفيدون والمنتفعون منه لن يدافعوا عنه في اللحظات العصيبة، بل سيختبئون، وسيسعى كل منهم إلى أن ينجو بنفسه.

وقال الكتاتني سنفكر في الأمر، فقلت له: هذا اقتراحي يا دكتور، رغم أنني عضو الأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير، فإنني لم أطرح هذا بعد في أي اجتماع، وأتمنى أن يكون تفكيركم في الاتجاه الإيجابي، ووقتها يمكن أن تتداوله الجمعية الوطنية وكلي ثقة في أنه سيحظى بترحيب شديد.

كنت قد عرفت من قيادي إسلامي، نقلا عن مفكر مقرب من الإخوان، أن قيادات من الجماعة انفتحت على رموز سياسية في الحزب الوطني لمناقشة إمكانية الاتفاق بين الطرفين على مقاعد محددة للإخوان في التجديد النصفي لمجلس الشورى ومجلس الشعب، وقيل إن السلطة اشترطت وقتها أن يرشح الإخوان بعض نوابهم في مجلس الشعب، الذي كان لا تزال دورته الأخيرة في الفصل التشريعي التاسع منعقدة، في دوائر الشورى، وسيسمح لهم بعشرين مقعدًا فقط في مجلس الشعب، بدلا من ٨٨ مقعدًا حصدوها في انتخابات ٢٠٠٥، بعد اتفاق أشرفت أجهزة الأمن على إبرامه، وكانت اللقاءات بين الطرفين تنعقد في مكتب هذا المفكر المقرب من الإخوان وجهاز أمن الدولة في آن.

وقد تنكّرت السلطة لهذا الاتفاق المبدئي تماما، وقيل إن الجناح الجديد في الحزب الوطني لم يقبل تفاهما آخر على غرار ما جرى قبل خمسة أعوام من هذا، لأن النظام لم يكن بحاجة إلى مثل هذه الخيارات، بينما كان قد اضطر إلى أن يسلكها في عام ٢٠٠٥م ليرسل رسالة إلى الأمريكان، الذين كانوا يضغطون على مبارك من أجل الإصلاح السياسي في سياق خطة تجفيف منابع الإرهاب، مفادها أن الإصلاح الحقيقي قد يأتي بالإخوان إلى

الحكم، ولذا ليس أمام واشنطن من سبيل سوى أن تضع يدها في يد مبارك بلا تململ ولا إملاءات.

وحين أيقن الإخوان أن السلطة لن تسمح لهم بالتمثيل البرلماني، ذهبوا لينضموا إلى حملة جمع التوقيعات التي أطلقها البرادعي على حزمة من الإصلاحات السياسية الجوهرية في البلاد، عبر فتح "رابط" على موقع "إخوان أون لاين"، راح ينهال عليه بمرور الوقت مئات الآلاف من الموقعين.

ورغم تصدع علاقة البرادعي بالجمعية الوطنية للتغيير، نظرا لكثرة أسفاره إلى الخارج، فإن ممثلين للإخوان ظلوا حريصين على حضور الاجتماعات المنتظمة التي كانت تعقدها الجمعية، وكانت قيادات من الجماعة تجلس جنبا إلى جنب مع رموز من الجمعية في المؤتمرات الشعبية واللقاءات الجماهيرية التي انعقدت في العديد من المحافظات. وظل هذا الوضع قائما حتى اندلعت الثورة، فذهب الإخوان للقاء عمر سليمان خلال الموجة الأولى للثورة من دون الجمعية ولا البرادعي، ونسوا كل الاتفاقات وأعطوا ظهورهم لكل الوعود.

والواقعة الثانية تتمثل في الاقتراح الذي قدمته للجمعية الوطنية للتغيير ذاتها بتكوين شبكة اجتماعية، أو تنظيم راسخ يقف بأقدام ثابتة على الأرض، لأن الاكتفاء بالعاصمة وترك الأقاليم، وبالنخبة وترك الجماهير، لن يتيح بناء بديل قادر على إزاحة نظام مبارك.

ففي عقب عودته من الخارج بدأ الدكتور محمد البرادعي يعقد لقاءات مع

ممثلين عن مختلف ألوان النخبة المصرية، مثقفين وكتاب، عمال وفلاحين، رموز سياسيين واجتماعيين، وبعض الشباب المنتمين إلى الحركات السياسية المتواجدة على الساحة. وذهبت مع نخبة من الأدباء والكتاب وجلسنا معه لأكثر من ثلاث ساعات، اقترحت عليه وقتها أن يشرع في تكوين "شبكة اجتماعية" على مستوى مصر من حلايب وشلاتين إلى دمياط، ومن رفح إلى السلوم. وقلت له، إن جمع توقيعات لمليون شخص على مطالب الإصلاح المقترحة يجب أن يوازيه بناء تنظيم على الأرض، يُمكِّن دعاة التغيير من الإمساك ببعض مفاصل المجتمع، وفي اللحظة الفارقة تتم تعبئة الناس، وحشدهم للنزول إلى الشارع في مظاهرات عارمة.

وأثنى البرادعي على الفكرة، لكنه قال لي:

ــ اعملوا هذه الشبكة وأنا معكم.

كانت هذه هي ردوده دوما، التي جعلتني أفهم تماما إن إدراك الرجل لدوره يختلف كثيرا عن إدراك من حوله له، فهم أرادوا قائدا وزعيما، يلتف الناس حوله، ينتظرون كلمة منه أو إشارة، حتى ينطلقوا في حركة عارمة.

أما هو فكان يؤمن بأنه شخص بارز يعاون أهل بلده في بلوغ الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يسعون إليه. إنه مجرد "مسهّل" أو "عامل مساعد" وليس هو العمود الفقري لحركة المعارضة.

لكن الحق يقال إن البرادعي وجد نفسه أمام نخبة سياسية تاكلت

جدرانها، ونخر السوس في عظمها، ولا يتمتع أغلب أعضائها بفضيلة "إنكار الذات". فكل واحد من أفرادها يرى نفسه زعيما، ويعتقد أنه الأحق بالقيادة من غيره، أو هو الأحق بالقرب من البرادعي، وعليه أن يستشيره هو، يراجعه هو.

لم يكن الجميع مصابين بهذا الداء، فمن بينهم من أنكر ذاته، ولم يرد شيئا لنفسه، وقدم الصالح العام على مصالحه وأهوائه وانحيازه، وأدرك أن الخلاف في هذا الوقت العصيب خيانة، أو على الأقل عدم مسئولية.

ربما سأل البرادعي نفسه:

ـــ بمن وكيف أقيم هذه الشبكة المتخيلة؟

لكن الإجابة كانت واضحة أمامه منذ اللحظة الأولى، وكلها تقع خارج النخبة التي تشربت بعض الملامح المشوهة لنظام مبارك، إنهم الشباب، الذين عول عليهم البرادعي كثيرا، والناس، الذين قال في حقهم عبارته الأثيرة، التي برهنت الأيام على صدقها: "قوتنا في عددنا".

وغير بعيد عن البرادعي أعدْتُ طرحَ الفكرة ذاتها في أحد اجتماعات الجمعية الوطنية للتغيير. كنا نجتمع وقتها لنجيب على سؤال محدد هو: هل نشارك في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ أم نقاطعها؟

كانت أغلبية الحاضرين تتجه إلى مقاطعة الانتخابات، إيمانا منهم جميعا بأنها ستشهد تزويرا غير مسبوق، لأن السلطة تريد أن تخرج برلمانا على

مقاس الوريث. وكان رأيي متطابقا مع هذا، لا خلاف البتة، بل إنني كتبت غير مرة عن ذلك، وتحدثت في العديد من اللقاءات التلفزيونية والندوات السياسية عن هذا، وقلت ذات مرة لبعض أعضاء البرلمان من جماعة الإخوان المسلمين: "مقاعدكم في برلمان ٢٠١٠ لن يزيد عددها صفر".

لكن كانت لي وجهة نظر تكتيكية لم تلق قبولا من الحاضرين، تقوم على "المشاركة التامة" في هذه الانتخابات. وقلت يومها:

ـ نشارك بقوة، ويكون لنا مرشح في كل دائرة، وكل منهم، مهما تراجعت إمكانياته وتضاءلت حظوظه، له أنصاره، وهؤلاء سيرفعون لافتات تحمل اسم الجمعية الوطنية للتغيير وشعاراتها ومطالبها وأهدافها في كل مكان، مدينة أو قرية أو كفر أو نجع. وبذلك تتحول الانتخابات إلى فرصة تاريخية سانحة لتعويم تفكير الجمعية وتدبيرها. وستعطينا المشاركة حق المتابعة والتعقيب والنقد للعملية الانتخابية. سنعقد مؤتمرات صحفية عالمية نفضح فيها كل ما يجري، وفي اللحظة المناسبة سنعلن انسحابنا، ويفضل أن يكون هذا يوم إجْراء الانتخابات وقبل الفرز، نقول للعالم أجمع:ـ إنها زورت. فهذا ما سيفعلونه، ولا شك في ذلك أبدا، فكل المعطيات تؤشر إلى هذه النتيجة، والعزم انعقد على تزييف إرادة الشعب، واحتكار السلطة.

كان نوعا من "الخيال السياسي" لانتهاز لحظة نتمتع فيها بغطاء "شرعي ومشروع" في الخروج من المأزق الحاد الذي تعاني منه الحركة الوطنية المصرية على مدار سنين، وهو غياب التنظيم، وضعف القدرة على صد ورد كل أساليب الحصار والإقصاء والتشويه الذي تقوم به السلطة بوعي وإصرار.

ولما رُفضت الفكرة، وساق مخالفوها رأيا آخر له وجاهته أيضا يقوم على أن المشاركة في الانتخابات تمنح النظام عونا يستعمله في تعزيز شرعيته المتآكلة، قمت بطرح فكرة أخرى خلال مؤتمر صحفي عقدته الجمعية الوطنية قبيل الانتخابات واستضافه حزب الغد بمقره الكائن وسط القاهرة، تقوم على تكوين "مجموعة متابعة ومراقبة" تنفتح على جميع الأشخاص والمجريات وتتلقى كل ما يرصد ويبرهن على الانتهاكات والخروقات وعمليات التزوير التي تشوب العملية الانتخابية.

لكن الفكرة لم تترجم في الواقع بطريقة منظمة، وإن كان كثيرون قد فعلوا كل ما في وسعهم من أجل تعقب التزوير وفضحه، سواء كانوا منتمين للجمعية الوطنية للتغير أم لا.

ودارت الأيام وقامت الثورة وأُبعد البرادعي عن المشهد بفعل التشويه المنظم تارة، وتعففه هو تارة أخرى، والتآمر عليه من قبل بعض ما تعاونوا معه أيضا، وظلت فكرة الشبكة الاجتماعية مجرد طرح نظري لم يلق طريقه إلى التطبيق العملي، إلى أن فكّر كثيرون في إنشاء حزب الدستور ليكون البرادعي وكيل مؤسسيه ورمزه.

وفي عزاء والدة صديقنا الكاتب الساخر الأستاذ جمال فهمي جاءت جلستي إلى جانب الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون بجامعة عين شمس وأحد رجال مصر الوطنيين المخلصين، وواحد من القيادات الأساسية لحزب الدستور. وبعد أن صافحته همست في أذنه:

ـ ما أخبار الحزب؟

فقال لي:

ـ سننطلق بخطوات أوسع عقب انتخابات رئاسة الجمهورية.

فهززت رأسي وقلت له:

ـ يا أستاذنا، الناس يعولون كثيرا على حزب الدستور، ومن الضروري أن يأتي ملبيا كل هذه التطلعات، فيولد قويا عفيا، حتى يشق له طريقا في المنافسة على إدارة البلاد.

فأنصت قليلا ثم قال:

ـ الدكتور البرادعي قال إن هذا الحزب سيحكم مصر بعد أربع سنوات، ونحن سنسعى إلى تحقيق هذا الهدف، وأنا من المؤمنين بأن ترك المصريين محاصرين بالاختيار بين الإخوان المسلمين وقوى النظام القديم ظلم شديد، ومسار بائس.

فقلت له:

ـ هذا عين الصواب. لكن من الضروري حتى نحقق هذا الهدف أن يُبنى الحزب على أساس سليم حتى يتجنب عيوب الأحزاب المتواجدة على الساحة، سواء تلك التي التصقت بالسلطة وتبادلت معها المنافع قبل الثورة، أو هذه التي رأت النور بعد الثورة لكنها تعاني من الأمراض ذاتها

التي أصابت الحياة الحزبية في مصر عموما.

فابتسم الدكتور حسام وقال:

ـ همتك معنا.

فبادلته الابتسام وقلت له:

ـ يا أستاذنا أنا قررت منذ زمن ألا ألتحق بأي حزب سياسي، لأني مؤمن بضرورة أن يبقى الكاتب والباحث مستقلا، حتى لا يحال كل ما يكتب إلى موقف الحزب ورأيه، أو يكون مقيدا بهذا فيما يفكر فيه ويكتبه، لكنني لن أبخل بأي شيء، سواء فكر أو جهد، في سبيل مساعدة حزب الدستور أو أي حزب أو حركة اجتماعية أو فريق عمل وطني كمساهمة متواضعة في أي شيء يفيد البلد.

وسادت لحظة صمت قطعتها أنا قائلا:

ـ أقترح أن يبدأ الحزب طريقه بفتح جلسات استماع في كل مكان على أرض مصر إلى الناس، حتى يولد البرنامج من أفواههم ويأتي على أشواقهم ومطالبهم وأحلامهم، ثم ينتقل الأمر برمته إلى خبراء سياسيين، لاسيما في مجال النظم السياسية عامة والأحزاب خاصة، لبلورة البرنامج في صيغته النهائية، ثم رسم معالم الطريق إلى بناء شبكة اجتماعية على مستوى الجمهورية من أقصاها إلى أدناها، وليكن هذا بتأسيس مقرات في عواصم المحافظات، تتبعها مقرات في كل المدن، أو عواصم المراكز، ثم إلى القرى

الكبرى. ولتكن هناك خطة منظمة لتدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه العملية، وأنا واثق في أن كثيرين سيتبرعون بمال أو أماكن، وهناك الملايين ينتظرون فتح هذا الباب لندخل منه إلى الحرية والكفاية والعدالة واستقلال القرار الوطني.

وإذا أراد الدكتور البرادعي أن يسهم في بناء حزب قوي بوسعه أن ينافس على الحكم بعد أربع سنوات منذ انطلاقه كما وعد، فيجب ألا يقتصر في بناء الشبكة الاجتماعية الملتفة حول الحزب وبرنامجه ورموزه على الجوانب الأفقية التي تعني وجود مقرات له في عواصم المحافظات والمراكز والقرى الكبرى، إنما من الضروري أن يتمدد الحزب رأسيًّا ليجذب أتباعا في المؤسسات والهيئات والاتحاد والروابط والنقابات عمالية ومهنية، وأن يبدأ بتجنيد أنصار في مختلف الجامعات المصرية، التي تزخر بآلاف من الشباب الجاهزين للعمل السياسي الحقيقي والخلاق، والعازفين عن الانخراط في الأحزاب الحالية، لأنهم يعلمون كثيرا عن مرضها العضال، أو لا يثقون في قدرتها على حمل مشروع الثورة ودفعه إلى الأمام حتى يبلغ مقصده ومأمنه، أو يرون أن من يقودوها لا يمكن الثقة فيهم، ولا التعويل عليهم.

فقال لي الدكتور حسام عيسى بعد أن أنصت وفي اهتمام بالغ كعادة العلماء الكبار:

ـ هذا ما نفكر فيه بالفعل.

وقلت له:

ـ لا بد أيضا من ألا يُبنى الحزب على شخص البرادعي، وجودًا وعدمًا، فإن تخلّى عنه لأي سبب كان، أو قام في الطريق سبب يمنعه من أن يستمر فيه لا يذبل الحزب ويموت. فقد عانينا كثيرا من الأحزاب التي قامت على أشخاص، وارتبطت بأسمائهم، فقامت معهم، ونامت مع نومهم، ثم غابت بغيابهم، أو رحلت برحيلهم، وإن بقيت مجرد لافتات ومقرات خاوية وصحف ورقية تصرخ في الفراغ.

فهز رأسه وقال:

ـ الدكتور البرادعي يريد ذلك، هو رمز للحزب، ويؤمن بالعمل المؤسسي، ويطالب دومًا بأن نشاطره هذا الإيمان، وهو رجل ليس لديه مطامع في شيء، ولا يريد مغنما ذاتيا، وهذا كان واضحا في كل ما قال منذ مجيئه إلى مصر وحتى هذه اللحظة.

فأمنت على كلامه قائلا:

ـ فعلا، الرجل يتمسك بوجهة نظره التي تضعه في موضع المساعد والمسهل للعمل السياسي العام، ولم نره راغبا في زعامة زائفة، ولا في قيادة مزعومة، وأهم ما يميزه، مقارنة بالآخرين، أنه متسق مع ذاته، ثابت على مواقفه، فضلا عما يتمتع به من صفاء رؤية.

وسادت لحظة صمت قطعتُها قائلا:

ـ لا بد أن نفكر أيضا في تدبير موارد مالية. فلا حزبا قويا بلا مال.

والتمويل يجب أن يكون من جيوب المصريين جميعا.

فقال الدكتور حسام:

ـ طبعا، هو ما نفكر فيه وسنعمل من أجله. الناس لديهم استعداد كبير في أن يساهموا ويدفعون إن شعروا بالجدية، وآمنوا أن هذا الحزب يعمل في سبيل أن يكون بديلا حقيقيا.

فقلت له:

ـ هاتفني البعض من محافظات عدة وأبدوا استعدادهم للتبرع بمقرات للحزب، وهناك من يسأل عن كيفية الانضمام إليه والحصول على عضويته.

فابتسم وقال:

ـ نتمنى أن نكون عن حسن ظن كل هؤلاء.

هاتان مجرد واقعتين، ضمن وقائع كثيرة، خاضها كثيرون، ومهدت للثورة من دون شك. فالثورة لم تندلع بغتة، بل سبقتها إرهاصات، ومهدت لها أقلام وسواعد، أصبحنا في حاجة ماسة إلى استعادتها الآن، والاستفادة منها في سبيل الحفاظ على «قوة الدفع الثوري» إن ضعفت، واستلهام روحها إن وهنت، والإيمان الكامل بأننا لن نتخلى عنها حتى تتحقق كامل أهدافها مهما كلفنا هذا من تضحيات، ومهما كانت قوة واستفحال المرارة في حلوقنا من هؤلاء الذين يسعون بكل ما لديهم من قوة في سبيل سرقة الثورة، أو تحويلها إلى مجرد وسيلة عابرة ضمن مشروع سياسي للاستئثار بالسلطة.

(٩)

وها هي لحظة البداية حين بدأ رجل القانون ووزير التعليم الأسبق والمناضل الكبير المرحوم الدكتور حلمي مراد يتساءل في مطلع التسعينيات من القرن العشرين عن ثروات ابن الرئيس ووضع زوجته.

كتب مقالين يحويان هذا الأمر على صفحات "جريدة الشعب" التي كانت تصرخ أيامها فاضحة الفساد المتصاعد في أركان السلطة وساحات المجتمع، لتعوض تراجع النبرة الحادة لجريدة "الوفد" بعد وفاة الكاتب الصحفي الكبير مصطفى شردي، ودخول فصيل من اليسار في مهادنة مع نظام مبارك بحثا عن الدفء والأمان بعد اشتداد العنف المرتدي ثوب الدين على أيدي "تنظيم الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" أو اعتقادا زائفا بأنه يمكن التغيير من الداخل، أو سعيا وراء المنافع التي انهالت على بعض رموزه جراء التطبيع الكامل للعلاقة مع السلطة.

وفي نهاية هذا العقد تحدث الأستاذ محمد حسنين هيكل في محاضرة له بالجامعة الأمريكية عن "التوريث" وانفتح باب الجدل، فخاضت جريدة "العربي" الناطقة بلسان "الحزب الناصري العربي الديمقراطي" غماره، واحتضنت كلمات زاعقة جريئة لعبد الحليم قنديل ومحمد حماد وعبد الله السناوي وغيرهم. ثم ظهرت الصحف الخاصة والفضائيات الخاصة، فانفتح الباب على مصراعيه أمام العديد من الكتاب والمثقفين والنشطاء السياسيين ورموز الأحزاب وحتى المواطنين العاديين لتوجيه انتقادات لاذعة للسلطة، التي كانت حينئذ لا تلقي بالاً لما يقال وما يكتب، وكانت تتصرف دوما على أساس القاعدة المضللة التي تقول: "يقولون ويكتبون ما يريدون، ونفعل نحن ما نريد".

لكن الحروف المنطوقة والمرشوقة بدأت تؤتي ثمارها، إذ عمّقت غضب الناس مع أهل الحكم، وأظهرت لكل فرد أنه ليس وحده الحانق والراغب في التمرد، وأن هناك من يشاركونه الغضب. فلما احتبس الغيظ في الصدور انفجر في لحظة تاريخية فارقة، فالتحمت القاعدة الشعبية بالطليعة الثورية، بعد أن ظلت سنوات تصرخ وتهتف معزولة في وجه السلطان كي يترجل ويرحل، حاملا معه إخفاقه وعجزه وصلفه المزعوم.

وقد علم أعداء الثورة هذا الأمر جيدا ومن ثم وضعوا خططهم جميعا على فصل الطليعة عن القاعدة، ونجحوا للأسف في ذلك، لكن لدي ثقة في أن كيدهم سيرتد إلى نحرهم، ومكرهم السيء سيحيق بهم.

(١٠)

عود على بدء ...

قبل انطلاق الثورة بأيام قليلة هاتفني الأستاذ علاء الغطريفي الكاتب والصحفي بجريدة المصري اليوم والمعد ببرنامج «العاشرة مساء» الشهير على قناة «دريم» بشأن حلقة عنوانها «الخطاب الأخير» وتبادلنا أطراف الحديث والنقاش حول الفكرة، وطلبت منه أن آخذ وقتا لترتيب ذهني واستكمال معلوماتي، ففتشت في الكتب الواقفة بعزة وشمم على أرفف مكتبتي، وتجولت على شبكة الإنترنت، ووقفت على حصيلة وافرة من المعلومات حول هذه المسألة، فأعدت الاتصال به، واتفقنا على كل شيء.

وخلال الحلقة رحت أستعرض وأحلل المعاني الظاهرة والخفية، الجلية والكامنة، في الخطاب الأخير لكل من زين العابدين بن علي وشاوشيسكو وسوهارتو والسادات وعبد الكريم قاسم وصدام حسين وغيرهم.

وفي اليوم الثاني، وبقلب ميدان التحرير، احتضنني رجل فارع الطول وقال لي:

ـ أنا جئت لأقول لمبارك: «يسقط الطاغية الفاسد»، مثلما قال أحد الرجال لشاوسيسكو فقامت الثورة في رومانيا.

ووجدت كثيرين في الميدان يعتقدون أن هذا البرنامج هو «شفرة الثورة» المتفق عليها. ولم يكن الأمر كذلك أبدا، بل كل ما في الأمر أن خطاب بن علي كان فارقا في تاريخنا العربي المعاصر فأغرى كثيرين بتحليله، وفي ركابه ضممنا خطابات أخرى، لتكتمل الصورة. ومع هذا ظلت هذه الحلقة تذكر في الميدان كلما قابلني الناس وأنا أتجول بينهم، لاسيما في الأيام الأولى. بل إن إدارة قناة دريم نفسها اتخذت من هذه الحلقة مادة للدفاع عن نفسها فيما بعد حين اتهمها البعض بأنها لا تدافع عن الثورة بالقدر المنتظر منها، وقالت: «قناتنا تنبأت بالثورة»، ثم أتت على ذكر حلقة «الخطاب الأخير».

وفي صبيحة يوم ٢٥ يناير كنت أزور الدكتور يحيى الجمل في بيته بالجيزة، وكان الرجل معنا عضوا للأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير وفي البرلمان الشعبي.

قبيل الظهيرة استأذنته في الانصراف، لكنه استمهلني لنتناول الغداء سويا، فاعتذرت له وقلت: لا بد من أن أنصرف لأشارك في المظاهرات. فنظر إليّ مليًّا وقال: إلى أين ستذهب؟ قلت له: اتفقنا في البرلمان الشعبي على أن تكون وقفتنا أمام دار القضاء العالي لكنني سأقف مع الناس في أي مكان؟

فابتسم وقال: لنبق ونتناول غداءنا ولن يضر المتظاهرين أن ينقصوا اثنين. فتفهمت مقتضيات حاله وظروف شيخوخته، ثم قلت له: أشعر أن المسألة هذه المرة مختلفة إلى حد كبير.

في طريقي إلى قلب القاهرة كانت الشوارع التي تؤدي إلى ميدان التحرير موصدة، كلما قطعنا أحدها متقدمين صوب الشرق، صدتنا الحواجز ورجال الشرطة المرسومة على وجوههم علامات لم نشهدها من قبل، فعرفت وقتها أنه يوم غير عادي. نعم توقعنا أن يكون هناك شييء كبير حين ناقشنا الخطة في الجمعية الوطنية، كنا نسميه «مظاهرة مؤثرة» تحرج النظام وتثبت له أن الانتخابات المزورة لا يمكن هضمها وتمريرها، لكن أحدا لم يتوقع أن يكون كبيرا إلى هذه الدرجة، رغم أن بعضنا كان حريصا على أن يمنح الناس الأمل حين يلتقيهم في الندوات والمؤتمرات واللقاءات الجماهيرية بمقار الأحزاب ويقول لهم: «آتية لا ريب فيها، أسرع مما يتوهمون، وأكبر مما يتصورون».

في يوم ٢٥ يناير أيضا نُشر مقالي الأسبوعي بـ«المصري اليوم» عنوانه «مصر وثورة تونس» كانت آخر عبارة تتوجه إلى السلطة قائلة: «ويرونه بعيدًا ونراه قريبًا» وجاء فيه أيضا «الطريق إلى الرئيس يبدأ بالرغيف» وذلك بعد أن كنت قد نشرت مقالا عام ٢٠٠٨م في ذكرى ثورة يوليو تحت عنوان «ثورة ماتت .. أخرى قد تولد» كانت آخر عبارة فيه تقول: «لكن هؤلاء جميعا، الصامتين منهم والصائتين، فى الريف والحضر، فى الصحراء والوادى، يشنفون آذانهم ويمدون أنوفهم ويضغطون على ضروسهم كلما تناهى إليهم أى صوت، فى الإذاعة أو التليفزيون، أو لمحت عيونهم أى كلمة

فى جريدة أو كتاب تتحدث عن الظروف التى سبقت ثورة يوليو، والعوامل التى أدت إليها، فيضعون الحالة أمام الحالة والموقف قبالة الموقف، ويقولون فى ثقة متناهية: «إنها المقدمات التى تسبق النتائج».

لكن الجميع كان يتوقع أن تنطلق الثورة من عزب الصفيح التي تهزها الريح وتفوح منها روائح القهر والفقر والمرض، حيث تخرج ملايين الأفواه الجائعة لتبتلع كل شيء وكل أحد، ولا صادَّ ولا رادَّ لها إلا عفو الله ورحمته بعباده. وكتبت مقالا في صحيفة الأهرام عام ٢٠٠٨ كان عنوانه «ثورات مصر عبر العصور» ثم مقالا آخر بعنوان «أقدم ثورة في التاريخ» بدأت في الأول بالثورة التي وقعت في مصر أيام الملك بيبي الثاني وكانت «ثورة جياع» وشرحتها في الثاني بإسهاب، مع إسقاط لا تخطئه عين بصيرة ولا عقل فهيم.

كانت كلمة السر في هذه الثورة «الفيس بوك» لأنه فعل بالمصريين أمرين إيجابيّين في وقت واحد، الأول تكوين شبكة اجتماعية مفترضة بسرعة قصوى، والثاني هو مراكمة الرؤى والأفكار حول الهدف المقصود.

وهذه الشبكة عوضت مرحليا تلك التي عجزنا عن إنشائها في الواقع المعيش نتيجة اليد الأمنية الباطشة التي فككت أي روابط وارتباطات وتجمعات وعمدت إلى أن نحيا فرادى، لا يرى أحدنا الأخر، وينغمس كل منا في غبنه وعوزه وذله الذاتي المصنوع في أغلبه من قصور ذات اليد، وتوهم أن الجبن هو أقصر الطرق إلى السلامة.

أما التداول على «الفيس بوك» فجعلتنا نتجنب عيبا شديدا يصم

مناقشاتنا، وهو «التفكير الدائري»، حيث ننتهي من حيث نبدأ ونقع في شراك البلاغة والخطابة واستعراض مهارات التحليل، دون أن نتقدم مباشرة صوب الهدف المنشود. وفقدنا بالتالي «التفكير المستقيم» الذي يدفعنا إلى الأمام، والذي عرفناه في لحظات استثنائية من تاريخنا، مثل أيام حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أو أثناء المناقشات الحامية داخل التنظيمات السرية في الأوقات العصيبة. وجاءت هذه الشبكة الإلكترونية لتمكّن مئات الآلاف من أن يراكموا المعلومة على مثيلتها، والفكرة على نظيرتها.

فها هو أحدهم يقترح أن يتم الاعتراض على أسلوب وزارة الداخلية بعد مقتل خالد سعيد وسيد بلال، علاوة على حالات التعذيب والقسر والقهر والإذلال التي تطال المصريين من سوء معاملة أغلب ضباط الشرطة، فيحدد الثاني يوم عيد الشرطة موعدا للاحتجاج. ثم حدث تداول حول المكان والأسلوب والشعارات والهتافات وطريقة التعامل مع أجهزة الأمن. كان كل واحد يكتب رأيه، فيأتي الآخر ويضيف إليه أو ينقحه أو يدحضه ويضع أفضل منه، كل هذا يتم من خلف أجهزة الحاسوب التي يعرف بعضها بعضا جيدا، بينما يجهل مستخدموها مع من يتناقشون ويتداولون ويتبادلون الرأي والمشورة أو المكيدة.

وهكذا الحرف على الحرف حتى ارتفع الأمر من مجرد «مظاهرة» إلى «ثورة» لاسيما بعد هروب ابن علي. وجاءت الضربة للنظام من حيث لا يحتسب. أبناء الطبقة الوسطى بشرائحها الثلاث مسلحين بوسائط الاتصال الحديثة التي تخترق كل الحدود والسدود والقيود، تمكنوا بأسرع مما يتصور

أحد أن يجمعوا الناس من الشوارع الخلفية المنسية، ويدفعوهم إلى مركز الحدث، قلب العاصمة مترامية الأطراف والتاريخ والمعاني «ميدان التحرير».

لكنني وأنا أنتقل من غرب النيل إلى شرقه كنت ذاهبا للمشاركة في مظاهرة أكثر اتساعا، تأكدت من أنها صارت كذلك حين جاءني هاتف من أحد الصحفيين يسألني عن رأيي فيما يقع، وسرد على سمعي أخبار ما يجري الآن في أحياء متفرقة من القاهرة والسويس والإسكندرية والمنصورة، فكان أول تعليق لي: حقا إنه يوم مختلف. ووصلت إلى بيتي وسط القاهرة من طريق التفافيّ، لأخلع بدلتي وأرتدي لبسا كنت أعددتُه خصيصًا للمظاهرة، فلما دخلت كانت زوجتي تجلس مندهشة أمام «قناة الجزيرة» فلمحتْ عيني حروف شريط الأخبار، بينما كانت الصور منصرفة إلى حدث كبير وقع في لبنان. وقلت في نفسي: لا وقت لتبديل الملابس، وهرعت إلى الخارج، ودخلت شارع قصر العيني من ناحية مؤسسة روز اليوسف، وما إن تقدمت نحو الجموع حتى انهمرت على رأسي زخات قوية من الماء مصحوبة بسحب داكنة من الدخان الخانق، ردتنا إلى الوراء، وراحت مصفحة قاسية تكسح الطريق أمامها فيتساقط المتظاهرون على الجانبين هاربين من موت محقق.

تفرق بعضنا في الشوارع الجانبية نحو المنيرة وضريح سعد، وكنت أنا من بين الذين دلفوا إلى حي جاردن سيتي ونحن نهتف «يسقط مبارك» و»عيش... حرية... كرامة إنسانية» وراح السكان ينظرون إلينا من النوافذ وفي عيونهم شفقة واستغراب وتساؤل عن هؤلاء الذين يشقون بالغضب هذا

الحي العريق الذي سكنته السياسة سنين ثم تبخرت منه منذ ستة عقود، كأن تلك البيوت المحتفظة بإبائها وأبهتها التاريخية لم تشهد جدلا ونقاشا وتفكيرا وتدبيرا عن الوطن ومنه وعنه وحوله.

انعطفنا يمينا على الكورنيش قاصدين التحرير، حيث المكان الذي اتفق الجميع على الالتقاء فيه زاحفين من كل المسارب الموزعة على الجهات الأربع.

على باب الميدان كان ضباط الشرطة ينظرون إلينا مبتسمين، وخلفهم يصطف الجنود صامتين، عندها قلت للشباب: «إنهم ينصبون لنا فخا» وكان فخا لهم، إذ انقلب السحر على الساحر. كانت خطتهم أن يجمعوا أشلاءنا الغاضبة الموزعة والمشتتة في قارعات الطرق والشوارع البعيدة حتى لا ينضم الناس إلينا ويضعوننا تحت أعينهم في مكان واحد يسهل حصاره وضربه أو مساومته. لكن حين تجاورت الأجساد والتحمت الأرواح في ميدان التحرير اكتشفنا أننا أكثر من أي يوم مضى، واكتسبنا بمرور الوقت ثقة متناهية واستدفأنا بحناجرنا التي ألهبها الصراخ: «الشعب يريد إسقاط النظام».

وحين رمي الليل ستائره على الميدان غامت الرؤية لكن انجلت النفوس بالغاية النبيلة. وقطعت السلطة الاتصالات الهاتفية عن المكان لتعزله، لكنها لم تقطع الرجاء، ولم تمنع التواصل الإنساني بين المحاصرين والمحيط الأوسع، لأنهم كانوا يحملون أشواق الناس إلى العدل والكفاية والحرية. ولما أوغل الليل في الرحيل قررنا أن نعتصم، وبدأت فتيات يجمعن تبرعات

لتغطية المعيشة المؤقتة، في حين أخذ الشباب يدورون في جماعات هاتفة في جنبات الميدان.

كنت أدور بين المعتصمين وحنجرتي تتساقط تدريجيا من كثرة الإجابة عن تساؤلاتهم التي لا تنتهي. وكنا أبذل جهدا مضنيا لإيصال أي حديث إلى مسامعهم ونحن بلا مكبرات صوت، إلا من واحد يتيم جيء به عند منتصف الليل وتم وضعه على أحد أعمدة الإنارة بالميدان، وأطلق عليه «إذاعة التغيير».

ولما وجدت من بينهم شبابا جاءوا من الحارات البعيدة وبعضهم لا يعرف القراءة والكتابة قلت لكل المحطات الفضائية التي اتصلت بي في اليوم التالي: «انتقلت الثورة في الساعات الأولى من الفيس بوك إلى الناس بوك»، وتحدثت عن «التحول الاستراتيجي» الذي سيحدث إن تمكنّا من المكوث والصمود في الميدان، مستعيدا ما قرأته عن تجارب جيل السبعينات الذي كان بعض رموزه حاضرين بين المتظاهرين، يبثون فيهم ما خبروه وألفوه في زمان شبابهم، وانتظروا طويلا حتى يجدوا شبابا يريد أن يفعل ما فعلوا أو يتجاوزهم إلى ما هو أبعد.

عند العاشرة مساء ولد أول بيان للثورة. وهذه واقعة يجب أن أتناولها بالتفصيل حتى لا يقوم أحد بتزوير التاريخ، وليعرف الناس قصة هذا البيان ومضمونه، بعد أن وجدت أن هناك من يحاول أن ينسب ما جرى لنفسه من غير حق، ولا حجة ولا روية ولا ورع، وبعد أن وجدنا من يطل علينا من

شاشة إحدى الفضائيات العربية ليحكي شهادته على ثورة قامت وقت أن كان هو نائما في بيته، وبعد أيام من تصريح له بتأثيم من يخرج على «ولي الأمر».

فأول بيان للثورة قرأه الطبيب العظيم والمناضل المحترم الأستاذ الدكتور عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير آنذاك. وكان هذا يوم ٢٥ يناير. جاء إلى الميدان عند العاشرة ليلا وكان معه عدد من الشخصيات السياسية بعد اجتماع عقدوه في مقر «البرلمان الشعبي» الذي أنشأناه في وجه برلمان مبارك المزور، وكان لي شرف عضويته. وشق طريقه في هدوء وسط الأنوار الباهتة التي لا تكشف وجوه المحتشدين إلا قليلا، لكن لم تلبث أن سطعت وجوههم في أضواء كاميرات التلفزيون، معهم بعض ماضيهم القريب، وفي أيديهم ورقة مطوية تحوى كلاما مرتبا، هندسوه بعد نقاش عارم، وظنوا أن فيه كل ما يريده الذين يصرخون في الشوارع منذ أن كانت الشمس تتوسط السماء. وطلب مني الدكتور أحمد دراج أن أقدم الدكتور عبد الجليل إلى المتظاهرين ليقرأ عليهم البيان، وصرخت بصوتي المبحوح، في مكبر صوت يدوي وضعيف، بعد أن تقدمنا جميعا إلى أن وصلنا إلى الكعكعة الحجرية.

وفي الحقيقة فإنه لا يتفق اسم شخص ومسلكه مع كلمة «ضمير» بقدر توافقه واتفاقه وتعانقه مع عبد الجليل مصطفى، ذلك الطبيب الكبير البارع، الذي وهب جهده وفكره وماله وخبرته للحركة الوطنية قبل الثورة بسنوات وأثناءها، دون أن يحيد أبدا عن تجرده ونزاهته وإخلاصه وإنكاره لذاته وحبه الجارف لمصر ورغبته الدائمة والمتجددة في أداء ما عليه من واجب حيالها.

عرفت الرجل أيام «كفاية»، وقابلته غير مرة في المظاهرات على سلالم نقابة الصحفيين وغيرها. وأيام الموجة الأولى للثورة تحولت عيادته الكائنة في شارع يوسف الجندي، على بعد عشرات الأمتار من ميدان التحرير، إلى «غرفة عمليات» يلتقي فيها رجال السياسة وشباب الثورة يتحاورون في كل شيء، بدءًا من الرد الإعلامي والحركي على السلطة وحتى سبل توفير إعاشة للمعتصمين من مأكل ومشرب وخيام وأدوية. وكان لي شرف مصاحبته في جولات ببعض المحافظات لنوقظ الهمم والوعي، وفي الجمعية الوطنية للتغيير حين أصبح «المنسق العام»، فما وجدته إلا واحدا من قلة تعد على أصابع اليد في حياتنا السياسية المعاصرة ينكر ذاته، ولا يكذب، ولا ينافق، ولا يبيع مبادئه، ولكل هذا ولما قدمه لبلده والثورة فهو يستحق بكل تجرد لقب «شيخ الثوار».

كان عبد الجليل مصطفى معنا ونحن نتحدث عن مظاهرة حاشدة، وانتفاضة، يمكن أن تتحول إلى ثورة إن انضمت إليها جموع الشعب، وهذا الحديث مسجل ومعروف، ومنه ما قلته أنا في برنامج «ما وراء الخبر» بقناة الجزيرة يوم ٢٦ يناير. ودارت الأيام ووجدنا من ينسب أول بيان للثورة إلى المستشار محمود مكي نائب الرئيس محمد مرسي، وهذا غير صحيح على الإطلاق، وليس بوسع أحد الآن أن يكتب التاريخ على هواه، مع ثورة الاتصالات الرهيبة وتحول العالم إلى حجرة صغيرة.

وهنا النص الحرفي لهذا البيان:

«مطالب قوى الانتفاضة المجيدة

بسم الله الرحمن الرحيم...

فى هذه اللحظات الفارقة من تاريخ الوطن، يرى العالم تصميم الشعب المصرى المناضل على نيْل حقوقه فى الديموقراطية والعدالة الاجتماعية لكل فئات الشعب وفاء بحقها فى حياة حرة كريمة... هذه المطالب نعتبرها ترجمة دقيقة لما يعتمل فى صدور المصريين من آمال دفعهم إليها ما نالهم طوال عقود عديدة من آلام ومعاناة هذا الشعب يعلن اليوم بأعلى صوت وبلا تردد ولا وجل ما يلى:

أولا : أن يعلن الرئيس مبارك عدم ترشحه لفترة أخرى وامتناع ابنه عن الترشح أيضا.

ثانيا : حل البرلمان بمجلسيه: الشعب والشورى وكذلك المجالس المحلية المزورة.

ثالثا: إلغاء حالة الطوارىء.

رابعا: تشكيل حكومة إنقاذ وطني لفترة انتقالية.

خامسا: الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وفى مقدمتهم الذين اعتقلوا فى الانتفاضة الراهنة المنتصرة بإذن الله.

هذا ما نقر به وسوف نستمر فى المطالبة وبذل كل غال ونفيس وفاء لهذه المطالب التى نصر عليها».

لكن الشباب رفضوا البند الأول، وصرخوا: مبارك يجب أن يرحل الآن، ولن نتنازل عن هذا.

كانوا واثقين من قدراتهم أو مستسلمين بالكلية إلى أحلامهم. ولذا لم يجد البيان آذانا مصغية. وبعدها بوقت قليل، ونظرا لضعف الصوت والتشويش والرفض في الميدان، أعاد الدكتور عبد الجليل قراءة البيان مرة أخرى في مقر البرلمان الشعبي. فلما نزل الشعب إلى الشوارع بعد ثلاثة أيام في جمعة الغضب تغير الموقف إلى المطالبة برحيل مبارك، مع الإبقاء على بقية المطالب، وهذه حقيقة لن يستطع أحد أن يزيفها.

(١١)

في الميدان لم يكن كثير من المعتصمين لهم من شاغل في هذه اللحظة إلا أن يجبروا مبارك على أن يقول «فهمتهكم» على غرار زميله التونسي بن علي الذي وازاه وساواه في الطغيان والفساد، وضاقت عليه أرض بلاده بما رحبت؛ ففر هاربا قبل أحد عشر يوما من ميلاد المشهد المهيب الذي احتضنه ميدان التحرير وعانقته شوارع مدن مصرية انتفضت من نومها الطويل. وسألني كثيرون: متى يقول مبارك فهمتكم؟ كان الجميع يشعر بالإهانة الشديدة لأن مصر تأخرت في تحصيل هذا السبق التاريخي مع أنها كانت ترى وتسمع وتفهم بعض أبنائها الذين خرجوا قبل سبع سنين يقولون لمبارك «ارحل» بعبارات مختلفة.

لكن كل شيء انهار مؤقتا بعد منتصف الليل بأربعين دقيقة فقط، حيث هجم جنود الأمن المركزي بهروات ودروع بعد تمهيد نيراني كثيف برصاص

الصوت وقنابل الدخان التي حولت الميدان إلى قطعة مظلمة، وتقدمت المدرعات فاحتلت كل شبر فيه. لكن المتظاهرين لم يعودوا جميعا إلى منازلهم، فبعضهم استجمع أنفاسهم اللاهثة وكرامته الذبيحة وسار يهتف ضد النظام في الشوارع المحيطة بالميدان لاسيما أمام مبنى التلفزيون.

ولم يكن هذا في كل الأحوال بعيدا عن طريقة الاحتجاج المتفق عليها. المكوث في الشوارع حتى مطلع الفجر ثم الذوبان فجأة، والعودة مع عصر اليوم التالي، وبذا لن يتمكن الجنود من النوم فيحل بهم التعب ويتساقطون تباعا. وهذا ما جرى بالفعل يوم ٢٨ يناير، المعروف باسم «جمعة الغضب»، حيث انهارت عزائم الجنود وتراخت وخرّوا راكعين أمام الجماهير الزاحفة والجموع الهاتفة.

قضيت ثلاثة أيام لم أنم فيها إلا ساعات قلائل، أجيء إلى البيت متأخرا، وألقى جسدي على «كنبة» في الصالة مرتديا كامل ملابسي واضعا في جيبي أوراقي الثبوتية ونقودا وأدوية، فقد كنت أتوقع أن يتم اعتقالي في أي لحظة. وأردت ألا يزعج زوار الفجر أسرتي. قلت إن جاءوا سأقول لهم: أهلا أنا جاهز، هيا بنا في سكون وصمت، لا تقلقوا أولادي.

يوم جمعة الغضب فتحت جفنين مرهقين لأصطدم بشاشة هاتف خرساء، لا إشارة أبدا، وكذلك «الإنترنت» غائبة. أي قبح هذا وأي غباء؟ أهناك من يعيش بيننا وهو يظن الآن أن بوسعه أن يحجب شيئا؟ وسخرت من هذه السلطة التي تعيش خارج التاريخ، وها هي تقدم للناس سببا آخر

للنزول إلى الشوارع إما للاحتجاج على هذه المهزلة أو لاستطلاع ما يجري على أرض الواقع بعد أن تعذرت متابعته عبر وسائط الاتصال الجديدة.

كثيرون أيقنوا أن السلطان يرتجف، وإلا فلمَ أقدم على فصل أغلب مصر عن العالم؟ هناك من آمنوا أن ما سيأتي خلال الساعات المقبلة لن يكون عاديا، بل كاسحا وجائحا، وإلا فلِمَ هذا الخوف؟

نزلت من بيتي ومررت على مسجد بشارع الشيخ علي يوسف في حي المنيرة، كان بعض الشباب جالسين وقد أسندوا ظهورهم إلى الجدار، فأشاروا إليّ وابتسموا فرددت لهم التحية، ثم مضيت في طريقي قاصدا مسجد «صلاح الدين» في أول حي المنيل، وأنا أقول في نفسي: ستخرج المظاهرة من هنا. أليس هذا هو المسجد الذي رأينا لجماعة الإخوان فيه نفوذا تاريخيا؟ هكذا ألفناه منذ أن كان يصلي فيه الدكتور عبد الرشيد ونحن طلبة بجامعة القاهرة، بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩، وكنا نجيء إليه قاطعين الكوبري النائم على النيل، ونعود بزاد من المعرفة التي يعانق فيها الدين السياسة، أو تجور فيه السياسة على الدين، فتختلط في أذهاننا أمور، وتمور أنفسنا بمشاعر متضاربة.

ورغم أن الإخوان أعلنوا عدم مشاركتهم في مظاهرات ٢٥ يناير، فإنني قلت لنفسي: ربما غيروا موقفهم بعد أن توعدهم النظام وشاهدوا ميدان التحرير ممتلئا، وكنت قد رأيت بعض شبابهم الذي لم يمتثل لأمر مكتب الإرشاد بين المتظاهرين.

جلست للصلاة إلى جانب أحد الأعمدة، وكان الخطيب يسهب في شرح الآية القرآنية «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم»، ولوى عنق الآية الكريمة التي تقول «أولي الأمر منكم» أي من بينكم ومن اختياركم، وليس «أولي الأمر عليكم» ومن يحكموننا هم علينا وليسوا منا، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا معصية أفدح من قتل المصريين المنظم وتعذيبهم وقهرهم وإذلالهم وكبتهم وتدميرهم بشكل بشع.

ولما تطاول ووصف المظاهرات بأنها «فتنة» صرخت فيه: «حرام عليك». وهذا لم أفعله أبدا من قبل في أي مسجد، حيث ننصت إلى الخطيب مهما كانت قيمة ما يقوله. لكن الظرف التاريخي لم يكن يحتمل أن نترك الباب مفتوحا أمام هؤلاء الموجهين بإحكام والمسوقين بذهب السلطان وسيفه ليفسدوا خطة تعبئة المصريين ليوم الغضب.

وانقضت الصلاة وخرجنا من الباب الذي يواجه النيل فرأينا ثلاث عربات أمن مركزي وعشرات الجنود واقفين متحفزين للهجوم، فتلاقت الأعين وانصرف الناس متسربين ناحية شارع عبد العزيز آل سعود، وشعرت بخيبة أمل شديدة، لكنني سرت نحو شارع المنيل، وتوقفت أمام مقهى «ليالي المنيل»، ونظرت فوجدت أن كل شيء يجري كالعادة، بعض الحضور يلعب النرد أو الدومينو وهناك من يحتسي الشاي أو القهوة، وهناك من ينفخ في النارجيلة بصمت مطبق.

وهنا طفرت عيني بالدموع، وتساءلت: هل خذلنا الناس؟ وتناهى إلى

سمعي حوار يدور بين زمرة تحلقت حول طاولة وفي أيديهم عصي غليظة، وفهمت من كلامهم أنهم مجموعة من البلطجية جاءوا لضرب المتظاهرين.

قدمت بخطى سريعة حتى ابتعدت عن المكان، وأخذت أهتف بحنجرتي المبحوحة: «يسقط مبارك». ولاح لعينيَّ هناك حشد يتقدم من ميدان «الباشا» فجريت نحوه دون أن أقطع الهتاف، فلما اقتربت وجدت سيلا من البشر قادما بخطى واثقة فانسكبت على وجهي دموع وانطلق في قلبي أمل وفي نفسي شعور طاغ بالفخر، وقلت: لم يخذلونا. وأشار لي رجل طاعن في السن كان يتوسط المتظاهرين وقال: جئت يا دكتور عمار.

كانت حنجرتي قد خرست بعد أن كادت حبالي الصوتية تتمزق، فوقفت علي الرصيف الذي يتوسط نهر الشارع أشير بكلتا يديَّ للمتظاهرين أن يرفعوا أصواتهم بالهتاف. وقتها سمعت شابا يقول لي والابتسامة على وجهه: «أيوا يا مايسترو». وارتفع الهتاف: «يا أهالينا انضموا لينا... قبل بلدنا ما تغرق بينا».. «يا أهالينا لموا علينا إحنا اخواتكو وإحنا ولادكو.. وإحنا بنعمل كده عشانكو».. «واحد.. اتنين.. الشعب المصري فين»، فجاء الناس من الشوارع الجانبية وأياديهم تدق الريح، وحناجرهم تصرخ: «مش هنخاف من أبوك يا جمال.. صوتنا العالي يهد جبال».

وتحرك الطوفان، وكان كل شارع في مصر يحتضن طوفانه ويحتفي به.

عند أول الشارع تحرك الجنود من أمام مسجد «صلاح الدين» وسدّوا الطريق، بينما وقف «البلطجية» يرمقون الحشد الهائل ويشعرون بخيبة أمل

وضعف واستكانة. فبدأ بعض المتظاهرين يقفزون على سور كلية «طب الأسنان» ليدخلوا إلى التحرير من طريق آخر. عندها تقدمت إلى ضابط، وكان برتبة نقيب، واقتربت من أذنه وقلت له بصوتي المبحوح الخفيض: «عددنا كبير كما ترى، ولن تجدي محاولة صد كل هؤلاء وقد يحدث عنف، ولا مصلحة لك فيما يجري. نحن نحتج ضد السلطة الفاسدة المستبدة، وأنت دورك الحقيقي حماية الشعب». فلم يرد علي، وتناول «اللاسلكي» وتحدث مع رتبة أكبر منه، وفهمت من حوارهما أنه يشرح له أن عدد المتظاهرين ضخم ولا يستطيع صده بما معه من جنود قليلين، فأمره بأن يفتح لنا الطريق إلى «فخ جديد». عندها شكرته، وفي غمرة الانتشاء بفتح الطريق حاولت أن أحييه على طريقتي، لكنه كان يهرب مني خوفا من يلتقط أحدنا صورة له وهو في هذا الوضع فيلقى عقابا من رؤسائه الذين أسلموا كل طاقتهم للنظم الحاكم.

في هذه اللحظة استدعيت مقدم الأمن المركزي الذي ناداني ليلة «جمعة الغضب» وأنا أعبر ميدان «عبد المنعم رياض» متقدما نحو شارع محمود بسيوني. كان يجلس مع زميل له برتبة رائد إلى جوار الكشك الذي يقف متواضعا على أول الشارع فلما رآني وجدته يناديني: «دكتور عمار». توقفت ونظرت إليه ثم خطوت نحوه فقام وسار تجاهي، والتقينا في نهر الشارع فابتسم ومد يده وصافحني وهو يدوس على أصابعي ويقول: «شدوا حيلكم». فضغطت على يده وقلت له: «موعدنا غدا».

في شارع قصر العيني كانت المعركة الرهيبة...

زحفنا صوب الشمال، وأهالي المنيرة وجاردن سيتي ينضمون إلى جمعنا الهادر، وحين وصلنا على أبواب مؤسسة روز اليوسف توقف شاب في طليعة الحشد، ونظر إلى أعلى المبنى وصرخ: «هنا جرنال لجنة السياسات.. هنا المنافقون وأعداء الشعب»، وهمَّ أن يدخل وتتبعه مجموعة من الغاضبين، فجريت حتى سبقتهم وقلت لهم بصوت واهن: «هذه المؤسسة كانت معقل المناضلين ضد المفسدين والظلمة، وكانت قبلة للوعي والتنوير، ولا يضرها أن أحدا اختطفها سنوات قليلة، وهي لنا، لأن المؤسسات الصحفية القومية ملك الشعب، وحين نسقط سيدهم سيتساقطون جميعا كالذباب». عندها عادوا إلى الخلف واستكملنا المسير، حتى وصلنا إلى النقطة الحصينة على أبواب مجالس الوزراء والشعب والشورى.

وكان لا يمكن السماح لنا بالتقدم إلا بدم. صفوف من المدججين بالهروات والقنابل والدروع، عربات ضخمة لقذفنا بالماء الدافق، ومصفحات تتقدم لكسحنا من جديد. بنادق وحديد وغضب عارم يكسو وجوه الضباط الواقفين وعيونهم مصوبة إلينا بشرر وشر. دقائق وبدأت المذبحة. دخان وماء وضرب مبرح، فتقهقرنا إلى الخلف، وكدتُ أن أموت خنقا، وكانت المرة الثانية التي اقترب من الاحتضار بعد واقعة تفريغ ميدان التحرير من أجسادنا يوم الانطلاق الكبير.

جريت إلى منزلي القريب، وعدت بعد دقائق ومعي كل البصل والخل الذي وجدته في المطبخ. وقفت في منتصف الحشد أقطع بأسناني وأوزع على الشباب، وأصب على أيديهم بقايا الخل، بينما راحت نسوة من النوافذ

المرشوقة في البنايات التي تطل على الشارع يلقون زجاجات المياه المعدنية للشرب، والكوكا كولا لمواجهة الغاز. وفي نهاية اليوم اكتشفت أن أسناني الأمامية قد انكسرت دون أن أدري.

عاد الضرب والدخان وتقدمت كاسحة بسرعة جنونية لتدهسنا فجرى الشباب الواقفين في المقدمة، وأدار الجميع ظهوروهم وفروا. وكان يسبقني شاب نحيف تعثر في حجر كبير ملقى في منتصف الشارع، وضعناه قبل قليل ظنا منا أن بوسعه أن يعرقل الكاسحة، لكن خفته ولياقته البدنية أهّلته لينهض بسرعة خاطفة، أما أنا فوقعت على وجهي واستوى جسدي على الأرض تماما. ولأول مرة في حياتي أعرف معنى «الفيمتو ثانية» التي تفصل بين الحياة والموت. لحظة لا يمكن القبض عليها إلا في معامل الدكتور أحمد زويل.

ففي يوم ٢٥ رأيت شابا يندهس تحت الأقدام الفارة من الجحيم، داسوه بأحذية باردة وقلوب مشدودة إلى النجاة بأي طريقة، وكان موتا مروعا. في أقل جزء يمكن أن يتصوره العقل البشري من الزمن قررت ألا أموت هكذا، وبالأحرى أراد الله لي أن أعيش، عبأت كل ما أستطيع من طاقة جسدية وروحية ونهضت عدوًا، ثم انزلقت مع المنزلقين إلى شارع «صفية زغلول» وأنا أسعل بشدة، وأروض موتا آخر من أثر قنابل الغاز الخانق.

عدت إلى البيت بحثا عن خل أو بصل فلم أجد شيئا. التقطت أنفاسي المبهورة، متغلبا على مرض حساسية الصدر المزمن، ونزلت من جديد.

كانت مجموعات من الشباب تواجه صفين من جنود الأمن المركزي في «شارع المبتديان» تحديدا أمام البناية التي أقطنها. يلقون القنابل علينا، فيجري شاب ويخطف أحدها ويقذفها على بساط النجيل في حديقة دار العلوم. آخر يهرول نحو أخرى ويسكب عليها الماء. ثالث يمسك ثالثة بخرقة جافة ثم يعيدها قذفا إلى وجوه الجنود الواقفين بلا أقنعة في معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

في هذه اللحظة سمعت صراخا قادما من العمارة؛ فرفعت هامتي فإذا بزوجتي تهتف بكل ما أوتيت من قوة: «يسقط مبارك» وابنتي الكبرى تقف إلى جانبها تلوح بعلم مصر.

ساعتان كاملتان من الصد والرد، والكر والفر، والإقدام والإحجام، حتى انجلى كل شيء، انسحب الجنود بغتة، ذابوا كأنهم لم يقفوا هنا متشبثين بمواقعهم لساعات يمطروننا بالدخان، ونرميهم بحجارة من أرصفتنا الباردة التي طالما احتضنت انكسارنا ونحن نسير إلى كل مكان وكل شيء وعيوننا إليها لا تفارقها.

وتقدمنا نحو ميدان التحرير، وقصده الزاحفون من كل مكان حتى امتلأ، وراحت الحناجر تصرخ بكل ما أوتيت من قوة: «الشعب يريد إسقاط النظام».

في هذا اليوم كان تقديري أن مبارك قد سقط، وكل ما سيأتي بعد هو مجرد «تحصيل حاصل». فببساطة شديدة كان النظام فاقدا للشرعية، لا سند

له من رضا أو إيمان بفكرة أو طاعة لزعيم، ولم يكن له شيء يقيم عليه عرشه، ويضع فوقه كرسيه، سوى الطاقة الأمنية المفرطة الباطشة. وحين تسربت هذه الطاقة من بين أصابعه لم يعد له ما يعصمه من الناس.

وكنت قد صورت نظام مبارك في مقال لي قبل ثلاث سنوات من الثورة ، بأنه يشبه، مع الفارق، حالة سيدنا سليمان عليه السلام، الذي مات وهو مستند على عصاه، فلم يسقط جسده، فظن الجن أنه لا يزال على قيد الحياة فاستمرت خشيتهم منه. وقلت وقتها إن هذه العصا بالنسبة لنظام مبارك هي وزارة الداخلية بمنافعها وملحقاتها وجبروتها.

لكن الأمر كان يحتاج أيضا إلى بعض الصمود. هكذا فهم الجميع حين تشابكت أيديهم وأحبالهم الصوتية وقبل ذلك أرواحهم وإراداتهم، وفتحوا طريقا وسيعا أمام العقل الجمعي المصري ليبدع أجمل ما فيه. وقلت وأنا أطالع اللافتات الساخرة والشعارات المنضبطة والهتافات الموزونة الدالة والأغاني وطقوس الاحتجاج وأساليبه المبتكرة: «هذه أمة لا تموت أبدا. قد تضعف أو تغفو، لكنها قبل أن تصل إلى الاحتضار تنتفض واقفة على أقدامها من جديد». وأدركت أن مبارك بعقله الخفيف، وإرادته الخائرة، ونفسه الضحلة، واستخفافه بشعبه، حاول أن يطمر ويطمس فينا كل هذا الجمال، لكن مصر أقوى من أي أحد وأي ظرف، ها هي تزيح القشور القبيحة عن روحها فتطل على الدنيا بأسرها فتية عفية، كالعنقاء التي تنتصب شامخة من تحت الرماد.

لكن هذا لم يمنع من أن اليأس كان يدب أحيانا في نفوس المتحشدين

بالميدان، كلما وجدوا أو شعروا بعناد أو مماطلة من قبل مبارك. واستحضر كثيرون ما نسب إليه من أنه حاصل على درجة الدكتوارة في العند.

لكن ما جرى لنا في معركة الجمل، حين قاومنا بشراسة جحافل البلطجية الذين أرسلهم نظام مبارك، أعطانا قوة، وجعل ثقتنا في النصر بلا حدود. فالشباب الذي واجه، الجمال والبغال والجياد والسيوف والسنج والمدى والشوم والأحجار وكسر السيراميك المسنون، ببسالة، وسال دمه على أرض التحرير وفي مداخله، في ساعات عصيبة ما كان لن أن يبرح الميدان إلا وقد أسقط الطاغية.

شارك كثيرون في المعركة، وأبلى شباب الألتراس بلاءً حسنا، وهم من أضافوا إلى الثورة زخما قويا منذ اليوم الأول. وكان هناك شباب لجماعة الإخوان، لكنني سمعت بأذني غير مرة من بعض شبابهم أن أوامر قد صدرت إليهم بترك الميدان حين أخذت الأخبار تترى عن زحف البلطجية نحو ميدان التحرير، وبعضهم نفذ الأمر وانسحب، سمعا وطاعة، وبعضهم بقي مع زملائه، لاسيما مجموعة الشباب التي تمردت على موقف الجماعة المبدئي من التظاهر يوم ٢٥ يناير ونزلوا إلى الميدان في اليوم الأول.

وفي الحقيقة فإن موقف الإخوان ظل طيلة الوقت مريبًا، فهم استولوا على مداخل الميدان لتأمينه، وتركهم الجميع يلعبون هذا الدور لأنهم منظمون، لكن بمرور الوقت شعرنا أن هذا لم يكن خالصا لوجه الله والثورة، إنما لإعطاء إيحاء للسلطة بأنهم هم القوة الرئيسة المتحكمة في سير التظاهر،

بما يجبر النظام على التفاوض معهم. وكانوا يفيضون وينحسرون في الميدان وفق الطريقة التي تجري بها مفاوضاتهم تلك، والتي توجت بلقائهم الشهير باللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية.

وحكي لي مراسل صحفي بقناة «الجزيرة» القطرية أنه سجل لقاء بفندق «إنتركونتيننتال» بمدينة نصر حضره الدكاترة محمد مرسي وسعد الكتاتني وعصام العريان، بعد أن هرب الأول من السجن والتقى سليمان، وطلبوا فيه إنهاء المظاهرات وإعطاء السلطة فرصة لتنفذ حزمة الإصلاحات السياسية التي وعدت بها. وقال لي إن القناة أذاعت خبرا سريعا عن اللقاء، لكنه احتفظ بالتسجيل كاملا.

(١٢)

قبل خمسة أيام من سقوط مبارك كان التململ قد بلغ مداه في نفوس الواقفين على أعصابهم والمتسلحين بإخلاصهم في ميدان التحرير. وأخذ البعض يهتف: «مش هيمشي. إحنا نمشي» على النقيض تمامًا من الهتاف الذي ساد في الأيام الأولى: «مش هنمشي، هو يمشي». لم يكن هذا تعبيرا عن الانهزام أو الاستسلام، بقدر ما كان ينطوي على سخرية من رئيس «متبلد» «عنيد» يتصور أن بوسعه أن يبتز الناس مرة أخرى، ويتلاعب بعواطفهم، فيعطونه فسحة من الوقت، أو يمهلونه حتى يكمل فترة رئاسته التي كان من المحدد أن تنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١م.

كنت متيقنا من أن مصير مبارك قد تحدد، وأنه انتهى إلى الأبد، وقلت ذلك يوم انهزمت قوات الأمن أمام الجماهير الزاحفة والجموع الهاتفة يوم جمعة الغضب، وقدّرت أن ما أعقب ذلك كان «تحصيل الحاصل»، والمشكلة

كانت في رؤية المستقبل القريب، أي مرحلة ما بعد خلع أو تنحي مبارك مباشرة.

وقد تحدثت في هذا الهاجس مع الأستاذ محمد عبد العليم داود وكيل مجلس الشعب الذي أعقب الثورة، وكان النائب الوحيد الذي نجح بمجهوده وإصراره وعناده الإيجابي في برلمان ٢٠١٠ المزور. قابلته في ميدان التحرير يدور بين المتظاهرين يسألونه ويجيبهم، فصافحني وتنحينا جانبا فقلت له:

ـ أنت النائب الوحيد الذي يعترف الثوار بشرعيته في هذا البرلمان المزيف، ولذا فعليك مهمة أساسية الآن.

فهز رأسه وقال:

ـ خير.

فقلت له:

ـ الدستور ينص على أن رئيس مجلس الشعب هو الذي يجب أن يتسلم الحكم من مبارك مؤقتا، فإن كان المجلس غير متواجد لأي سبب، يتسلمه رئيس المحكمة الدستورية العليا، ليفتح هذا أو ذاك انتخابات رئاسة، مما يجعل للبلاد رئيسا شرعيا في مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ رحيل مبارك.

هو الطبع يعرف هذا ويفهمه جيدا، لهذا دعتني عيناه إلى أن أواصل فكرتي، فقلت له:

ـ مبارك إن تنحى سيكسر هذه القواعد، وسيترك الحكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهذا سيدخلنا في نفق صعب، لاسيما أن وزير الدفاع مقرب من مبارك، فقد كان قائدا للحرس الجمهوري وأبقاه في منصبه عشرين سنة رغم أحواله الصحية المتردية، وهو رجل مريض ولا خبرة له بإدارة البلاد، لاسيما في هذه اللحظة العصيبة.

فأمن على كلامي وقال:

ـ هذا هو المتوقع إلى حد بعيد.

فقلت له:

ـ وعلينا أن نفعل ما لا يؤدي إلى هذا السيناريو.

وطلبت منه أن يتصل بفتحي سرور رئيس مجلس الشعب ويأخذ منه موافقة على النزول إلى ميدان التحرير، معلنا انشقاقه على النظام، عندها سيتفهم الناس خطوته، ويغفرون له ولو مؤقتا كل ما فعله في خدمة مبارك وزبانيته، ووفق الدستور سينادي به الثوار رئيس جمهورية مؤقتا، ويفتح هو باب الترشح للرئاسة بعد أسبوع، وبذلك نبتعد عن سيناريو تسلم العسكر للحكم.

وقال لي داود وقتها:

ـ فتحي سرور ركن من أركان السلطة.

فقلت له:

ـ سنستخدمه مؤقتا، وبعدها يمكن أن يحل في السجن إلى جانب مبارك ورجال حكمه، لو ثبت أنه متورط فيما يجري، أو أدين في قضايا فساد.

فقال لي:

ـ هو رجل غير مغامر، ولا أعتقد أن لديه الجرأة على فعل هذا.

فقلت له:

ـ نحن لا نعرف وضعه الآن، ولا تقييمه للأمور، ربما هو يبحث عن هذا الطوق، أو عن أي مخرج ينجيه مما ينتظره، ربما لديه معلومات أو تقييم معين عن انهيار النظام، ويريد أن يقفز من السفينة الغارقة. وفي كل الأحوال، وحتى ولو رفض الناس فكرة إعلانه رئيسا، فإن نزوله إلى الميدان سيفت في عضد النظام، ويعجل بانسحاقه.

فهز رأسه وقال:

ـ ربما.

فقلت له:

ـ كثيرون بدأوا يهربون، هناك استقالات من رجال الصف الثاني في أمانة السياسات. مبارك ضحى بالعادلي وأحمد عز، وهناك آخرون في الطريق،

واحتمالات حله مجلسَ الشعب واردة كورقة يلقيها في وجه الثوار أملاً في أن يمهلوه حتى يكمل فترة حكمه، ومن هنا فإن سرور قد تتم التضحية به قريبا، وقد يكون هو لديه تقييم على هذا النحو، ويبحث عن مخرج.

وضغط داود على زر الهاتف، وراح يفرغ رنينا متلاحقا في مكان لا نعلمه، أملا في أن يسمع ردا من سرور. حاول وكرر المحاولة بلا جدوى. فابتسم وقال:

ـ كان يرد علي اتصالاتي دوما، وإن كان لديه ما يمنعه من الاستجابة الفورية، يعاود الاتصال بي حين تسمح له الظروف.

وانتظرنا أن يفعل ذلك لكن بلا جدوى، ليأتي المجلس العسكري ويحل مجلس الشعب المزور ليس استجابة لمطالب الثورة فحسب، لكن أيضا لتحقيق ما يصبو إليه من انفراد بالسلطة. فمن الناحية الواقعية كان لا يمكن أن يظل هذا المجلس المزور على قيد الحياة السياسية، فهذا كان من المستحيل تسويقه، مثلما سوّق العسكر تراخيهم عن حل المجالس الشعبية المحلية المزورة أيضا، أو حل الحزب الوطني الديمقراطي، فهاتان الخطوتان قطعهما القضاء، ونفذ العسكر الحكم الأول على مضض، ثم عادوا واحتضنوا الأحزاب الخارجة من عباءة هذا الحزب المنحل، وعولوا عليها إلى أن أكمل المصريون التخلص منه خلال الانتخابات مجلس الشعب. أما حكم حل المجالس الشعبية المحلية فطعنت حكومة عصام شرف عليه بأمر من العسكر.

حل مجلس الشعب كان النافذة الأخيرة التي أوصدها العسكر خلفهم حتى لا ينازعهم أحد في السلطة، فرئيس المجلس كان هو الأحقَّ بتولي الحكم مؤقتا وفق دستور ١٩٧١، وجاء استفتاء الشعب لصالح تعديل تسع مواد من هذا الدستور ليحييه، وبإحيائه تسقط شرعية المجلس العسكري، ولذا سارع الأخير بإخراج إعلان دستوري لم يستفت الشعب على أغلب مواده.

هكذا كان مصير مجلس الشعب والدستور، أما فتحي سرور فتم القبض عليه بتهمة الاشتراك في معركة الجمل، وهي مسألة لم تكن لدينا أي معلومات عنها وقت أن كنت أطلب من داود أن يساعد في استعمال فتحي سرور في شيء مفيد بعد عقدين من الزمن صعر فيهما خده لمبارك واستعمل معرفته القانونية العميقة في تجميل واقع قبيح والدفاع عن الباطل وتسويغه وتبريره.

كان هذا هو الخيار الصعب، أو الدواء المر، الذي لا بد من أن نتحمل طعمه المقبض بعض الوقت كي يأتي الشفاء. ولم يكن هناك في نظري وقتها بُدٌّ من هذا لاسيما بعد أن أخفق السيناريو الطبيعي الذي كان يجب على الثورة أن تسلكه، وهو اختيار «قيادة موحدة» لها، تتكون من رموز وطنية بارزة من بين صفوف المعارضين لنظام مبارك أو الآباء الروحيين للثورة.

كانت السلطة قد قطعت شوطا بالغا في تدبيرها المحكم الرامي إلى تفريغ الثورة من مضمونها، من خلال تصويرها على أنها «حركة شباب»، حتى يسهل تطويقها والإجهاز عليها. فمثل هذا الوصف ينعت كل ما يجري

بالطيش والتهور، ويرسم صورة في أذهان الناس بأن مطلقي الثورة وإن كانوا «أبرياء وأطهار» فإنهم عديمو الخبرة، ولا يمكن أن نطمئن إلى استلامهم السلطة، وبالتالي لا يبقى أمام الناس إلا أن يقبلوا بقيادة جزء من نظام مبارك وهو «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» للبلاد في مرحلة «انتقالية».

وقد استهوى هذا التدبير بعض الشباب المتعجلين فتصرفوا وكأن أحدا لم يكن كبيرا في عين الناس، ولا صارخا في وجه مبارك ونظامه قبل ٢٥ يناير، واستمرأوا مسألة «القيادة الزائفة» وذيوع صيتهم في الإعلام.

(١٣)

وكان أحد الحلول المطروحة هو أن يخرج مبارك من مصر بدعوى العلاج، لينفتح الباب أمام التغيير، لكن كيف عرفت أنا هذا؟

لقد فوجئت بمكالمة من السفارة الألمانية، في ظهر اليوم الثاني عشر للثورة، ولم يكن لي أدنى علاقة بها، فاندهشت، لاسيما أن من طلبتني أبلغتني أن السفير الألماني يريد مقابلتي. قلت لها: سأرد عليك بعد ساعة.

وجلست أقلب الأمر في رأسي، وأتساءل: يا ترى لماذا يريدني؟ وقتها كانت هناك تسريبات تتحدث عن إمكانية أن يكون المخرج من الأزمة هو مغادرة مبارك إلى ألمانيا بدعوى العلاج، ويظل هناك إلى أن تنتهي فترة رئاسته السادسة بعد سبعة أشهر، ويُفتح الباب أمام انتخابات رئاسية جديدة، بين متنافسين ليس بالطبع من بينهم نجله جمال، بعد أن دهس الغاضبون ملف

التوريث تحت أقدامهم في الساحات والشوارع. وبعدها يعود مبارك من ألمانيا، ليس إلى مصر، إنما إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي كان وزير خارجيتها الشيخ عبد الله بن زايد قد قابل الرئيس السابق، قبل ساعات من اتصال السفارة الألمانية بي، وعرفت فيما بعد خلال زيارة لأبو ظبي أن السلطات هناك كانت تجهز أحد القصور لاستقبال مبارك وأفراد أسرته، جريًا على عادة الشيخ زايد، الذي سبق أن عرض استضافة صدام حسين، لكنه أبَى، فاستضاف بعض رموز نظامه عقب احتلال العراق، وعاشوا في أبو ظبي منعمين مكرمين، تشملهم الحماية والرعاية.

وظننت أن السفير سيسألني: ماذا سيكون رد فعل الشارع على استضافة مبارك للعلاج في ألمانيا؟ وهل قرار مثل هذا سيضر بمصالحنا؟ وهل يمكن تمهيد الرأي العام لتقبل هذه المسألة؟ سيسألني بوصفي كاتبا وباحثا وناشطا سياسيا، ليس إلا.

كان الشعور المسيطر عليّ وقتها هو الرفض المطلق لخطوة من هذا القبيل، ليس لشيء سوى إنني فضلت دوما الابتعاد عن أي نشاط للسفارات الأجنبية، حتى السفارات العربية لا ألبي دعواتها المتكررة إلى حفلات العشاء، أو الاحتفالات بالأعياد القومية، وهي أمور يقبل عليها كثيرون بنهم وشره وامتنان يثير الغيظ والاشمئزاز.

واستعادت ذاكرتي مرات عديدة جاءتني فيها عبر الهاتف دعوات من السفارة الأمريكية بالقاهرة، لكنني كنت أرفضها رفضا قاطعا، آخرها كان

مع السكرتير الأول، الذي قيل لي إنه يريد أن يتناقش معي بشأن الأوضاع في مصر، فرددت على مديرة مكتبه بحسم: أنا لا أجلس مع أي دبلوماسي أجنبي في غرفة مغلقة، رأيي مكتوب في مقالاتي، أو موجود في لقاءاتي التلفزيونية، ويمكن أن أشارك في أي مؤتمر معلن أمام الجمهور، وأتحدث عن أي قضية، لكن اللقاءات الجانبية المستبعد فيها الناس لا أريدها، ولا أحبذها.

من هذه الزاوية أجبت سكرتيرة السفير الألماني قائلا: أنا لا أذهب إلى السفارات. وبعد دقائق هاتفتني من جديد قائلة: السفير يريد مقابلتك أنت والدكتور عمرو الشوبكي في مقر مركز البدائل للدراسات، الذي يرأسه الشوبكي، والكائن في حي العجوزة، وكنا نلتقي فيه طيلة الأيام الفائتة، لمناقشة التطورات المتلاحقة في يوميات، بل ساعات، الثورة المصرية، وكان يأتي كثير من شباب الثورة. وعلمت أن الشوبكي رفض مثلي الذهاب إلى السفارة وفضل أن يكون اللقاء في مكتبه.

ولم تمض سوى نصف ساعة حتى اتصلت من جديد لتعتذر، وتؤجل اللقاء، لأن مكتب رئيس الوزراء أحمد شفيق طلب السفير، وهو ذاهب لمقابلته. أما بالنسبة لي فقد انتهى الأمر، ولم ألتق السفير الألماني، وبقي ما في رأسي مجرد تكهنات أو تخمينات، لم نعد بحاجة إليها، بعد أن عرفنا من أخبار تسربت إلى وسائل إعلام أجنبية أن مبارك رفض اقتراح الذهاب إلى ألمانيا، وأصر على البقاء في مصر، فانتهى به الحال إلى سجن طرة.

وبمناسبة السفير الألماني فقد أتيح لي أن أسمع ذات يوم من وفد

ألماني رأيهم في ثورتنا. فبعد أن فرغت من محاضرة قصيرة عن الثورة ألقيتها على صحفيين ألمان وأجبت على مختلف أسئلتهم أصغيت بإمعان إلى إجاباتهم المنتظمة عن سؤال طرحته عليهم هو: كيف رأيتم الثورة المصرية؟ وما تقييمكم لها؟ كانوا مجموعة متميزة من صحف فرانكفورت إلجامينا، وهانوفر إلجامينا، وباديشة فريبورج، ونيو زيورخ، ودي تسيت، وشتوتجارت، وبراند إينس، وشبيجل برلين، وسودويستبرس أولم، إلى جانب المتحدث باسم دائرة الدراسات السياحية والتنموية. التقيتهم في مركز "النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية"، وكان رأيهم في ثورتنا مفيدًا بالنسبة لي.

كلهم، بلا استثناء، أكدوا أنهم كانوا سعداء بالثورة، منبهرين بها، إلى درجة أن الدهشة كادت أن تعقد ألسنة بعضهم. والشباب منهم أبدوا إعجابهم الشديد بنظرائهم المصريين، وقالوا إنهم لا يعتقدوا أن شباب ألمانيا يمكنه أن يخاطر ويغامر بهذه الطريقة. وبينوا أن الثورة غيرت لديهم صور نمطية عن العرب والمسلمين، فقد رأوا المصريين بعد عشر سنوات كاملة من الدعاية المغرضة التي تربط بين الإسلام والإرهاب عقب حدث 11 سبتمبر يهتفون في الشوارع والميادين "سلمية.. سلمية" ويتصرفون بتحضر معجز. واعتبر بعضهم الثورة المصرية حدثا عالميا كبيرا مثل انهيار سور برلين، وتفكك الاتحاد السوفييتي.

لكن هذا الانبهار تراجع لدى البعض منهم حين أيقنوا ضعف وتشرذم القوى الثورية الأساسية والأصلية المدافعة عن مدنية الحكم ودولة القانون

والديمقراطية والحريات العامة. وسألت صحفية مخضرمة أسئلة عميقة حول مصير الثورة ومستقبلها المنظور من قبيل: ماذا لو لم ينجح الاقتصاد؟ وماذا لو أُجبرت القوى السياسية على الدخول في تسويات على حساب نزعة التغيير الجذري للثورة؟ وماذا لو انتهى الأمر إلى حلول وسط مع النظام القديم؟ وهناك من شكّك في نية المجلس العسكري، وبعضهم أبدى تخوفه من سيطرة التيارات الإسلامية المتشددة على المجال السياسي والاجتماعي. وهناك من وصفها بأنها "الثورة المتأخرة التي جاءت مبكرا" إذ صبر المصريون طويلا على نظام فاسد مستبد فدمر كل شيء، وحين ثاروا لم يكونوا قد جهزوا قيادة أو حزب سياسي أو بديل لتجميع جهود الثوار المشتتة، وهذا يفقد الثورة كثيرا من قوة دفعها وبريقها وقدرتها على مواجهة الخراب الذي خلفه نظام مبارك.

ومع هذا لا يفقد بعضهم التفاؤل حيال مآل الثورة، فأحدهم قال: الثورات لا تسير في اتجاه واحد، إنما في خطوط متعرجة، والثورة المصرية ليست استثناء من هذا. وآخر قال: مع اندلاع الثورة بدأت حركة سياسية - اجتماعية في مصر في الاتجاه السليم وهذا ما يمنحني الأمل فيما سيأتي، وهناك شيء سيولد ولو بعد سنين. كثيرون منهم بينوا أنهم موقنون تماما من أن الثورة، مهما مرت بعثرات، فهي تشكل خطا فاصلا بين زمنين في التاريخ المصري، وأن مصر لن تعود إلى الوراء أبدا.

(١٤)

في الميدان كانت أمور كثيرة، لكن اكتمال الأشياء والمعاني جاء مع خروج مصر عن بكرة أبيها تدافع عن الصرخة التي أطلقها بعض الحالمين والمغامرين والمخلصين والشمس ترمي دفئها الوئيد على أسطح البنايات استعدادا لسطوع يغمر كل الرؤوس بنور الحرية.

كان الفعل يسبق القول، والواقع يسبق الخيال. هكذا أدركت ذات يوم حين كنت أقول في إحدى وسائل الإعلام: "الثورة ستطور أفقيا ورأسيا. حيث ستصل إلى أماكن جديدة لم تشهد احتجاجات طيلة الأيام الفائتة، وتصعد من الشارع إلى المؤسسات النقابية والهيئات البيروقراطية"، فلم أكد أنتهي مما أقول حتى أسقط المصريون حرف "السين" الدال على ما سيأتي، وجعل الواقع المستقبل مضارعا تاما. فها هي الأخبار تتوالى عن خروج أهل الوادي الجديد، وها هي نقابات واتحادات وروابط مهنية تعلن الإضراب.

وتكرر الأمر، فبعد دقائق من تحليل قدمته لقناة الجزيرة قلت فيه: "إن لم يتنح مبارك سيزحف المتظاهرون ويحاصرون مقار المحافظات ثم يطردون المحافظين باعتبارهم أعلى رموز للحكم أمامهم" سمعت سيدة في بورسعيد تقول لإحدى الفضائيات: "هنحاصر المحافظة ونطرد المحافظ". ولا أعتقد أن هذه السيدة قد سمعتني، لكنها القريحة الشعبية المصرية العملاقة التي بنيت على مهل عبر آلاف السنين، وكانت تسبق دوما في التدبير كل يطرحه أرباب القلم والكلمة في التفكير.

في الحقيقة لم يكن بعض ما قدمته في تلك الأيام تحليلا، بل كان في جوهره تحفيزا وتعبئة مضادة في مواجهة ما كان يفعله النظام بقسوة عبر آلته الإعلامية الجبارة من تشويه الثورة ومحاولة إجهاض طاقتها بمحاولة تصوير من قاموا بها باعتبارهم "عملاء للخارج" و"خونة" و"شباب طائش أحمق يعرض سلامة البلاد للفوضى، ويعبد الطريق أمام التدخل الأجنبي المرير".

أعرف أن الإعلامي قد لا يهتم بالحقيقة، والسياسي تكفيه نصفها، والباحث يريدها كاملة. لكن في هذه الأيام لم يكن من الممكن بالنسبة لي، مع انغماسي التام في حركة النضال ضد نظام مبارك، أن أتعامل بأعصاب باردة حيال ما يجري، بعد أن حلمت سنين بأن أجده ماثلا أمامي، وسعيت مع أخوة وأصدقاء وزملاء ورفاق، إلى تحقيقه، تارة بأقلام مسنونة سطرت على الورق كلمات حق، أو هكذا نحسبها، ضد سلطان جائر، وطورا بالتحام مع الناس في جولات ميدانية جُبْنَا فيها مدنًا وقرًى نستحث الهمم، بقدر استطاعتنا، على اليقظة، ونحقن أوردة من نلتقيهم ببعض ما يحط على

رؤوسنا ويختلج في نفوسنا من أمل، أو بالنزول إلى الشارع لإطلاق صرخات واهنة في درجتها، عميقة في معناها ومغزاها، ضد الحاكم الغبي الأعمى وبطانته التي تنيخ بكروشها، التي انتفخت من أموالنا، على أعناقنا حتى كدنا أن نختنق.

وجزء من هوامش هذه البطانة أراد إجهاض الثورة، عبر تشكيل ما سمي بـ "لجنة الحكماء". ففور تشكيلها وشروعها في مباشرة مهمتها نظرتُ إليها باعتبارها "طوق نجاة" له، ولذا استهدفتُ هذه اللجنة، وهاجمتها بضراوة في الميدان وكل أجهزة الإعلام. يومها لم أكتف بالرد على من اتصلوا بي ليسألوني عن رأيي في هذه اللجنة، بل بادرت أنا بالاتصال بعشرات القنوات وطلبت مداخلات ومنحوني إياها في وقت كانت كل القنوات تسلط كاميراتها على الثورة والثوار، وتحتاج إلى تعليقات وتحليلات ومواقف ترافق الصور التي تنقل من الشوارع. وأدى الهجوم الإعلامي الشرس من الثوار على هذه اللجنة إلى إخفاقها، وإسقاطها من الحساب السياسي في هذه الأيام الفارقة. وقد ضمت أناسا سرعان ما قام بعضهم بركوب الموجة الثورية والمزايدة على الثوار أنفسهم، رغم أن بعضهم كان يطلب إعطاء فرصة لمبارك، وظل ممسكا برأيه هذا حتى قبيل تنحيه بساعات.

وكان الناس حين يجدونني أدور بينهم في ميدان التحرير منزلقا بجسدي بين المسارب الضيقة المتشابكة التي تصنعها تحركاتهم العشوائية، يصرخون في وجهي: مكانك ليس هنا، في هذا الميدان ستظهرك الكاميرات مجرد رأس بين الرؤوس، نحتاجك أن تكون هناك وراء الأثير والضوء لتصد وترد عنا

بعض هذا التشويه المنظم الذي يطال شرفنا ومسلكنا. بعضهم كان يقول: كن بيننا لأن وجود الكتاب والمثقفين مع الناس يعطيهم قوة.

وحافظت على الاثنين، فقضيت أيام الموجة الأولى للثورة متنقلا بين الميدان والأستديو. في الأول أجيب على أسئلة لا محدودة يسمعها عدد محدود. أما في الثاني فأجيب على أسئلة محدودة يسمعها عدد لا محدود. إنه الإعلام، القوة الناعمة الجبارة، التي لم تعد ناقلة لما يجري بل صارت تسهم في صنعه إن لم تصنعه من الصفر.

لكن الميدان أيضا كان مغريا بشكل منقطع النظير، ليس لناشط سياسي فقط، بل لروائي وباحث في علم الاجتماع السياسي يتأمل ما يجري في دنيا الناس ليصل إلى مؤشرات واقترابات وتصورات وربما نظريات علمية، أو يرسم لوحات إنسانية عامرة بالجمال والمعاني.

هكذا صارت هذه العلاقة التبادلية بين رجل يتحلق حوله كثيرون ليعلمهم فإذا هو أيضا يتعلم منهم دون أن يدروا. كم كان الشعب مذهلا في وعيه، وفي إيمانه الراسخ بعظمة مصر وأحقيتها أن ترفع هامتها بين الأمم؟ وكم كان الغل والاحتقان من نظام مبارك قد جاوز المدى وأصبحت كل حيلة لتفريغة تذهب سدى.

رفضت كثيرا الصعود إلى المنصات لإلقاء كلمة أو خطبة على مسامع المحتشدين، وفضلت دوما أن أكون بينهم على قدم المساواة، لاسيما أيام الموجة الأولى للثورة. مرة وحيدة كنت أنبه إلى بعض الأمور، وقال لي أحد

الشباب يجب أن يسمع الجميع ما تقول، وجذبوني إلى المنصة فقاومت، لكنهم حملوني ووضعوني عليها فكان أول ما قلت:

"لم آت إلى هنا لأعلّمكم شيئا، فقد قلنا وكتبنا الكثير حتى تولد هذه اللحظة، وآن الأوان أن ننصت لنتعلم من الشعب".

عندها صفقوا بقوة، وأنصتوا فقلت:

"سندافع عن هذا الميدان باستماتة، فإن أخذوه عنوة، لن ننصرف إلى مخادعنا لننام، بل إلى أسطح منازلنا، ونهتف من على هاماتها: الشعب يريد إسقاط النظام. لا سبيل أمامهم إلا أن يرضخوا، فالشعب إن أراد كان له ما يريد. نحن لن نستسلم وليس أمامنا من خيار سوى النصر، النصر فقط".

في الجمع التالية كان بعض الشباب يضعون أسماء بعض الناشطين والمفكرين والساسة البارزين ليلقوا كلمات في الجماهير الغفيرة، ورتبوا لي خمس مرات، صعدت في اثنتين وفي الثلاثة بقيت بين الناس، أنصت وأتكلم، وتنهمر الأسئلة ولا تسعفني رأسي بكل الإجابات في ظل غموض السلطة وعنادها، لكن الشيء الثابت الذي كنت أفعله دون توقف هو منح الأمل، وحين كان يسألني كثيرون حتى عقب تعثر المد الثوري: هل أنت متشائم؟ كنت أبتسم وأجيب: لا أملك أصلا مزية التشاؤم. فمن يفقد الأمل يمكنه أن يترجل ويعطي ظهره لكل شيء ويستريح، وأنا ليس بوسعي أن أفعل هذا أبدا. وكيف يمكن أن أدفن رأسي بين الرؤوس أو تحت الرمال؛ وعيون الناس تلاحقني في كل مكان أذهب إليه خلال الجولات التي كشفناها

في قري ومدن عديدة عقب الثورة بعد أن بات بوسعنا أن نلتقي أهلنا في الهواء الطلق.

وخلال هذه الرحلات منحني بعض الناس ألقابا كثيرة مثل "منظر الثورة" و"فيلسوف الثورة" و"مفكر الثورة"، وزلزلني رجل بسيط في مدينة المحلة حين قال لي: "أنت ضمير مصر".

وفي حقيقة الأمر أنا لست أيا من هؤلاء، بل مجرد مواطن، يريد أن يعيش حرًّا مؤمنا بأن حريته هذه لن تأتيه هينة لينة بل عليه انتزاعها، ويفهم أن الحصول على الحقوق يحتاج إلى بعض الضجيج.

وأنا أيضا كاتب وباحث يقتنع تماما أن كبرى نظريات العلم تخرج من رحم التجارب الميدانية، وأن صاحب القلم لا يجب أن يكتفي بالجلوس في برجه العاجي ليخاطب الناس من علٍ ومن أطراف أنفه ويعتقد أنهم سيقفون عند أطراف أصابعه أو عند النقطة التي ينغرس فيها سن قلمه، بل يجب أن يكون بينهم، يتأملهم في أفراحهم وأتراحهم، ويألف ويعرف الجميع في الريف والحضر والبدو، الفقراء والأثرياء، ويشاطر الفلاح في الحقل والعامل في المصنع والموظف في المكتب والتاجر في السوق والسائر في الطريق والجالس على المقهى كل همومه وشجونه، وكل تطلعاته وإحباطاته، ولا يبخل على أي طرف أيا كانت الأيديولوجية السياسية التي يتبعها بالنصيحة في سبيل ما يحقق مصلحة الوطن، وينفتح على الجميع بصدر رحب، شريطة الالتزام بثوابت الوطنية المصرية ومقتضيات بناء الدولة العصرية، في ظل إيمان لا يهتز بأن إقامة العدل وتوافر الكفاية ورعاية الحريات العامة وشعور الناس بالرضا

عن الحال واطمئنانهم إلى المستقبل هو خط الدفاع الأول عن وحدة تراب الوطن، وهو الجدار العازل أمام أي طامع أو غازٍ، وليس ملاحقة الأحرار ومطاردتهم، واستخدام الدعاية الساذجة في تخويف الناس من الفوضى والتفكك. فالذي يخون وطنه هو من يدفع ناسَه إلى الفراغ بلا ولاء ولا انتماء، في ظل الكبت والفقر والجهل والغبن، ولم يفعل مبارك طيلة ثلاثين سنة سوى هذا بانضباط صارم.

لقد أحيا ميدان التحرير السياسةَ التي أماتها نظام الرئيس المخلوع، وعوّض تخاذل أحزاب المعارضة عن أداء دورها في تعليم الناس فن ممارسة السياسة، وتعبئتهم حول القضايا العامة، وجذْبهم نحو المشاركة السياسية الفعالة والإيجابية. فحلقات النقاش التي يشهدها الميدان ليل نهار تتحول إلى مدارس لمحو الأمية السياسية. وهنا تتلاقي وتتلاقح الخبرات والتجارب، وتنتقل من جيل إلى آخر. ولعل هذا الميدان يلهم العلوم السياسية، لاسيما الاجتماع السياسي، رؤى نظرية مبصرة حول قيادة الجماهير، ونشر الثقافة السياسية، وأساليب الاحتجاج ومضمونه، ووسائل المقاومة السلمية ومساراتها... إلخ.

هذا الميدان هو مركز المعرفة والتنوير السياسي الآن، وهذا ما آمنتُ به من لحظة امتلائه يوم الانطلاق الكبير. ولذا رفضت الانضمام أو الانجذاب أو حتى التقارب من الكيانات والتكوينات التي أنشأها البعض لتتحدث باسم الثورة أو تمثلها، فجميعها لم يكن يمتلك هذا الحق، لأنه ولد ولادة قيسرية أو أطل علينا في عجلة، ولذا لم يقتنع الناس بها، لتبقى الثورة المصرية شعبية

بامتياز، ولها وحدها أو لمن صنعوها وحدهم حق اختيار مَن يتحدث باسمها واسمهم، وهذا كان دوما هو المنتظر والمرتجى.

وهناك زاوية لا يمكن إهمالها في هذا المقام، تتعلق بالدور البارز الذي لعبته الثورة في كسر التابوهات السياسية إذ هدمت جدران الرهبة بين السلطة والجماهير، وعَرّت الحكام، ووضعتهم في مرمى نيران النقد اللاذع والسخرية الزاعقة الحارقة، بأشكال وصيغ غير مسبوقة، ولم يعد أحد منهم بمنأى عن التناول والتداول الذي لا حدود له، ولا قيود عليه.

وعلى التوازي انكسر تابوهان آخران يرتبطان بالدين والجنس، أو بالأحرى يتعلقان بالفهم الخاطئ والمتزمت والأحكام التقليدية الجامدة للدين لاسيما التركيز على الطقوس والمظهر لا النفوس والجوهر، وكذلك المبالغة المَرَضية في الخوف من كل ما يتعلق بالجنس، وكأنه ليس السبب في استمرار الحياة على الأرض، أو أنه لا يحظى بأهمية قصوى لدى الناس أجمعين.

وحدث هذا نتيجة أمرين، الأول أن الثورة ذات طابع شعبي، شاركت فيها الملايين فجأة، وهي صاحبة الحق في إنجاح موجاتها الأولى بلا منازع. وبعد أن كان تجاوز هذه «المحرمات الزائفة» مقتصرا على النخبة، اتسع هذا التجاوز ليطوق قطاعات عريضة من البشر، لأن حركة النقاش وفيض الجرأة والشجاعة سار على التوازي في العالمين «الافتراضي» و«الواقعي». وإذا كان الأول يتمتع بالنفاذية واختراق السدود لاسيما من خلال «الشبكات الإلكترونية للتواصل الاجتماعي»؛ فإن الثاني زاد نشاطا وتمكنا نتيجة روح

الإقدام التي نفختها الطليعة الثورية في نفوس الجموع التي كانت تنتظر الإشارة الأولى للخروج العارم في غضب واحتجاج.

وحين تجاور الناس وتحاوروا في الميادين والشوارع؛ تساند بعضهم على بعض، وتبادلوا التحفيز والتشجيع، فأصبحوا يكسرون الكثير من الأشياء التي فُرضت عليهم بوصفها «محرمات» لا يجب الاقتراب منها أو الوقوع في دائرة الاشتباه حولها مع أن الأمر ليس كذلك، إنما هو من صنع الأيادي والعقول الخشنة التي حرصت طيلة الزمن الفائت على قهر المواطنين تحت لافتات عديدة.

أما الأمر الثاني فهو رفع هذه الثورة شعارَ «الحرية» و»الكرامة» ونيل الأولى وحيازتها لا يمكن أن يتم على الوجه الأكمل وهناك إجراءات وتدابير سياسية وآراء وفتاوى فقهية تقيدها بقسوة وتجبر، رغم أن النص القرآني الكريم رفع من شأنها وجعل «التفكير فريضة» ودعا إلى تحرير الناس من الاستسلام لكل ما يستعبدهم ويسلب إرادتهم، وجعل علاقتهم بربهم مباشرة لا وساطة ولا وصاية فيها لأحد. أما الثانية فكان بعض انتهاكها يتم من زاوية إذكاء المحرمات والتلبيس على العقول بالمبالغة فيها،لكن هذا التطور والفكري والاجتماعي يبقى حتى هذه اللحظة فعلا فرديا، الأمر الذي يضعف قدرته الدافعة وإمكانياته الكامنة على التغيير، بغية صنع واقع جديد ينتصر لإنسانية الإنسان. وقد بات الأمر بحاجة ماسة إلى «تنظير» و»تنظيم». فالأول يضع الإطار أو التصور الشامل الذي نعود إليه ونحن ندافع عن الحريات الفردية والعامة، والثاني هو ركيزة أساسية لدوام هذا الدفاع وتعزز أنصاره بمرور الزمن.

(١٥)

وتعاقبت المظاهرات في ميدان التحرير، وفي ركابها بدأت أتابع ما يأتي من عواصم عربية منتفضة، وأقول إن عام ٢٠١١ لن يضع هذه المرة أوراقنا على أرفف الزمن، ولا في سلة المهملات التي طالما جمعت نثار أعوام وسنين عربية عجاف، كانت كئيبة ومقبضة إلى درجة أن شاعراً عربياً كبيراً وشهيراً هو نزار قباني وجد نفسه يصرخ ذات يوم في بكائية طويلة حملتها قصيدة «متى يعلنون وفاة العرب؟».

الآن يولد العرب من جديد، أو لنقل إنهم يثبتون للبشرية كلها أنهم لا يزالون أحياء، وأن بوسعهم أن يقدموا للإنسانية شيئاً جديداً.

والجديد هذه المرة ليس نكبة ولا نكسة أو هزيمة ولا جريمة تلصق بهم كما حدث في ١١ سبتمبر، إنما هي حركة تعيد صياغة التاريخ وتسقط الكثير من

المقولات الجاهزة والمعلّبة والصور النمطية الكاذبة والمغلوطة التي طالما رسمها أعداء العرب باقتدار في مخيلة الناس ابتداء من الحروب الصليبية، وانتهاء بموجات الإرهاب التي بلغت مداها مع تنظيم «القاعدة»، مروراً بالدراسات الاستشراقية التي إن رامت علماً ومعرفة تارة أو مرة؛ فقد استهدفت التمهيد والتجهيز لحركات الاستعمار مرات وأطواراً.

الجديد هذه المرة هو "الثورات" التي لفتت انتباه العالم إلى العرب، وأسقطت الكثير من الأوهام والخرافات حول "الثقافة الإسلامية"، فالكثيرون أشاعوا أن سلبية العرب تعود إلى ما خلفته الثقافة المستمدة من الإسلام في عقولهم ونفوسهم من رواسب تحض على الخضوع والخنوع، مرة نتيجة الاستسلام للغيبيات وإعطاء القدر مساحة أكبر في تقرير المصائر وتحديد المسارات، ومرة نتيجة الأحكام والمقولات الفقهية التي توجب "طاعة ولي الأمر" حتى ولو "جلد ظهر الرعية"، ومرة بفعل الخوف من الفتنة بفهم يعود إلى مقولة "ستون عاماً من سلطان جائر خير من ليلة واحدة بلا حاكم" أو "سلطان غشوم ولا فتنة تدوم"، ومرات بفعل تاريخ من القهر أوصل شاعراً عربياً عظيماً مثل محمود درويش، أن يقول ذات مرة: "حريتي أن أوسع زنزانتي".

والثورات العربية ليست بدعة ولا شيئاً جديداً في تاريخ الإنسانية، فالبشر عرفوا الثورات منذ تلك التي وقعت ضد الملك بيبي الثاني في مصر القديمة وحتى الثورات البرتقالية في دول أوروبا الشرقية، ولكن الجديد هو أن العرب ثاروا هذه المرة على حطام مستبدين فاسدين طلباً للحرية والعدالة

والكفاية، وليس على غزاة احتلوا العالم العربي، وكان لا بد من إجبارهم على أن يحملوا كل عصيّهم ويرحلوا. والجديد أيضاً هو النموذج الذي قدمته الثورتان التونسية والمصرية على وجه التحديد.

فالأولى جرت بعيداً عن أعين الكاميرات ولم يكن أحد يصدق أنها ستنجح وتبلغ أهدافها. والثانية أهدت البشرية تكتيكاً مغايراً في فن الاحتجاج السلمي، يختلف اختلافاً جذريّاً عن كل الأساليب التي وضعها عالم السياسة الأميركي جين شارب، والتي ظلت وستظل تقدم إرشادات للبشر في كيفية تحويل الغضب المنظم إلى طاقة إيجابية هائلة من أجل التحرر والتقدم. ولهذا يبدو هزيلاً وهزليّاً ذلك القول بأن الثورات العربية صناعة أجنبية، أو تم تدبيرها في معامل المخابرات الغربية أو أنها جزء من سياسة "الفوضى الخلاقة" التي بشرتنا بها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس، ويبدو سخيفاً ذلك الحديث المغرض الذي يقول أصحابه إن الطليعة الثورية العربية تدربت وتجهزت في الغرب وكان ما تقوم به مدروساً ومخططاً له. وفي الوقت ذاته يبدو تحاملاً وجهلاً ما يسوقه البعض عن ارتباط هذه الثورات، فالحرية والكفاية والعدالة ليست قيماً غربية وإنما هي قيم إنسانية عامة تحملها الأديان والمذاهب والفلسفات والتيارات الفكرية والحركات السياسية والاجتماعية في كل زمان ومكان. واستخدام العرب لوسائل الاتصال الحديثة "الفيسبوك" و"التويتر" و"اليوتوب" في التعبئة والحشد لهذه الثورات هو أمر لم يعتقد فيه أو يتوقعه حتى أولئك الذين اخترعوا هذه الشبكات الاجتماعية الافتراضية.

لقد أسقطت الثورات العربية أيضاً بعض التصورات التي شاعت في العلوم السياسية والاجتماعية عن "نهاية عهد الثورات"، والتي قامت على مقولات متسرعة رأى أصحابها أن "صندوق الانتخاب" بات بديلاً للثورة، لأن الشعوب بوسعها أن تغير حكامها في عمليات منتظمة ومحددة إذا وجدت فيهم تقاعساً عن الإنجاز أو فساداً واستبداداً، ونسي هؤلاء الدول التي تعرف الانتخابات الشكلية المزورة وتلك التي تعاني شعوبها من الفقر والذل والحرمان، كما نسوا أو تناسوا حالة الغبن المتصاعدة حتى في الدول الديمقراطية من توحش الرأسمالية وتجبرها وتغول العولمة وسطوتها وتشيؤ الإنسان وضياعه وسيطرة الشركات والتجمعات وشبكات المنافع والمصالح على الحياة السياسية. فكل هذه الظروف تخلق أسباباً متصاعدة للاحتجاج، وتجعل رغبة البشر في التمرد متجددة لا تسقط بالتقادم، بل تبدو ضرورية في ظل الحق الأصيل والحيوي للنقد والتصحيح الدائم، وفي ظل ما يفرضه "التدافع الإنساني" من واجبات حيال الناس بأن ينزعوا دائماً إلى مقاومة القبح والظلم والقهر.

على سبيل المثال فإن النموذج الذي قدمته الثورة المصرية لا يزال محل فحص ودرس عميقين في مراكز الدراسات وبيوت الخبرة ومؤسسات صناعة القرار في الغرب، ولا يزال موضع انبهار من الشعوب الغربية ذاتها، ونجد صدى لهذا في شعار "الشعب يريد إسقاط وول ستريت" الذي انطلق تحت رغبة في احتلال الشارع والاعتصام فيه، والمفكر الإنجليزي الذي خطب في جمهور حاشد بقلب لندن "لا تكلموني بعد اليوم عن القيم الإنجليزية وإنما

حدثوني عن القيم المصرية"، أو ذلك الثائر الأميركي الذي يقول لأصحابه الغاضبين "قاتلوا كمصريين" أو حتى الرئيس أوباما نفسه الذي قال في خطاب له عقب الإطاحة بحسني مبارك مباشرة "يجب أن ندرّس الثورة المصرية لأولادنا"، أو تلك السيدة الأميركية أيضاً التي اضطرت إلى أن تضع صور ميدان التحرير وتهتف مع أولادها "الشعب يريد إسقاط النظام" حتى يمكنهم الذهاب إلى مخادعهم بعد أن طار النوم من عيونهم ليالي وهم يتابعون وقائع الثورة المصرية على شاشة "سي. إن. إن".

والآن يقف العرب على باب تحدٍّ جديد وعليهم ألا يسمحوا لثوراتهم تلك بالسقوط حتى يمكن للنموذج أن يكتمل، ودون ذلك فقد يتهاوى كل هذا الجديد الذي صنعته تلك الثورات، لتعود الصور النمطية والأحكام القطعية الجاهزة والظالمة والفاسدة عن العقلية والنفسية العربية لتطل برأسها مرة أخرى، وربما إلى الأبد.

حقاً لقد كان عام ٢٠١١ مختلفاً عند العرب بعد أن انفتح أمامهم طريق وسيع للانتقال من الذل إلى الكرامة، ومن العوز إلى الكفاية، ومن الإكراه إلى الحرية، ومن القهر إلى العزة، حتى لا يأتي شاعر آخر مثل نزار قباني وينشد بعد سنين "متى يعلنون وفاة العرب؟" وفي مقدمتهم المصريون، لأنه ورغم كل شيء لا تزال المعادلة القديمة قائمة وراسخة كالطود: "مصر إن تغيرتْ؛ تغير العرب".

(١٦)

لكن توالي الأحداث إلى أسفل وإلى الوراء أصابنا بإندهاش وغثيان، وكانت مذبحة "محمد محمود" فارقة ودالة. كنت في قلب هذا الحدث المهيب منذ أول لحظة، إذ ذهبت إلى ميدان التحرير مع الذاهبين احتجاجا على الصورة المفزعة التي رأيناها على شاشات التلفزيون لضباط وجنود من الأمن المركزي يركلون شابا بعنف وغل دفين، حتى وافته المنية، ثم سحبوه وألقوه في وسط القمامة.

امتلأ الميدان بالغاضبين، وقبيل المغرب هجمت قوات الشرطة العسكرية على المحتشدين من شارع محمد محمود بأعداد كثيفة، بعد أن أطلقت رصاصا صوتيا لإثارة الفزع، ثم قنابل غاز خانق، ورصاصا مطاطيا، وانهالت ضربا بالهروات في قسوة ظاهرة وبلا هوادة، فأخذ الناس في الفرار صوب اتجاهات عدة. وكنت من بين الذين تقهقروا نحو كوبري قصر النيل،

الذي ما لبث أن امتلأ بالفارين، فتجمعوا عليه، وولد في هذه اللحظة هتاف: «يسقط يسقط حكم العسكر» هادرًا، بعد أن كان يُقال همسًا، أو يكتب على استحياء فوق بعض الجدران.

لكن الشرطة العسكرية انسحبت فعاد الثوار إلى الميدان وبدا المشهد قريبا جدا، بل ومطابقا ليوم انطلاق الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١، فقال كثيرون: ثورة ثانية، وقلت لهم: بل الموجة الثانية من الثورة. وكنت أتحدث عن هذه المسألة بإفراط طيلة الشهور التي أعقبت انطلاق الثورة حتى يبقى الناس محتشدين حول الفعل الثوري، ويعلم مَن تسلّموا السلطة أن الأمر لم ينته، كما ظنوا، وراحوا يتصرفون وكأن الغاضبين لم يملأوا الشوارع ويكنسوا أمامهم تجبر وتغطرس أجهزة القمع.

في اليوم الثاني اتصلت بالدكتور عصام العريان، وقلت له: الناس عادت إلى الميدان، في موجة ثانية من الثورة، فإن شاركتم فهذا جيد، لتثبتوا أنكم جزء من الحركة الوطنية الرامية إلى التغيير الجذري، وإن لم تشاركوا فعلى الأقل كفوا عن مهاجمة الثوار ونعتهم بما ليس فيهم. لكنه قال لي: تقديراتنا مختلفة، ولن نشارك، لأنها مؤامرة لتأجيل الانتخابات البرلمانية.

وبالطبع لم تكن كذلك، بل إن دموية الحدث وسخونته أجبرت المجلس العسكري على أن يقدم تنازلا جديدًا بتحديد موعد انتخابات الرئاسة، وهي خطوة استفاد منها الإخوان رغم عدم مشاركتهم في هذا الاحتجاج، وفتحت الطريق أمامهم ليضعوا محمد مرسي على كرسي مبارك، ولو بنجاح فاتر.

ولما اشتعل الموقف، وراح الشهداء يتساقطون خنقا بالغاز وخرقا بالخرطوش والرصاص الحي، طالبت في مداخلات مع قنوات فضائية عديدة بمحاكمة المشير محمد حسين طنطاوي بتهمة قتل المصريين على غرار محاكمة مبارك، وناديت مع المحتشدين بهذا في ميدان التحرير.

ورحت أمارس ما اعتدت على فعله خلال الثمانية عشر يوما الأولى للثورة، وهو التجول بين الناس المحتشدين في الميدان، ونعقد سويا حلقات للنقاش، حول ما يجب أن نفعله، سواء من زاوية استثمار هذا الحدث في تحريك الموقف السياسي، أو في صد العدوان المتوالي علينا من شارع محمد محمود. وفجأة وضع رجل فارع الطول في الحلقة السابعة من عمره يده على كتفي وقال:

ـ أنت هنا مجرد رأس بين الرؤوس، في حساب العسكر، الذي ربما يعدوننا بالطائرات الآن من الجو. والصحيح أن نملأ نحن الميدان، لتتفاوضوا أنتم في سبيل وقف هذه المجزرة.

كان الثوار قد أفسحوا أجسادهم فصنعوا ممرا آمنا وضيقا لعربات الإسعاف والدراجات البخارية التي كانت تنقل المصابين من قلب شارع محمد محمود، الإصابات الخفيفة إلى المستشفى الميداني بمسجد عمر مكرم، والبالغة إلى قصر العيني، ومستشفى المنيرة.

ونقلت الاقتراح الذي انتهينا إليه بقيام قوات الجيش بوضع جدار أسمنتي وأنساق من الأسلاك الشائكة للفصل بين الثوار وقوات الأمن إلى

الدكتور عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير، وطلبت منه أن ينقله إلى اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع.

وبعد ساعة هاتفني وقال لي إنه نقل وجهة نظر الميدان إلى العصار. لكن السلطة تلكأت وتباطأت، رعونة وخيبة أم عن عمد لا ندري، ولم تقدم على هذه الخطوة إلا بعد أربعة أيام، فحالت بين المتقاتلين وحقنت مزيدا من الدماء.

في اليوم الثالث كان هناك اجتماع للجمعية الوطنية للتغيير، وكان السؤال المطروح على المائدة: ما العمل؟. وتوالت الاقتراحات بينما كانت الأخبار تأتي من أروقة السلطة لتقول إن المشير يقابل بعض الشخصيات البارزة ليعرض عليهم منصب رئيس الوزراء خلفا لعصام شرف، وتأتي من ميدان التحرير لتقول إن المحتشدين يتناقشون باستفاضة وجدية حول قضية قيام قيادة للثورة، بعد أن أدركوا أن استمرار الثورة بلا رأس يساعد على سرقتها أو تفريغها من مضمونها أو يحولها إلى انقلاب ناعم.

في الليلة التي سبقت هذا الاجتماع تلقيت اتصالا هاتفيا من فتاة تنتمي إلى حملة دعم البرادعي، وقالت لي إن الدكتور البرادعي متواجد الآن بصحبة الشباب في شقة بحي جاردن سيتي، يقابل إلحاحهم عليه بقبول منصب رئيس الوزراء بصمت وابتسامة لا تعكسان شيئا سوى الرفض الباتّ. وطلبت مني أن أحدثه لأقنعه، فقلت لها: للرجل حساباته التي تمنعه، ولا تنسَيْ أنه قابل بالأمس الفريق سامي عنان، وربما جرى بينهما حديث حول هذه المسألة المهمة.

وكان البرادعي، الذي التقيته مع كثيرين مرات قبل الثورة في بيته، قد فاجأني، للمرة الأولى والأخيرة، بمكالمة بدا فيها ودودًا ووديعًا ومتواضعًا كعادته، ليثني على مناظرة في قناة «الجزيرة مباشرة مصر» جرت بيني وبين كل من عبد المنعم الشحات القيادي السلفي، وعاصم دربالة، القيادي بالجماعة الإسلامية، وتطرق الحديث إلى علاقته بالمجلس العسكري، فسألني عن جدوى وجود جسور بينه وبينهم، فقلت له: هم قلقون منك، وكلما جاء ذكر اسمك أمامهم جفلوا، ومن الأفضل أن تزيل سوء الفهم، وترفع آثار الدعايات الرخيصة التي بثها في حقك جهاز أمن الدولة، ولا تزال معششة في رؤوس كثيرين ومنهم أعضاء المجلس، ويجب أن يتم هذا وفق الرؤية التي تؤمن بها وهي انسحابهم تماما من الحياة السياسية المباشرة، وتولي مدنيون المسئولية. لكنني لم أتابع ما جرى بينه وبينهم إلى أن جاء خبر لقائه بالفريق عنان.

في اجتماع الجمعية الوطنية للتغيير تطرقنا إلى لقاء البرادعي وعنان، وعرفنا أن المشير رافض لتوليه منصب رئيس الوزراء، لكنني قلت للمجتمعين يومها: للثورة شرعيتها، وهي التي تَفرض، ولا تنتظر هباتٍ من أحد، ولا تستجدي أو تطلب أو تناشد أحدا، وطرحت أن نعلن في الميدان عن اقتراح باختيار البرادعي رئيسا للوزراء والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور حسام عيسى نائبين له. وحمل ثلاثة من شباب الجمعية الاقتراح إلى الميدان، فلاقى ترحيبا من البعض ورفضا من غيرهم.

كالعادة كان الناس منقسمين، وكانت هناك قوة شريرة تغذي هذا

الانقسام دوما، لأنها آمنت منذ اللحظة الأولى أن توحد الناس فيه نجاح للثورة. وقد قامت الأجهزة الأمنية بدور بارز في هذا الأمر، استمر حتى رحل المجلس العسكري عن السلطة في أغسطس ٢٠١٢.

ولهذا كتبت ذات يوم: «ضابط أمن الدولة الذي حرض على اقتحام البرلمان كان يمثل مشهدا في فيلم طويل نراه منذ اندلاع الثورة. أمثاله وكذلك ضباط من المخابرات بمختلف ألوانها ملأوا ميدان التحرير وغيره من الميادين، حاملين بطاقات هوية مزيفة يدعون بها أنهم أطباء ومهندسون وأعمال حرة وموظفون، كانوا يجمعون معلومات عما يجري، والأهم من هذا كانوا يحبطون أي خطة لتوحيد الجهد واختيار قيادة للثورة».

لكن بمرور الأيام أدركنا أن ضباط الأمن لم يكونوا بمفردهم من كان يغذي تشتت الميدان وفرقته، إنما كذلك من كان يجلس بعيدا عن دوائر الدم والنار، وينتظر أن يسقط كل شيء في يديه، ثم يحاول بعد أن تنكر للشهداء وفضلهم أن يمحوا صورهم المرسومة على جدران شارع محمد محمود.

لقد كانت جماعة الإخوان تفعل كل ما في وسعها، وبشتى الطرق، من أجل أن ترسو سفينة الثورة على شاطئ الانتخابات التشريعية، التي كانوا مستعدين لها منذ سقوط مبارك، ودفعوا في اتجاهها، وأن تكون هي المحدد لصناعة الدستور عبر انتخاب جمعية تأسيسية على أيدي الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى.

وفي هذه النقطة حدث تدليس رهيب على الشعب المصري، فالناس

صوتت في استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ على مادة تقول «يجتمع الاعضاء المنتخبين من مجلسي الشعب والشورى لاختيار» فتم تغيير الكلمة من «اختيار» إلى «انتخاب» وشتان ما بين الاثنتيْن. فالأولى حين تذكر ينصرف الذهن مباشرة إلى عملية «اقتراع» أم الثانية فيمكن أن تعني «الانتقاء» و«الاصطفاء» أي أن نضع أيدينا على الأشخاص المؤهلين لصناعة الدستور، وهو ما لم يجر في الواقع.

وقد خرج المستشار طارق البشري رئيس اللجنة التي عدلت مواد دستور ٧١ عقب تنحي مبارك مباشرة وبتكليف من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ليدافع عن هذا التغيير، وكتب يقول إنه بحث في «لسان العرب» فوجد أن الكلمتين مترادفتان. ورددت عليه فقلت له: هذا في قاموس قديم، لكن اللغة كائن حي يتطور بتغير الأزمنة والأمكنة، وأعطيت أدلة على قولي منها «الشاطر في العصر المملوكي هو اللص، أما الأن فهو التلميذ النجيب»، وهو لقب نائب مرشد الإخوان والرجل الأول في الجماعة، المهندس خيرت الشاطر.

لكن الإخوان كانوا يعرفون طريقهم جيدا، بغض النظر عن سلامته وسلاسته بالنسبة لمصلحة البلد، التي كانت تفترض وضع دستور ولو مؤقت لمدة خمس أو عشر سنوات، أو حتى دستور دائم بمعايير اختيار مختلفة، حتى توضع سريعا الأرضية الصلبة التي يقام عليها بنيان النظام السياسي، ثم نتفرغ جميعا لبناء الدولة.

وأجد نفسي هنا في حاجة إلى ذكر واقعتين كاشفتين، الأولى تتعلق بالدستور والثانية تتعلق بالانتخابات، كنت شاهدا عليهما.

فقبل الثورة، وفي سياق اجتماعات للقوى السياسية المعارضة تحت مظلة الجمعية الوطنية للتغيير وغيرها، كان هناك اتفاق على ضرورة أن نبدأ بصناعة الدستور إن قُدّر للشارع أن يتحرك ويطيح بمبارك، لكن الإخوان ألقوا كل هذا وراء ظهورهم بعد الثورة، وراحوا يلهثون وراء الطريق الذي شقوه هم نحو مصالحهم الذاتية.

والثانية كانت تخص الانتخابات التشريعية الأولى عقب الثورة، إذ قامت القوى السياسية بإعداد قانون للانتخابات، بعد أن أعطاها المجلس العسكري هذا الحق إثر تبرمها واستنكارها لقيامه بالإنفراد بوضع القوانين التي تُرتّب للمرحلة الانتقالية ومنها قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية. وسُلّمت نسخة من هذا القانون إلى المجلس العسكري، وكانت تقضي بأن تجري الانتخابات مناصفة بين «القوائم» و»الفردي» بما لا يعطي أي جهة فرصة للطعن في نتائج الانتخابات، قياسا إلى ما ينص عليه الإعلان الدستوري وكذلك التقاليد الدستورية المرعية في مصر منذ عقود.

لكن الإخوان اعترضوا، وطلبوا أن يكون الثلثين بالقائمة والثلث بنظام الفردي، على أن يحق للأحزاب السياسية أن تنافس على المقاعد الفردية، وهي المسألة التي أدت إلى الطعن على مجلس الشعب فيما بعد، وقضت المحكمة الدستورية بحله. والحق يقال إن كثيرا من الأحزاب المتواجدة على الساحة قد وافقت على هذا النظام في اجتماع مع الفريق سامي عنان.

وحصل الإخوان على أغلبية في الانتخابات التشريعية، لكن البرلمان تم حله، أما ما تم تسويقه وتمريره فهو الدستور. فما عُرض على المصريين يومي ١٥ و٢٢ ديسمبر ٢٠١٢ كي يقولوا له «لا» أم «نعم» لم يكن دستورا بالمعنى المتعارف عليه في تاريخ الأمم بل هو ترجمة قانونية ركيكة لخطة التمكين التي وضعتها جماعة الإخوان في تسعينيات القرن المنصرم، وظلت سنوات تحلم بتحققها عبر التدرج البطيء والحذر إلى أن جاء شباب مصر وأزاحوا نظام مبارك؛ ففتحوا الباب واسعا أمام الجماعة المترقّبة في انتهازية مفضوحة لتنفذ خطتها بعد أن هدهدت العسكريين قليلا، ثم ها هي تُحيّدهم بمنحهم صلاحيات ومزايا أكبر في «مشروع الدستور» بعد أن أقام الإخوان الدنيا ولم يقعدوها ضد «وثيقة السلمي» لأنها ستجعل الجيش دولة داخل الدولة، وعرفنا فيما بعد أن اعتراضهم لم يكن مبدئيا إنما لأنهم أرادوا هم أن يمرروا هذا الأمر للعسكريين في محاولة للتقرب منهم والتودد إليهم إلى حين، وفق سياستهم المعهودة المتراوحة بين «التمسكن» و«التمكن».

إن مشروع الدستور هذا الذي أصروا على أن يستأثروا به، أو يختطفوه بليل، يبدو في ظاهره «وثيقة» لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في بلدنا، لكن من يمعن النظر في بعض مواده، أو في بنيته الكلية - والدساتير تُقرأ كوحدة واحدة - يُدرك أنه دستور وُضع لترتيب السلطة لصالح جماعة الإخوان إلى أن تتمكن تماما من تنفيذ مخططها القديم بالسيطرة التامة على الدولة المصرية، كي تصبح في نهاية المطاف مجرد «وحدة دولية» في مشروع لامبراطورية متخيَّلة أو مستعارة من القرون الفائتة

تمتد من غانا في غرب أفريقيا إلى وادي فرغانة في آسيا الوسطى، بل تتعدى هذا إلى «أستاذية العالم» كما يعتقد الإخوان.

فالدستور هندس الانتخابات التشريعية التي أعقبت وضعه على مقاس الإخوان من خلال تغيير قواعد اللعبة في التوزُّع بين النظامين الفردي والقائمة مع تعديل عدد أعضاء المحكمة الدستورية العليا وإعطاء الرئيس حق تعيينهم، وعزل النخبة البرلمانية لنظام مبارك بعد أن رفض الإخوان كثيرا وطويلا القيام بهذا الإجراء، رغم مطالبة القوى الثورية منذ تنحي مبارك، ورتب لمجلس الشورى «المحصَّن» الذي لم ينتخبْه سوى أقل من ٧٪ من المصريين حقَّ التشريع إلى أن يأتي مجلس النواب، ثم يشاركه هذا الحق مستقبلا، وأعطى الرئيس حق حل البرلمان؛ فإن أتى على غير هوى جماعته لن يفعل سوى اتخاذ قرار بعد منتصف الليل ثم يظهر بعد عصر اليوم التالي ليخطب َفي الناس عن الظروف القاهرة والأسباب الحتمية التي دفعته إلى اتخاذ هذا القرار.

وناهيك عن أن الدستور فتح نافذة أمام الإخوان لتغيير «لون العلم» و«النشيد» و«شعارات الدولة» فإنه فتح بابًا وسيعًا للقضاء على الكثير من مكتسبات الدولة الحديثة التي بدأت مع محمد علي، عبر إقحام الدولة بل والمجتمع في رعاية «الفضيلة والأخلاق» وبعد أن كانت هذه المسألة منوطة بمؤسسات يحددها القانون، مثل المساجد والكنائس والمدارس والجمعيات الدعوية الأهلية؛ بات من الممكن لأي مجموعة أو تنظيم أو حتى فرد أن يمارس «الحسبة» على الآخرين، مطمئنا إلى أن الدستور يحميه. وتدريجيًّا سيقوم الإخوان أنفسهم، وليس غيرهم، بهذا الأمر.

وكثير من مواد الدستور أحالت إلى «القانون» ومن ثم فإن اعتماده سيعطي الرئيس، الذي يمتلك حق التشريع الآن، أن يُصدر ما يشاء من قوانين، وستعرض على البرلمان عقب التئامه ليواصل هو الرحلة إلى ترتيب أحوالنا ومعاشنا على مقاس الأفكار التي تدور في رأس قادة الجماعة، والتي هي في أغلبها الأعم مستندة إلى ميراث سيد قطب الذي يعزز الاستبداد الديني والدنيوي والتكفير ويرمي المختلفين معه في الرأي بالجاهلية، ويتيح لتابيعه أن ينعزلوا شعوريا عن غيرهم، ويتعالوا عليهم.

إن ما قيل عن الأخونة، بوضع كوادر الإخوان في المناصب العليا بالدولة، رغم ضعف إمكانياتهم وعدم استحقاقهم وغياب جدارتهم، هو مجرد فرع من فروع مشروع التمكين هذا، الذي يرمي إلى نشر أفكار الجماعة وترسيخها عبر المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية، ربما عنوة كما فعل الفاطميون في القرون الوسطى من خلال نشر المذهب الشيعي، وذلك من الناحية الشكلية بالطبع وليس من ناحية المضمون، أو ما حاول أن يفعله الرومان بمذهبهم ضد المسيحيين المصريين في الزمن القديم، وقاوموه بضراوة في عصر الاستشهاد، وذلك أيضا على سبيل المضاهاة الإجرائية.

ولا غرو في ذلك فمن يحلل كتابات الإخوان وتصريحاتهم وتعاليمهم وأناشيدهم وطقوسهم ورموزهم وشعاراتهم؛ يتبين له أنهم يدرجون أنفسهم على أنهم «طائفة»، تختلف عن بقية المسلمين. ولم يكن صبحي صالح يسخر أو يمزح حين قال «بناتنا الأرقي».

وفي الدستور عشرات المواد التي تمهد إلي هذا السبيل، وما يتعارض معه الآن، سيتم تغييره إن تمكن الإخوان من أغلبية البرلمان القادم. مع الأخذ في الاعتبار أنهم سيسعون بكل قوة إلى أن يكون تداول السلطة عملية شكلية، بمعنى أن تتم داخل الجماعة وليس خارجها، فيذهب رئيس إخواني انقضت مدته ليأتي غيره، سواء بالتلاعب في قواعد المنافسة أو تزييف إرادة الأمة أو أي إجراءات استثنائية.

إن كل هذا يفرض على المواطنين أن يفكروا طويلا أمام هذا الدستور. فمن أراد منهم أن يُسهم في اختطاف الدولة فليصوت بـ»نعم» وليكذب على نفسه ويصدق السخافات التي تربط بين الموافقة وبين دوران عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار، فالدستور أعطي أرضية للتنازع وليس للتصالح.

(١٧)

من الأمور التي واجهتنا في مسيرة ثورة يناير، سواء في الميدان أو خارجه، هي محاولة البعض أن يضاهي بينها وبين ما جرى في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، لاسيما بعد أن نزل الجيش إلى الشارع، وبعد أن ترك مبارك الحكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقال البعض: ثورة يناير نسخت ثورة يوليو، وقال فريق ثان: إن الثانية امتداد للأولى، وقال فريق ثالث: يناير جاءت لتحقق ما لم تحققه يوليو، وقال فريق رابع: يناير ثورة شعبية ويوليو مجرد انقلاب عسكري.

ابتداء فقد كانت حركة الضباط في يوليو عام ١٩٥٢ ثورة لكل العرب، إذ فتحت نوافذهم على الاستقلال، وصنعت لهم إطارا سياسيا لعقدين زاخرين من الزمن الزاهر، فتجاوزت بهذا الجدلَ حول ما إذا كانت «ثورة» أم «انقلابا» أم «انقلابا ثوريا»، لكنها حملت في طموحها المندفع بذور انقضائها السريع.

وللوهلة الأولى لا يستطيع أحد أن ينكر أن الثورة أحدثت تحولات اجتماعية فارقة في مصر، أُعيد علي إثرها صياغة التركيبة الطبقية، وعناصر البيروقراطية، ونشأت فئة من التكنوقراط الجدد، في ظل اتجاه إلى تعميق التصنيع وزيادة الغلة الزراعية وتنظيمها عبر مشروع السد العالي العملاق، بالتزامن مع بناء ركائز أخرى للقوة، منها العسكري والعلمي.

وليس بوسع أحد أن يتجاهل أن ضباط يوليو تمكنوا من نيل إعجاب الغالبية الساحقة من الجماهير، في إقدامهم على تلك الخطوة الشجاعة التي جبنت وقتها قوى أكبر منهم بكثير أن تقوم بها، وفي نبل الشعارات العامة التي رفعوها في بداية الطريق، وفي تجرد القيادة السياسية ونزاهتها وطهارة يدها ووطنيتها وخيالها السياسي الطموح، الذي أراد مصر مستقلة لا تابعة، حرة لا مستعمرة، صاحبة دور إقليمي وعالمي لا منكفئة على ذاتها في انعزال ممقوت.

إلا أن هذا «العدل الاجتماعي» النسبي، وذلك الدور الخارجي الكبير تمت مقايضته بالحرية السياسية، أو الديمقراطية، أو «العدل السياسي» بجوار «العدل الاجتماعي»، وهي مسألة ثبت خطؤها التاريخي، وقادت في خاتمة المطاف إلى إزاحة ما حققته «الثورة» من عدل بقرار فوقي سريع تم اتخاذه بعد رحيل عبد الناصر بأربعة سنوات فحسب، وهو قرار الانفتاح الاقتصادي، الذي بدا الآن «حقا أُريد به باطل»، فأدى بعد سنوات من تطبيقه إلى إلقاء مصر في فلك التبعية الاقتصادية الكاملة، والتبعية السياسية الجزئية.

وقبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير العظيمة بدت الإنجازات الاجتماعية الكبيرة والقومية المخلصة الطموحة لثورة يوليو تذوي ويختنق زخمها الثقافي الفياض مع اتساع رقعة التهميش الطبقي وانحسار الدور الخارجي أو انكساره وصعود فكر الاستهلاك وقِيَمه المفرطة في الأنانية وتقديم المعدة على الدماغ والشهوة على الكرامة، وشيوع حالة من الميوعة والترهل والفساد لتصيب المؤسسات بمختلف ألوانها واهتماماتها وتفاوت تواريخ نشأتها وأهميتها وموقعها من عمليات التفاعل الاجتماعي والسياسي والنشاط الاقتصادي والمالي والرؤى الثقافية والتصورات والاعتقادات الدينية، وتصبح هذه المؤسسات التي تمثل جسم الدولة، في خاتمة المطاف، لا تعدو عن كونها «تكايا»، لمن يعتلونها من كبار الموظفين، الذين حلوا بأعجوبة محل «الباشوات» القدامى، بل إنهم «سوبر باشاوات»، لأنهم ينهبون الكثير من دون بذل أي جهد، ولا حيازة أية جدارة.

ورغم عظمة ثورة يوليو وإنجازاتها الاجتماعية وتمكُّنها من خلق طبقة وسطى عريضة في مصر، فإن ثمارها أخذت في العطب، وإنجازاتها راحت تخبو نتيجة السياسات التي اتبعها السادات منذ عام ١٩٧٤ بقرار الانفتاح الاقتصادي، ثم سياسات الخصخصة الجائرة التي قام بها نظام مبارك على مدار عشرين سنة كاملة.

ومع تراجع العدل الاجتماعي في زمن مبارك لم يبق من ثورة يوليو سوى «ميراث الاستبداد»، الذي دفع المصريون ثمنا غاليا من أجل القضاء عليه من خلال حركتهم الفتية الرامية إلى الإصلاح السياسي، والتي كان بعضها مفعما بحنين جارف إلى زمن الليبرالية المصرية.

ولتحويل طاقة الحنين إلى حقيقة جلية بذل قادة الإصلاح جهدا فائقا من أجل علاج الخوف التاريخي الذي بثته أجهزة الأمن والاستخبارات في الخمسينيات والستينيات في قلوب المصريين. وعلى التوازي بذل المؤرخون ما وسعهم في سبيل إعادة الاعتبار لتاريخ ما قبل الثورة، التي أطلق عليه الضباط اسم «العهد البائد» وألصقوا به تهما فاضحة، واعتبروه زمنا أسود، ليس فيه إلا الشر والضعف والهوان. وفي الوقت نفسه يحاول الباحثون الثقاة أن يجيبوا على تساؤل مهم مفاده: هل حققت بلادنا نعمة الاستقلال؟.

وهنا تتوالى المقارنات والمفارقات. فمثلا هناك من يقارن بين ليبرالية الوفد أيام سعد زغلول والنحاس وبين نزعة الاستبداد التي تسيطر عليه حاليا من القمة إلى القاع. وهناك من قارن بين الحال الذي كان عليه أحمد حسين زعيم حركة «مصر الفتاة» في سجنه أيام الاحتلال الإنجليزي، وذلك الذي كان عليه أخوه المرحوم عادل حسين، أمين عام حزب العمل المعارض، في محبسه مطلع التسعينيات من القرن المنصرم. فزنزانة الأول كانت عبارة عن حجرة فسيحة بها سرير ومذياع وأوراق وقلم وجرائد وكتب، وملحق بها حمام، وهناك من يقوم على خدمته.

أما الثاني فقد جردوه من نظارته الطبية وأدويته التي لا غنى لصحته عنها، وأودعوه زنزانة لا يستطيع فيها إلا أن يجلس القرفصاء، كانوا أحيانا يغمرون أرضيتها بالماء البارد، وكانوا غالبا ما يعتدون عليه بالضرب والسب.

العقلاء فقط يقولون إن كلمة «لو» ليست واردة في التاريخ، والأجدر بالتواجد هو ما قد ولد فعلا، والأفضل أن نطوي صفحة يوليو بحلوها ومرها، ونستعيدها فقط لنحصد العبر، وأعلاها تلك التي تقول إن

القوى المضادة لثورة يناير نجحت تدريجيا في احتوائها، وتفريغها تباعا من مضمونها، والإبقاء فقط على النزعة الاستبدادية كي يستفيد منها نظامَا السادات ومبارك، وهو ما رفضه المصريون، ونهضوا للثورة عليه في يناير ٢٠١١، جنبا إلى جنب مع ضيقهم من الفساد وتردِّي أوضاعهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية.

وبناء على هذا فإن ثورة يناير جاءت في جزء منها لترفع أحد شعارات يوليو الأثيرة وهو «العدل الاجتماعي» لكنها ذهبت أبعد بمطالبتها بـ«الحرية» بمختلف أنواعها في التفكير والتعبير والتدبير، وعدم استعدادها أبدًا لمقايضة هذه بتلك أبدا، وهو ما يجب أن يلتفت إليه كل من يسوقه القدر إلى الجلوس في أحد مقاعد حكم مصر من الآن فصاعدًا.

كان هذا خلاصة النقاش الذي أدرته مع الشباب على مدار أيام عدة حول العلاقة بين الثورتين، وحول دور العسكر في السياسة، وهو الدور الذي لم أكن اختبرته عن كثب بعد، إلى أن جاء يوم وأتيح لي أن أجلس مع الجنرالات، شأني شأن كثيرين من المثقفين والساسة من كل التيارات والأحزاب في ذلك الوقت، بحثا عن مخرج.

(١٨)

في شهر يونيو ٢٠١١ كنت عائدا من جولة في الصعيد برفقة الدكتور عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير والأستاذ أحمد طه النقر المتحدث الإعلامي باسمها حين رن هاتفي المحمول وبانت على شاشته أرقام غير معهودة بالنسبة لي، ضغطت الزر، فجاءني صوت محايد يقول:

ـ مساء الخير.

ـ مساء النور..

ـ أنا اللواء محمد العصار.

ثم ضرب لي موعدا للقائه بفندق «تريامف» عند السابعة من مساء اليوم التالي.

كان القطار يمرق بين خضار المنيا المفروش على ضفتي الطريق وادعا لا يدري شيئا عن خواطري المضطربة وحيرتي من الأسئلة التي تتراكم في رأسي حول أداء العسكر، فانتقلت إلى مقعد الدكتور عبد الجليل وتناقشنا في أمر هذا اللقاء، واتفقنا على ما يجب قوله، حتى نرضي ضمائرنا.

حتى هذه اللحظة لم يكن أيّ منا قد وقف وقوفا تاما على «نية العسكر» وكانت الأدبيات السياسية تتحدث بإفراط عن «حماية الثورة» و«الشراكة»، وكان شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» يطارد الجميع بلا هوادة، لاسيما في ظل شيوعه وذيوعه على المستوى الشعبي بشكل جعله أقرب إلى «القاعدة» التي لا تقبل الجدل.

قبل ذلك بشهرين تقريبا، وتحديدا في ٩ أبريل ٢٠١١ وفي مؤتمر صحفي بنقابة الصحفيين للقوى الثورية، صرختُ في وجه من قالوا إن الثورة لن تكتمل إلا إذا حدث صدام بين الشعب والجيش، ومن طالبوا بانتخاب قادة الكتائب والألوية والفرق، قائلا:

- إلا الجيش، إنه العمود الأخير للخيمة.

وأخذت مختلف الفضائيات عني هذا الاقتباس، وأذاع بعضها بقية حديثي الذي فرقت فيه بين «الجيش» و«المجلس العسكري» وقلت إن الأخير سلطة سياسية إدارية في هذه الأونة، من حقنا أن ننقدها ونجلدها إن وجدنا فيها انحرافا أو اعوجاجا أما الجيش فيجب أن يبقى بعيدا عن مستنقع السياسة.

وظل هذا موقفي، فحتى كتابة هذه السطور، لا أزال على قوة احتياطي القوات المسلحة، إذ خدمت ضابطا احتياطيا في الفترة من يناير ١٩٩٠ وحتى يوليو ١٩٩٢ ونلت نوط الواجب العسكري لحصولي على المركز الثاني في الاختبارات النهائية لكلية الضباط الاحتياط. وهناك الملايين ممّن على قوة الاحتياط، ضباط وجنود. كما أن القوام الرئيسي للذين لا يزالون يؤدون خدمتهم العسكرية هو من المدنيين. ولذا فإن الصدام بين «الجيش» و«الشعب» معناه تدمير الدولة، والثورة في النهاية هي «وسيلة» مثلى لبناء «الوطن» وليس هدمه.

ولا أنسي أنني كنت أسأل الجنود الواقفين في الدبابات وعليها وإلى جانبها بجوار ميدان التحرير على مدار أسبوعين:

- ما هي الأوامر التي تلقيتموها؟

فيبتسمون ويقولون:

- حماية المنشآت الحيوية والمواطنين.

فأسألهم أيضا:

- هل لديكم أوامر بفض المظاهرات بالقوة؟

فيردون بالنفي. فأسألهم:

- وإن صدرت لكم مثل هذه الأوامر فماذا ستفعلون؟

فيقولون:

ـ بكل بساطة لن ننفذها.

ـ لماذا؟

ـ لأنكم أخوتنا ونحن معكم في مطالبكم.

كنت أطرح هذه الأسئلة عليهم يوميا تقريبا، على «البرنجي» و«الكنجي» و«الشنجي» فلا أجد إلا هذه الإجابات.

ولهذا لم يكن من الممكن أن يقبل أحد وقوع مواجهة بين هؤلاء وبين الشعب. وكل ما جرى فيما بعد من إقحام «الشرطة العسكرية» في مواجهة مع المواطنين يتحمل مسئوليته المجلس العسكري، ولا يكون الرد عليه بالدخول في قتال ضد الجنود.

بهذه الخلفية ذهبت للقاء الجنرالين لأجد كلا من الدكتور حسام عيسى والأستاذ محمد المخزنجي هناك ولحقت بنا الإعلامية ريم ماجد.

وبمجرد أن رآني أحدهم وهو اللواء عبد الفتاح السيسي رئيس جهاز المخابرات العسكرية ابتسم وقال:

ـ قبل كل شيء، سنسلم الحكم للمدنيين.

وكأنه أراد أن يقول لي في هذه اللحظة إنني أتابع ما تكتب وما تقول، إذ

كنت أصرخ في كل مكان مطالبا بسرعة تسليم الحكم للمدنيين وإبعاد الجيش عن مستنقع السياسة.

وبدأ اللقاء باستعراض السيسي لدور القوات المسلحة في الثورة والظروف التي تمر بها البلاد. فلما انتهى بدأت تعليقاتنا بنقد واضح من قبل الدكتور حسام عيسى لإدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية من مختلف الجوانب، وواصلت أنا النقد هذا وزاد معي حدة، لاسيما أن الجنرالين عمدا إلى إخفاء الحديث عن «الشرعية» وقالا إن الثورة لديها «الرؤية» ونحن لدينا «القدرة» وأفاضا في الكلام عن «الشراكة»، فضحكنا لقولهما وتذكرنا التعبير الدارج على ألسنة العوام عن «الشريك المخالف»، وتكلمنا عن «الشرعية الثورية» التي حرصا هما على ألا يقتربا منها. وانصبت الانتقادات يومها على عدم اتخاذ المجلس العسكري خطوات جادة في سبيل هدم نظام مبارك وتهيئة المناخ لبناء نظام جديد استجابة لرغبة الشعب، صاحب الحق الأصيل في هذه الثورة. وقدمنا اقتراحات عديدة جزئية في هذا الشأن انصبت حول اتخاذ قرارات لصالح الفقراء، وإعادة تسعير الأراضي التي حصل عليها الفاسدون في عهد مبارك ووضع حصيلتها في صندوق لتشغيل الشباب، والإسراع في محاكمة رموز النظام البائد، وحل المجالس الشعبية المحلية المزورة، وتطهير وزارة الداخلية، بغية استعادة الأمن في أسرع وقت ممكن.

وكنت قد صغت هذه المطالب في ورقة قدمتها لهما وكانت تشمل المطالب الآتية:

١ ـ إقالة حكومة «الثورة المضادة» التي تتبع في الغالب الأعم الحزب الوطني المنحل، وكان بعض وزرائها أعضاء في أمانة السياسات بمن فيهم رئيس الوزراء عصام شرف، الذى ثبت أن جمال مبارك هو الذى عينه وزيرا للنقل، وكان رهن إشارة زكريا عزمي. أما نائبه فتبين أن فتحي سرور هو الذى رشحه لأحمد شفيق. ويتبع ذلك تشكيل حكومة تنتمى إلى الثورة بالرجوع إلى الثوار أنفسهم، الذين عليهم أن يختاروا الآن حكومة بديلة من شخصيات وطنية نزيهة ذات كفاءة وخبرة، قادرة على قيادة المرحلة الانتقالية.

٢ـ إجراء فورى يضمن تسليم السلطة للمدنيين، عبر تكوين مجلس رئاسي مكوّن من ثلاث شخصيات (اثنان من المدنيّين وعسكري) أو خمس شخصيات (ثلاثة من المدنيّين وعسكريّان) لإدارة البلاد حتى إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة، حسب ما رتبه الاستفتاء الشعبي الأخير على التعديلات الدستورية. ويتم هذا بعد وضع آلية منضبطة ونزيهة وديمقراطية لاختيار أعضاء المجلس، ويمكن أن يكونوا من بين كبار القضاة كرؤساء المحاكم (الدستورية ـ النقض ـ الاستئناف) ومجلس الدولة، ويمكن أن يجتمع مرشحو الرئاسة ويختاروا ثلاثة من بينهم بشرط أن يتعهد من تم اختياره بعدم ترشيح نفسه للرئاسة المقبلة.

٣ـ إن لم يكن هناك اتفاق على "المجلس الرئاسي"؛ يمكن استبداله بـ"مجلس استشاري" يضم شخصيات عامة تتوافر فيها شروط الوطنية والكفاءة والمصداقية، يتم الرجوع إليه في كل القرارات التي يعتزم المجلس

الأعلى للقوات المسلحة اتخاذها، ويعمل بالتنسيق مع رئيس الوزراء الجديد، على أن يعود أعضاء المجلس إلى الثوار لتبادل الرأي.

٤ـ استكمال تطهير النظام السياسي، بسرعة تنفيذ الحكم الذى يقضى بحل المجالس المحلية المزورة واختيار بديل مؤقت عنها، واتخاذ قرار بالعزل لكل من أفسدوا الحياة السياسية من أعضاء الحزب الوطني البائد، وحل اتحاد العمال وفتح الباب أمام انتخاب اتحاد جديد يمثل العمال تمثيلا طبيعيا وحقيقيا، وفتح الباب سريعاً أمام انتخاب رؤساء للجامعات وعمداء للكليات والمعاهد العليا، وتغيير رؤساء الأجهزة الرقابية كافة، وتخليص أجهزة الحكم المحلى من العناصر الموالية للنظام البائد من أمثال المحافظين ورؤساء مجالس المدن، وقطع خطوات حقيقية على درب تطهير أجهزة الإعلام من العناصر الفاسدة والموالية للنظام البائد، التي شاركت في تضليل الرأي العام وتزييف الوعى على مدار سنوات طويلة. ويتم اتخاذ هذه الخطوة بالتشاور مع شخصيات إعلامية تحظى باحترام الرأي العام، وتعطى ولاءها للثورة.

٥ـ اتخاذ إجراءات لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، من بينها تكوين مجموعة من رجال مصر البارزين ذوى المكانة الدولية لإنشاء "صندوق دعم الاقتصاد الوطني" من خلال مخاطبة العالم الخارجي ـ حكومات ومؤسسات خاصة وأفراداً مصريين بالخارج وغير مصريين ـ لتقديم منح لا ترد لبلدنا. ويمكن أن تضم هذه المجموعة كلا من الدكاترة: محمد البرادعي وأحمد زويل ومجدى يعقوب وفاروق الباز.. وغيرهم.

وسرعة إنشاء صندوق محلى لتسوية أوضاع رجال الأعمال غير الفاسدين أو من لم تُرفع ضدهم دعاوى قضائية، ممن حصلوا على أراضي الدولة في الفترة الماضية بثمن بخس، وذلك بإعادة تسعير هذه الأراضي ووضع فروق الأسعار في صندوق ينفق منه على مشروعات إنتاجية صغيرة ومتوسطة للشباب. وإطلاق مشروع قومي لاستصلاح مليوني فدان في الصحراء، يقوم على أكتاف صغار الفلاحين، بعد تمليك كل منهم خمسة أفدنة، ويديره اتحاد نابع منهم، وقد يضم هذا المشروع ما تثبت جدواه الاقتصادية من المشروعات القديمة.

٦- إقامة محاكمات عادلة وعلنية لقتلة الثوار، وفى مقدمتهم الرئيس المخلوع حسنى مبارك، الذى شهد نائبه ورئيس المخابرات السابق عمر سليمان بأنه أعطى أوامر صريحة بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين.

٧- سرعة تطهير جهاز الشرطة من العناصر الفاسدة، وإلغاء قانون تجريم التظاهر والاعتصام، وكذلك إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.

وحرصت يومها على أن أقرأ ما في ورقتي من مطالب أمام الحضور، ثم نشرتها في مقال بجريدة المصري اليوم في ١٢ يوليو ٢٠١١م، بعد أن شعرت أن الجنرالات لا يلتفتوا لأي من مطالب النخبة السياسية والفكرية والعلمية التي يلتقون بأعضائها تباعا.

وأتذكر جيدا أن لون الجنرالين، اللذين قابلتهما في مايو، قد امتقع حين طالبتهما بتسليم الحكم للمدنيين، عبر تكوين مجلس رئاسي يضم ثلاثة

من المدنيين واثنين من العسكريين، فلما أبديا رفضا قاطعا لهذه الفكرة متذرعيْن بأن المجلس العسكري سيخرج من السلطة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١م وفق ما ينص عليه الإعلان الدستوري، قلت لهما: إذن لا بد من "مجلس استشاري" له صلاحيات واضحة ومحددة، يشارك في إدارة المرحلة الانتقالية لأن "الجنرالات" بلا خبرة سياسية، والمسئولية جسيمة عليهم لأنها حلت على رؤوسهم بغتة دون أن يكونوا مستعدين لها.

وحذّرت يومها من أن استمرار الإخفاق في إدارة البلاد قد يجعلنا ننزلق إلى منحنى الخطر حين يوضع الجيش في وجه الشعب. فقال لي قائد المخابرات الحربية:

ـ اطمئنك هذا اليوم لن يأتي أبدا.

ثم صمت برهة وقال:

ـ القيمة المركزية عند القوات المسلحة هي "التماسك"، ونحن ندرك أن مثل هذه المواجهة ستدمر هذه القيمة، وهو ما لا يمكننا تصوره أو فعل ما يؤدي إليه أبدا.

كان كلاما لافتا أنصتُّ إليه بإمعان، وتفهمتُ أبعاده، ثم وضحت معالمه أكثر، وبشكل لا يحتاج إلى أدنى جدل حين قال:

ـ قوات الأمن كانت أضعافنا وانهزمت أمام الشعب مع أنها مدربة على مواجهات الشوارع.

وتنهد في ألم وواصل كلامه:

ـ مبارك جعل قوات الأمن جيشا موازيا لا ينقصه إلا الدبابات والطائرات.

فقلت له:

ـ كان يجهز هذا الجيش الموازي لحماية عملية التوريث، ولو كنتم أبديتم رفضا قاطعا لمجيء نجله جمال إلى سدة الحكم لواجهتكم قوات الأمن تلك.

فهز رأسه موافقا على الكلام، بينما واصلت أنا:

ـ هذا معناه أن الثورة العظيمة أنقذت الجميع من هذا السيناريو الكارثي.

فرد وقال:

ـ الحمد لله.

وخرجت من هذا اللقاء بانطباع محدد هو أن الجنرالات يقدرون ما جرى بين ٢٥ يناير و١١ فبراير ٢٠١١م باعتباره مجرد انتفاضة أراحتهم من التوريث، الذين كانوا عاجزين عن وقفه. فرئيس المخابرات الحربية نفسه قال:

ـ كنا نعتقد أن الشعب سينتفض حين يشرع مبارك في توريث نجله، وكان مقدرا لهذا أن يتم في مايو ٢٠١١، لكن الناس سبقتنا وخرجت إلى الشوارع في يناير.

وشعرت أن لديهم تصورا محددا يريدون أن يعيدوا صياغة مسارات الثورة وخطاها لتتوافق معه، وليس لديهم نية حقيقية للاستجابة لمطالب الشعب كاملة غير منقوصة. وقد تطابق هذا مع كل ما كنت أسمعه من بعض الشباب الذين التقوا الجنرالات على مرات متفرقة، فربتوا أكتفاهم، فخرجوا ليثرثروا بأحاديث مستفيضة تصب جميعها في قول محدد يمكن أن نصيغه جوازا على ألسنة العسكر: "لقد صنعتم ثورة عظيمة، شكرا لكم، عودوا إلى منازلكم ونحن سندير كل شيء".

وحين بدأت بعض مواقع الإنترنت تبث شريط فيديو يدعي أن الجيش دبر "معركة الجمل" أو تغاضى عنها، وأعطى مبارك الفرصة كاملة ليجهز على الثورة، قابلت في شهر أكتوبر ٢٠١١ ضابطي صف في "القوات الجوية" أثناء عودتي من مدينة السويس. كانا ينتظران سيارة أجرة تقلهما إلى القاهرة فعرضت عليهما أن يركبا سيارتي، فتمنّعا في البداية خجلا ثم وافقا. وفي الطريق دار حديث بيننا، عرفت من خلاله أن المجلس العسكري أجرى استطلاعا داخل صفوف القوات المسلحة أثناء الموجة الأولى للثورة ما بين ٢٥ يناير و١١ فبراير٢٠١١م حول إمكانية تدخل الجيش، فجاءت النتيجة لتؤكد أن الأغلبية الكاسحة مع الشعب، وضد أي تدخل عنيف لفض المظاهرات.

مجبر أخاك لا بطل...

هكذا كان موقف المجلس العسكري على ما يبدو. وحين واجهت رئيس

المخابرات الحربية بموقف الجيش هذا، ابتسم ونفى تماما قائلا:

- لا تنسى أن مبارك كان لا يزال وقتها القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثم أطرق برهة وقال:

- نحن شركاؤكم في الثورة.

فضحكت وقلت:

- اعطني دليلا.

فقال على الفور:

- لم نطبق حظر التجول كما ينبغي فشجعنا الناس على النزول، وأعطينا إشارات إلى وقوفنا إلى جانبهم في أكثر من بيان أصدرناه على مدار أربعة عشر يوما، من نزولنا إلى تخلي مبارك عن الحكم.

فقلت له:

- لنعد إلى كلامك السابق عن "قيمة التماسك".. ففي هذا ما يبين أنه لم يكن أمامكم من سبيل سوى اتخاذ هذا الموقف.

فاكتسى وجهه بمسحة غضب وقال:

- يحسب لنا أننا لم نتهور فحافظنا على الجيش وأرواح الناس.

وحين طالبنا بترجمة هذه الشراكة التي يتحدثون عنها إلى قرارات وإجراءات تثبت أنهم منحازون حقا للثورة؛ تذرعوا بأن التدابير الأمنية تقتضي التمهل خوفا من إثارة أتباع نظام مبارك. وكانت وجهتي نظري وقتها، وشاركني فيها الدكتور حسام عيسى والأستاذ محمد المخزنجي، أن ذيول النظام في أضعف حالاتهم فإن تركنا لهم الوقت سيستعيدون عافيتهم ويتبجحون في مواجهة الثوار، وساعتها سيكون من الصعب اقتلاعهم.

وتساءلنا كيف يُبقي المجلس العسكري على ٥٣ ألف عضو في المجالس الشعبية المحلية المزورة قابضين على مفاصل الدولة؟ فأجابوا: لا نريد أن نصنع منهم أعداء، ونخشى من الفراغ. فقلنا لهم: القانون يضمن عدم حدوث فراغ، لأنه يعطي فرصة اختيار مجالس شعبية مؤقتة إلى أن يتم انتخاب مجالس جديدة.

وعرفت فيما بعد معلومات تؤكد أن الحاكم العسكري في كل محافظة يوجه أعضاء المحليات ويوظفهم في ترسيخ سلطة الجنرالات، الذين يحرصون حرصا شديدا على أن يبقى نظام مبارك قائما بكل إمكانياته وتحالفاته وشبكة علاقاته ومنافعه، وأنهم ربما اضطروا إلى التضحية بمبارك وبعض رجاله الكبار أمام ضغط الشارع المتواصل. وهذا ليس مستغربا بأي حال من الأحوال، فهم أنفسهم جزء من هذا النظام، وقائدهم صديق الرئيس المخلوع، وإلا ما كان قد أبقاه في موقعه وزيرا للدفاع لعشرين عاما كاملة.

وقد ازداد رسوخ البراهين على أن المجلس العسكري يحتضن النظام

القديم ويدافع عنه حين سمح المجلس بقيام أحزاب خارجة من عباءة الحزب الوطني المنحل، واجتمع بقيادتها، وشجعها على خوض غمار الانتخابات البرلمانية التي أعقبت الثورة، وتراخي عن إصدار قانون "العزل السياسي" ولم يستجب لنداءات عمقها رفضها للنظام القديم إلى حد المطالبة بتطبيق "قانون الغدر" على رموز وأعضائه البارزين، وحين أصدر "قانون إفساد الحياة السياسية" فقد كان هذا متأخرا جدا، الأمر الذي جعله قانونا عديم الجدوى، وقد قصد العسكر هذا من دون مواربة.

وهذه الرؤية التي كونتها على مدار الأسابيع التي أعقبت لقائي هذين الجنرالين جعلتني أتحدث في مؤتمرات شعبية وندوات فكرية وبرامج تلفزيونية عن "شيطنة الثورة" و"تبريد الثورة" و"تحويل الثورة إلى انقلاب ناعم"، وجعلني كل هذا أقول للفريق سامي عنان، رئيس أركان القوات المسلحة، خلال لقاء معه بصحبة عدد من الكتاب والخبراء:

ـ أنتم جزء من الثورة المضادة.

(١٩)

في هذه الأونة كانت القوى الثورية تضغط من أجل تخليص وزارة عصام شرف من كل الوزراء التابعين لزمن مبارك ونظامه، وتغيير المحافظين الذين تم اختيارهم من «السلة» ذاتها التي كان يختار منها مبارك.

وقد طرح بعض شباب الثورة في محافظة المنيا اسمي لأكون محافظا في مسقط رأسي. وفي خضم هذه الأحداث اتصل بي مدير مكتب عنان ودعاني إلى لقائه، فثارت في رأسي أسئلة عديدة: هل هو لقاء على غرار اللقاء السابق مع العصار وزميله؟ أم أن الأمر يتعلق بموضوع «المحافظ» الذي طرحه الشباب؟ وتمنيت وقتها أن يكون مجرد لقاء، وجهزت نفسي لرفض تام لأي «منصب» يتم عرضه علي. فقد بت متيقنا أن العسكر لا يعملون لصالح الثورة، وهم حريصون على إبعاد الثوار عن المواقع القيادية والإدارية الأساسية وإن اضطروا إلى تعيين بعضهم في إطار خطة تخفيف الضغوط والاحتواء، فسرعان ما يتم التخلص منهم بأي حجة.

لقد سبق أن طرح بعض الموظفين في «مجلس الوزراء» من المتعاطفين مع الثورة اسمي لأكون مستشارا للدكتور عصام شرف للسياسات العامة فرفضت، ولما ألحوا قلت لهم: موافق بشرط أن أعمل متطوعا وألاّ أتقاضى أي أجر. فقالوا لي إن المستشار يتقاضى نحو ٣٥ ألف جنيه شهريا، وأنت أولى بها. فقلت: هذا شرطي، وكنت أعلم أن أحدا لن يقبل بذلك، وبالتالي يمر رفضي من دون أبدو وكأنني أتخلى عنهم أو أبتعد عن القيام بأي مسئولية.

ففي الحقيقة الأمر ليس كذلك إنما هو حرص على عدم التعاون مع نظام لا يزال يثبت كل يوم أنه يجهض الثورة. وبعد ذلك بشهور اتصل بي أحد أعضاء «المجلس الاستشاري» الذي شكّله المجلس العسكري عقب أحداث محمد محمود وسألني إن كان من الممكن أن أقبل الانضمام لهذا المجلس، لكنني رفضت بشكل قاطع وقلت له: هذا المجلس لا يزيد عن أن يكون «قلادة زينة» ولا قيمة له، ولا يمكنني أن أتعاون مع العسكر، بعد أن ثبت لدينا أنهم لا يؤمنون بالثورة ولا يعملون لها.

وقبل هذا وذاك بشهور تلقيت اتصالا هاتفيا من الدكتور يحيى الجمل وكان على أبواب مكتب أحمد شفيق، رئيس الوزراء آنذاك، وقد بادرني قائلا:

ـ أنا داخل لشفيق وأسأل عنك.

وقبل أن يكمل ما يريد أن يتفوه به، قطعت عليه الطريق، وأنا أعرف أنهم كانوا يبحثون عن أحد يتولى وزارة الشباب، قائلا:

ـ أرجو أن ترفض منصب نائب رئيس الوزراء الذي عرضوه عليك.

فأسقط في يده وقال لي:

ـ اتصل بي الدكتور عبد الجليل مصطفى والأستاذ حمدي قنديل وطلبوا مني هذا، لكن طلبك أنت يقع عندي محل اعتبار لأنني أحبك وأقدر صراحتك.

فقلت له:

ـ يا دكتور يحيى.. أنت كتبت في مذكراتك التي حملت عنوان «قصة حياة عادية» أنك رفضت منصبا في السبعينيات لأنك كنت تنظر إلى الصالح العام، وهذا يستوجب منك ألاّ تقبل الآن ما رفضته قبل أربعة عقود.

فقال بصوت غارق في الود والهدوء:

ـ هناك ضغوط تمارس عليَّ.

ودخل إلى شفيق وقبل المنصب ليخرج خاسرا بعد ذلك بشهور قليلة.

من هنا ذهبت إلى موعد مقابلة الفريق عنان وأنا حاسم مع نفسي احتمال أن يكون اللقاء متعلقا بشأن ما يطلبه شباب المنيا. وما إن دخلت إلى حجرة الاستقبال حتى تنهدت مستريحا، إذ وجدت هناك مجموعة من الكتاب والخبراء، فعرفت أن الأمر على النحو الأسهل والأفضل بالنسبة لي.

كان يحضر هذا اللقاء إلى جانب عنان اللواءان ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع للشئون القانونية وإسماعيل عتمان رئيس إدارة الشئون المعنوية، وكلاهما كان عضوا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وكالعادة أخذ عنان يشرح الموقف ويقدره، ويشكو من أداء الإعلام ويحمله مسئولية الكثير مما نحن فيه، وشعرت من كلامه كأنه أراد أن يردد ما كان يقوله نظام مبارك من أن هناك إنجازات على الأرض لكن الإعلام الرسمي يفشل في تصويرها للناس. ثم أخذ يسهب في الحديث عن دور الجيش في الثورة، وجال ببصره في المكان وحطه على الطاولة المستطيلة وقال:

ـ من هذا المكان صدر البيان الأول يوم ١٠ فبراير.

وبدأ يوضح أين كان يجلس المشير، وأين كان يجلس هو، ويبين كيف كانوا في هذه اللحظة متفقين على أن مصير مبارك قد حُسم في ظل إصرار الشعب على رحيله. واقتنعوا جميعا بأن الوقوف إلى جانب قائدهم الأعلى بات مستحيلا، وأن الثمن هو قتل الآلاف وتفكيك الجيش وتعريض البلاد لمخاطر محدقة.

وعرفنا في مستهل هذه الجلسة أنهم أقنعوا قائد الحرس الجمهوري، الذي يتلقى أوامر من مبارك مباشرة، بأن ينضم إليهم، ويتصرف بوصفه أحد قيادات الجيش وليس موظفا لدى رئيس يأفل نجمه ويتهاوى عرشه ويزداد انسداد الأفق أمامه.

كان الحاضرون ينصتون إلى هذا الكلام بإمعان ويقلبونه في رؤوسهم في محاولة للإجابة على السؤال الذي لا يزال يشغلنا: ما الذي جرى يوم ١٠ فبراير ٢٠١١م قبيل إصدار المجلس العسكري بيانه الأول وقبل تخلي مبارك عن الحكم بيوم واحد؟

مجموعة من المثقفين والكتاب والخبراء جلسوا في المكان ذاته الذي شهد الاجتماع الفارق الذي قطع على مبارك طريق الرجعة. كان من اليمين إلى اليسار، محمد الجوادي، رفعت لقوشة، عمار علي حسن، ضياء رشوان، مصطفى بكري، سعد هجرس، محمد سعيد إدريس، أحمد عز الدين، محمود مسلم.

لم يختر أحد منهم زميله في هذه الجلسة، إذ إن مدير مكتب عنان اتصل بكل واحد فيهم على حدة: وحدثه عن موعد للقاء الفريق. وكانت هذه هي الطريقة التي تعامل بها الجنرالات مع النخبة السياسية والفكرية منذ توليهم الحكم.

لا تفاوض جماعيا ...

لا اعتراف بأن أحدا له مكانه بين المدنيين ويمكن الحديث معه...

لا ندية في أي شيء...

ولا حتى اعتراف واضح بالشراكة المزعومة في الثورة...

الجنرالات يتكلمون مدافعين عن دورهم ووضعهم وموقفهم ومستقبلهم، أو ينصتون ويسجلون بأقلامهم على ورق أبيض ما يسمعونه من المثقفين دون أن تكون لديهم نية حقيقية في تنفيذ شيء، فهم ملتزمون بالتصور المبدئي الذي انطلقوا منه، وتم فيه تخفيض الثورة إلى مجرد انتفاضة، واختزال مطالب الشعب وأشواقه إلى العدل والحرية والكفاية في المسارات المحددة الصارمة التي وضعها العسكر لجريان المستقبل المنظور.

كان كل الحاضرين شهود على ما قلته في هذا الجلسة، فبعدها رأيت أنه لا جدوى من هذه اللقاءات، وشعرت أنني أديْتُ ما عليَّ وأرضيتُ ضميري. من هذه النقطة بدأت كلامي.

قلت للفريق عنان: جئتُ لأقول لكم ما أقوله في الفضائيات وأكتبه في الصحف وقد لا يكون لديكم وقت للاطلاع عليه.

فقال: تفضل.

فقلت من دون مواربة: «أنت لا شرعية لكم».

وهنا اكتست ملامح الفريق باندهاش وغضب مكتوم، لكنني فصلت ما أجملته:

- «حين تخلى مبارك عن سلطته وكلفكم بإدارة شئون البلاد كانت شرعيته قد سقطت، ولا يملك ما أعطاه لكم.

ولو افترضنا أن شرعيته كانت قائمة وقتها، فهذا معناه أن دستور ١٩٧١م كان قائما معه، وهو ينص على انتقال السلطة مؤقتا إلى رئيس مجلس الشعب، فإن كان البرلمان غير متواجد، لأي سبب، فتذهب إلى رئيس المحكمة الدستورية، ليفتح باب الترشح لانتخابات رئاسية».

وقبل أن يعلق على ما قلته دخلت في النقطة الثانية وكانت أيضا صعبة عليه، إذ قلت:

ـ «أعطاكم الشعب ثقته، فهتف في ميدان التحرير: الجيش والشعب إيد واحدة. وحين تنحى مبارك أقام الناس أكبر حفلة في تاريخ البشرية وهتفوا: بالجيش والشعب هنكمل المشوار. قدموا الجيش على الشعب، رغم أن الأول ملك الثاني بنص الدستور. كانت الثقة في المجلس العسكري كبيرة، لكنه للأسف يقود الآن الثورة المضادة».

لكن لماذا فعل العسكر هذا؟ لماذا وقفوا هذا الموقف من الثورة، فحاولوا احتواءها وتفريغها من مضمونها أو تحويلها تدريجيا إلى انقلاب ناعم؟

في الحقيقة فإنه في أوقات الغضب تنطق الألسنة بما خفى وانكتم، وكلما اقتربت ساعة الحسم انجلت الحقيقة. فمع اقتراب موعد تسليم السلطة إلى المدنيين، لم يعد هناك ما يمكن ألا يكون مجالا للثرثرة والنميمة والنقد اللاذع والفضح الزاعق، بعد أن كان الاقتراب منه قبل الثورة محرما ومجرما بأغلظ العقوبات وأوخم العواقب. والناس الذين تهامسوا عقب رحيل مبارك مباشرة عن المشروعات الاقتصادية الضخمة التي يديرها الجنرالات

ارتفعت أصواتهم وصارت صراخا يدوي في كل مكان، ولم يعد بوسع أحد أن يعيدهم مرة أخرى إلى الصمت.

إن هذا هو أحد الأسباب الحقيقية وراء المراوغة والتسويف والتباطؤ وتفريغ الثورة من مضمونها، مثلما كان السبب الأول لكراهية التوريث الذي قام على كتف شاب غرير انفتحت شهيته على بيع كل شيء تملكه الدولة، وكان قد اقترب من مشروعات الجيش وشركاته دون رادع. وهو السبب أيضا لوقوف كثيرين من رجال المال في بلادنا ووراء البحار ضد تقدم الثورة إلى الأمام مع شهوة اقتسام الغنائم والمنافع، التي تستعر بلا ضابط لها ولا رابط، ولا رقيب ولا حسيب.

إن الإجابة على سؤال: لماذا يكره المجلس العسكري الثورة؟ لم يكن من الواجب أن نقف بشأنها عند حدود التصورات القديمة التي ترى أن الجيوش بوصفها مؤسسات أمنية بيروقراطية في المقام الأول تكره الاضطراب والارتباك الذي يصاحب الثورات، بل كان من الضروري أن نبحث في اتجاه دفاع الجنرالات المستميت عن الثروات الطائلة الهائلة التي يديرونها.

هذه هي الحقيقة التي عرفها كثيرون وتهربوا من مواجهتها، أو فضلوا إرجاء الحديث عنها إلى حين، لكنني أشرت إليها عيانا بيانا في مقال لي وقت الأزمة، من منطلق إيماني بأنه من الصعب أن نفهم أي شيء أو نسعى في حل أي مشكلة تخص «المرحلة الانتقالية» أو الدستور أو انتخابات الرئاسة ومصير البرلمان دون أن نفتح هذا الملف بحكمة ووعي واقتدار.

وبعد أسابيع شكل المجلس العسكري، مجلسا استشاريا، لكنه كان شكليا وصوريا وبلا صلاحيات حقيقية. وطلبني أحد الضباط ليستفسر مني عما إذا كان من الممكن أن أقبل عضوية هذا المجلس، لكنني شكرته واعتذرت له بطريقة قاطعة.

وذات صباح طلبتني سيدة وقالت لي: معي لك دعوة من سيادة المشير طنطاوي لحضور احتفال رفع أكبر علم على أعلى سارية. وحاولت أن أعتذر لها في هدوء، لكنها حين ألحت وأشعرتني وكأن هذا تشريف، غضبت في وجهها وقلت لها: كان على المشير أن يفكر في عمل شيء مفيد للبلد بدلا من هذه التصرفات المظهرية التي لا مثيل لها سوى في الدول المرفهة التي تعاني من فراغ وتبحث عن أي شيء يلفت الانتباه إليها بين العالمين.

وباستثناء اللقاء مع السيسي والعصار، ثم مع عنان، لم يقع أي لقاء بيني وبين الجنرالات، اللهم إلا مكالمة هاتفية تلقيتها من اللواء العصار، وقت أن كان بعض الشباب مضربين عن الطعام في ميدان التحرير وعلى رأسهم الناشط السياسي محمد فوزي في يوليو ٢٠١١. فهذه الواقعة تصاعدت ووصلت إلى الدنيا بأسرها.

كنت متضامنا مع هؤلاء، وفوضوني أن أتحدث باسمهم، لكنني قلت لهم: لن يعبر عنكم خير منكم.

وعرفت بعدها أن البيت الأبيض اتصل بفوزي، لكنه قال وقتها، وكنت إلى جانبه، إن الثورة قد قامت من أجل تحرير القرار الوطني، وأنه لا يقبل أن

تتدخل الولايات المتحدة في قضيتهم، وأنهم يخاطبون ويحتمون بالشعب المصري العظيم وهو وحده القادر على نصرتهم. وعرف أعضاء المجلس العسكري هذا الأمر فتحركوا حيال الشباب بعد إهمال وإغفال.

ولما هاتفهم العصار ليحضروا إليه ويناقشوه في مطالبهم، اشترط بعضهم حضوري. وهاتفني هو وأبغلني بهذا وقال لي» إن الشباب يحبونك جدا» فقلت له: «لأنني أحبهم جدا».

ولما أكد أهمية وجودي في اللقاء، قلت له: للأسف أنا حاليا في مدينة المحلة. وكنت قد ذهبت إليها لحضور مؤتمر جماهيري عقدته القوى الثورية. فطلب مني أن أقنع الشباب بالذهاب إليه، فقلت لهم: هم ناضجون ويعرفون مصلحتهم، فقال لي: لكن لا يريدون أن يأتوا إلا وأنت معهم. فهاتفت فوزي وطلبت منه إن كان يريد أن يذهب إليهم فليذهب بشرط أن يتفق هو وزملائه على ما يطلبون.

وأثناء عودتي من المحلة في الواحدة صباحا هاتفني اللواء العصار، وقال لي: الشباب فضوا إضرابهم بعد أن أقنعناهم، وهم يتناولون حاليا العشاء معنا. فأرسلت رسالة إلى فوزي قلت له فيها: هاتفني فور أن ينتهي اللقاء. وفعل هذا عند الثانية صباحا، وجاءني على مقهى في شارع قصر العيني، فطلبت منه أن يحكي لي ما جرى بالتفاصيل، فراح يقص على مسامعي كل شيء. وأدركت من حكايته أن المجلس العسكري سيستغل اللقاء الذي قام بتصويره في حملة إعلامية سريعة، وهو ما جرى ففي اليوم التالي نشرت الصور في الجرائد للشباب وهم يتناولون العشاء.

أدركت هذا حين قال لي فوزي إن مصورا دخل ونحن نتناول الطعام وراح يلتقط الصور في تمهل، لكن العصار أمره قائلا: «بسرعة عشان تلحق المطبعة». وكان يقصد الطبعات الثالثة من الصحف القومية.

لذا قلت له: لا بد من إصدار بيان الآن باسم مجموعة المضربين عن الطعام تقصّون ما جرى بدقة قبل أن يتقوّل أحد عليكم، وينسب إليكم ما لم تقولوه أو تفعلوه، وبالفعل صدر بيان قبل أن تنبلج شمس الصباح. لكن البيان ولا الصور ولا اللقاء قد غير شيئا في المشهد الذي عاد إلى وتيرته ورتابته.

كانت علاقتي بهذه المجموعة من الشباب قد توثقت حين نظمت مؤتمرا بعنوان «الثورة أولا» وقت أن كان الانقسام قد بلغ أشده بين فريق «الدستور أولا» و«الانتخابات أولا».

كان المؤتمر تحت راية «مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط» التابع لوكالة أنباء الشرق الأوسط، الذي كنت رئيسه في هذه الأونة، وحضره ساسة كبار ومثقفين في البلد، وغطته أجهزة الإعلام بإفراط إلى درجة أن الاصطلاح شاع» الثورة أولا» ورفعت به لافتات في ميدان التحرير.

لكن الانقسام عاد من جديد في ظل لهاث الإخوان وراء الانتخابات، لأنهم الجاهزون لها وقد أعطتهم تعديلات اللجنة التي رأسها المستشار طارق البشري ميزة نسبية حين أعطت المنتخبين من مجلسي الشعب والشورى حق اختيار الجمعية التأسيسية للدستور، وبالتالي كانت عينهم على أن يضعوا هم الدستور، وهو ما تم بالفعل فيما بعد بعد صراعات وشجار وتفاصيل غاية في الملل والاستغراب.

مضي كل شيء في طريقه المرسوم بالنسبة للإخوان وساعدتهم القوى الثورية بحسن نية وقلة خبرة، حتى إنني قلت ذات يوم لقادة ٦ أبريل مثلكم مثل من يقذف نخلا بأحجار ثم يندفع ليجمع التمر، لكن الأحجار تعاجله وتسقط على رأسه وتدميه، وبينما هو لاهٍ في دمه يتقدم آخرون لم يدفعوا أي ثمن ويملأوا التمر في حجورهم وهم يبتسمون في خبث ومكر.

وكان مبارك قد مهد لهم كل شيء بغباء وسذاجة مستحكمة، من دون أن يدري. كان الظاهر أنه يلاحقهم ويطاردهم ويضيق عليهم، لكن الباطن أنه كان يخلق حال من التعاطف الشديد معهم. وقد كتبت مقالا بهذا المعنى في ١٣ يونيو من عام ٢٠٠٧ بجريدة «المصري اليوم» كان عنوانه: «هل يعمل مبارك لصالح الإخوان؟» تحدثت فيه عن هذا المعنى، وقلت أيضا إن قيام النظام بتهميش وتهشيم القوى المدنية، وإضعاف الأحزاب، وقتل البديل، وتجريف الحياة السياسية، سيلقي البلد ثمرة طيعة في حجر الإخوان حين يسقط النظام لأي سبب.

ونظرا لأهمية هذا الكلام أورده هنا كاملا، حتى يتبين للناس كيف كان مبارك يصم أذنيه ويمضي في طريقه سادرًا:

«سيذكر التاريخ، حين يتاح لمنصفين أن يكتبوه، أن الرئيس حسني مبارك كان النصير الأول لجماعة الإخوان المسلمين، رغم ما يبديه لها من كراهية ظاهرة، انعكست في إجراءات قسرية تتتابع من دون هوادة ضد الإخوان، ورغم ما يعلنه النظام من خطاب صارخ، يدوي في أسماعنا حتى

كدنا نصاب بالصمم، عن «مدنية الدولة» وعن «الجماعة المحظورة» وعن «الإصلاح السياسي» المتعثر والمتدرج، وعن «تقوية الأحزاب السياسية» المغلوبة علي أمرها.

فالرئيس مبارك جفف الحياة السياسية المصرية، حين ردم كل المنابع والمنابر الحقيقية للمشاركة الفعالة، وحول الأحزاب إلي "ديكور" بعد أن أوقف نموها بإجراءات التقييد الصارم التي نبتت على ضفاف قانون الطوارئ الممقوت. والرئيس مبارك يضغط على الإخوان من كل اتجاه حتي تحولوا في نظر الناس إلي "ضحايا" أو "استشهاديين سياسيين محتملين" فتعاطفوا معهم بقوة، وأضافوا إليهم كل رصيد يخسره النظام وحزبه الشائخ، ووجدوا فيهم "البديل" رغم أن مشروع الإخوان لم ينضج بعد.

فالوجوه السمجة التي تطل من شاشات التليفزيون الحكومي البائر، العاجز عن أي منافسة، لتسُبّ الإخوان وتهاجمهم بقسوة وضراوة، حببت الناس في الإخوان، بقدر كراهيتهم لأصحاب الحناجر الإعلامية المزيفة، المساقين بعصا طويلة مفضوحة تمتد من "لاظوغلي" إلي "ماسبيرو". ويطبق الناس مع هؤلاء المذيعين المتخشبين، الذين لا يتمتعون بأي شعبية ويزيدون من كراهية الجماهير للسلطة بقدر حنقها عليهم، المثل المعبر الذي يقول: "لو جاء العيب من أهل العيب فهو ليس عيبا".

والمحاكم العسكرية التي تتحفز دوما لمقاضاة الإخوان، جعلت الناس تتعاطف مع منطقهم الرافض لمحاكمة المدنيين أمام العسكر، وجعل قطاعات عريضة من النخبة تحمل بشدة علي النظام، من منطلق رفضها القاطع لهذا المبدأ في حد ذاته، ولإحساسها بنية السلطة المبيتة لافتراس الإخوان، بشكل سافر، يثير الحنق والاشمئزاز.

وعلي التوازي يعرقل النظام قيام أحزاب سياسية مدنية قوية في مصر، تعيد الإخوان إلي حجمهم الطبيعي، وتجعل بلادنا غنية بالرؤوس السياسية المتنافسة، والبدائل المتعددة. وهذه العرقلة المنهجية تحرث الأرض أمام الإخوان فيغرسون فيها نبتهم السياسي، ويعولون على أن يشتد عوده ويستوي على سوقه يوما، فيحصدون السلطة التي يرومونها منذ دخولهم معترك السياسة قبل نحو خمسة وسبعين عاما.

وقد بدأت بشائر هذا الحصاد تأتي، فصار الإخوان "المعارضة الرئيسية" و"القوة البارزة" في مصر، وبدوا في نظر العامة هم الطرفَ القادر على تحدي النظام، الخارج عن ترتيباته الديكورية، والصادق مع نفسه ومع الجماهير التي انتخبته. بل راح فريق من النخبة المصرية المثقفة يتحدث عن أن الإخوان يتمتعون بثلاث صفات تفتقدها السلطة، وهي "الشفافية" في مقابل فساد يزكم الأنوف، و"التنظيم" في مقابل تسيّب إداري فاضح، و"القدرة علي التعبئة والحشد" في مواجهة تراخي قدرة الحزب الحاكم علي التواصل مع الناس.

إن الطريق إلي تحجيم الإخوان لا يكون بمطاردتهم وملاحقتهم، ولا بتسخير إعلام متدني المهنية والحرفية في الهجوم الضاري عليهم، ولا بتسليط كتاب لاظوغلي لتشويههم، ولا بسن القوانين والتشريعات التي تضيق الخناق عليهم، ولا بتزوير الانتخابات، لكن عبر فتح شرايين الحياة السياسية المصرية، بتمكين الأحزاب السياسية الحقيقية من العمل، والسماح بقيام أحزاب مدنية أخري قادرة علي جذب الناس، ووجود مشروع سياسي يلتف حوله المصريون، كبيرهم وصغيرهم، غنيهم وفقيرهم. وفي الوقت

نفسه يجب منح الفرصة للإخوان أنفسهم ليتدربوا علي ممارسة السياسة تحت راية "مدنية".

فالحوار الذي أدي إلي "توبة" الجماعات التي حملت السلاح في وجه السلطة والمجتمع لن يفشل في إقناع جماعة تؤمن علي الأقل بالعمل السياسي السلمي بأن إقحام الدين في السياسة أمر يضر بالدين قبل أن يجور علي السياسة، وأنه ليس من المفيد لها أن تحصد السلطة وتترك أخلاق المصريين تتدني إلي هذه الدرجة الفاضحة الواضحة، وأن وظيفة الدين الأساسية هي تحقيق الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي والتراحم بين الناس وحضهم على عمارة الأرض حتى الرمق الأخير من حياة البشرية.

والخطوة الأولي لتصويب الحياة السياسية المصرية تكون بتخلي رئيس الجمهورية عن قيادة الحزب الوطني، ليصبح فوق كل الأحزاب، ووضع قواعد سليمة ومتماسكة ومستقرة ومتوافق عليها لدولة مدنية مصرية حقيقية، يتبعها إلغاء لجنة الأحزاب، وإطلاق حرية المصريين في المشاركة السياسية من خلال القنوات الطبيعية، وليس عبر المسجد أو الكنيسة. وعندها سيكون الإخوان مجرد جزء من كل، وليس البديل الوحيد للنظام، كما هو مطروح الآن. وعندها ستنجو مصر من الفخ الذي يضعها فريسة سهلة بين أنياب الطغاة والغلاة».

وقبل هذا المقال بثلاث سنوات، سبق أن قلت هذا الكلام في اجتماع بأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية في عام ٢٠٠٤، دعت إليه نخبةً من المفكرين والباحثين والخبراء لتسألهم: ما الذي يجب إصلاحه؟ وكيف نصلحه؟

اتصل بي يومها اللواء أحمد كمال رئيس مركز البحوث الاستراتيجية بالأكاديمية وقال لي: نحن نريد أن نستمع إلى مجموعة من أصحاب الفكر والرأي على أن يتوافر فيهم شرطان: الوطنية والاستقلالية.

وكان اتصاله هذا بناء على ترشيح من الدكتور عمرو الشوبكي، الذي قلت له: أليس الجيش تحت سيطرة مبارك، فما جدوى أن ينصتوا إلينا؟ لكنه كان له رأي آخر يومها مفاده أن الجيش مؤسسة وطنية في النهاية، وقد تتغير الظروف في أي لحظة، ومن المناسب أن يكون لديهم رأي وتصور بدلا من أن يتخبطوا.

وبناء على هذا الرأي ذهبت لمقابلة اللواء كمال، واصطحبني يومها إلى بيت المستشار طارق البشري، الذي كان قد اتصل به ليعرض عليه الأمر فأبدي موافقة مبدئية. واطمأن قلبي تماما حين قال البشري للواء كمال: أتلقى عشرات الدعوات لحضور فعاليات عن الإصلاح وأعتذر عنها جميعا، لكن حين يدعوني الجيش لمناقشة قضية الإصلاح فالأمر عندي مختلف، ولا يمكن إلا أن آخذ هذه الدعوة على محمل الجد، وأقبلها بلا تردد.

وكان اللواء كمال قد أوضح لي قبل أن أقبل المشاركة أن الجيش مغبون من التوريث ومتذمر مما تفعله شلة جمال مبارك في البلد، ولديه رغبة في الإنصات إلى أصوات وطنية، لاسيما أن النظام يتعرض لضغوط داخليه وخارجية تطلب الإصلاح، وبأي ثمن.

في الاجتماع الأول وجدت البشري ومحمد السيد سعيد ومحمود عبد

الفضيل وجميل مطر وعمرو الشوبكي وياسر علوي وانضم إلينا فيما بعد باحثون كثر، وفق الشرطين السابقين، منهم سامح راشد ومحمد العجاتي.

يومها تحدثت بمنتهى الصراحة عن الوضع غير المقبول لجمال مبارك، وتساءلت: بأي صفة يشارك في إدارة البلاد؟ وبأي صفة تتحكم والدته في وزارات ومؤسسات؟ واشتدت لهجتي، فوضع لواء من رئاسة الجمهورية كان يكتب كل ما يقال قلمه على الورق ونظر إلي قائلا: لاحظ يا دكتور أننا سنرفع تقريرا إلى الرئيس بهذا الاجتماع وكثير مما قلته من الصعب كتابته. فابتسمت وقلت له: أنا سأقول ما يرضي ضميري، وسيادتك تكتب ما تشاء.

ويومها طالبنا بإنهاء التوريث بتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وتعديل المواد ٧٦ و٧٧ من دستور ١٩٧١، بما يفتح الباب أمام انتخاب الرئيس وليس الاستفتاء على استمراره، ويحدد أمدَ بقائه في منصبه، بدلا من المدة المفتوحة التي تبقيه إلى نهاية أجله. وطلبنا كذلك محاربة الفساد ومحاسبة المجموعة المتحلّقة حول جمال مبارك، واتخاذ قرارات وإجراءات لصالح الطبقة الفقيرة في مصر، ووقف برنامج الخصخصة والتكيف الهيكلي. وطلبنا إلغاء قانون الطوارئ، والسماح للأحزاب السياسية من العمل بحرية في الشارع، بما يخلق بدائل "مدنية" للنظام الحاكم.

وقدم الباحثون والخبراء حينئذ تصورا متكاملا عن الإصلاح في كافة الاتجاهات، وأعد كل منهم ورقة حول ما اختار أن ينظر فيه ويقترح بشأنه، وكان نصيبي: إصلاح السلطة التشريعية.

عرفنا فيما بعد أن مبارك لم يأخذ الأمور على محمل الجدية حين تراجعت الضغوط الأمريكية عليه بشأن الإصلاح، لاسيما بعد أن استطاع أن يستخدم فزاعة الإخوان للغرب بتحرير المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ من التزوير والتزييف والتضييق تحت إشراف قضائي مما سمح للإخوان من حصد ٨٨ مقعدًا.

وأعادنا مبارك إلى الدائرة المفرغة...

وفي اللقاء مع العصار والسيسي عقب الثورة، ذكَرني الأول بأنه كان يحضر هذه اللقاءات، ولم أكن أعرفه يومها ولم أتذكره حين التقينا. وقال: لقد قدمتم أيامها تصورات مهمة لكن مبارك كان عنيدًا وبليدًا.

وكان رأيي فيه أنه كذلك، ولم يكن أحد يحتاج إلى جهد جهيد كي يكتشف هذه النقيصة، التي تأكدت لدي حين رأيته رؤى العين مرة واحدة في حياتي.

كنت في أحد فنادق الإسكندرية استعداد لحضور النسخة الثانية من "منتدى الإصلاح العربي" حين طلبتني موظفة في مكتبة الإسكندرية تسأل عن اسمي الرباعي، يومها أدركت أن مبارك أو نجله سيحضر الافتتاح.

هاتفت الدكتور خالد عزب مدير إدارة الإعلام لأستفسر؛ فأكد لي أن مبارك هو مَنْ سيحضر.

ذهبت في صباح اليوم التالي، مع الذاهبين، لأجد طابورا أمام المكتبة

وضابطا برتبة عقيد من الحرس الجمهوري يراجع الأسماء في كشف بيده. جاء الدور علي، فسألني عن اسمي، فقلت له؟ جال ببصره على السطور ثم قال: اسمك موجود، هات بطاقتك. فقلت له: ليست معي. فقال: جواز سفر أو رخصة قيادة.

فأجبته: ليس معي شيئا، سوى هذه البطاقة المعلقة في رقبتي بالاسم والمهنة وعنوان المنتدى، التي كانت موظفة المكتبة قد وزعتها علينا في بهو الفندق. فقال لي: إذا لن تدخل. فابتسمت وقلت له وأنا أخرج من الطابور: "مفيش مشكلة.. أروح أقعد على القهوة ساعة لحد ما يخلص وبعدين أرجع لحضور جلسات المنتدى". فنظر إلي مستغربا، وربما قارن بين استهانتي وبين الوجوه المكفهرة لأولئك الذين طلب منهم أن يتنحوا جانبا حين وجد أخطاء في الأسماء أو عدم مطابقة ما لديه في الكشف بما لديهم في بطاقات الهوية.

وبعد هذه النظرة السريعة التي لمحتُها وأنا أهم منصرفا قال: تعالى يا أستاذ. فعدت إليه: نعم. نظر إلى الناحية الأخرى، التي يتجمع فيها من سمح لهم بالدخول وقال: هل يعرفك أحد من هؤلاء؟ فأشرت إلى الدكتور ودودة بدران أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة والأمين العام لمنظمة المرأة العربية وقلت: الدكتور ودودة. فسألها على الفور: حضرتك تعرفي الأستاذ. فقالت: عمار علي حسن، من أنجب تلاميذي، فابتسم وقال لي: ادخل.

في الداخل تجولت في باحة المكتبة قبل أن أدخل إلى القاعة، ونادوا على

الناس من مفكرين ومثقفين وخبراء وأساتذة وساسة بالدخول فتزاحموا ووقفت جانبا إلى أن دخلت في اللحظة الأخيرة، لأجد الأماكن مشغولة إلا من ثلاثة كراسي في الصف الأخير، فجلست إلى جانب الأستاذ حسين عبد الرازق وزوجته الأستاذة فريدة النقاش.

ولما دخل مبارك وقف كل من في القاعة ما عدا ثلاثتنا، وحين كانوا يصفقون له، كنا لا نصفق. فقد كانت كراهيته قد بلغت مداها في نفسي، وما كنت أفعل شيئا غير مقتنع به.

يومها راقبت عينيْه اللتين تبحلقانِ في الوجوه والعيون بصفاقة واستعلاء، وأدركت أن ما هو فيه ليس ثباتا ولا صرامة إنما عناد وبلادة وغطرسة.

(٢٠)

لم أجلس مع العسكر فحسب، بل كنت مستعدا للجلوس مع أي طرف، لأؤدي ما علي من واجب. ومن هذا المنطلق جلست مع بعض رموز التيار السلفي.

فقبل شهرين من أول انتخابات برلمانية عقب الثورة هاتفني القيادي الإسلامي أسامة رشدي من لندن وقال لي: أريد أن أرتب لقاء بين قادة العمل السلفي في مصر وبين مجموعة من السياسيين والمفكرين المحسوبين على التيار المدني، وحدد أسماء مصطفى حجازي وعمرو الشوبكي وضياء رشوان وأنا معهم. وقال لي إنهم حديثو عهد بالسياسة ومن واجب العارفين بها فكرا وممارسة أن ينصحوهم، فهم وافد جديد على العمل العام، ونريد أن نصنع منهم قيمة مضافة إليه بدلا من أن يكونوا خصما منه، وأكد أن لديهم رغبة عميقة في فهم الأمور السياسية المباشرة وفي جوانبها العليا التي هجروها

من قبل، وكان كثيرا منهم يعتقدون أنها لا ولن تدخل في صلب اهتماماتهم أبدا.

واعتذر ضياء وذهب ثلاثتنا إلى الإسكندرية وجلسنا مع عدد من الشيوخ على رأسهم محمد إسماعيل المقدم وياسر برهامي، وهما قطبان سلفيّان كبيران، إلى جانب يسري حماد وكان معنا أسامة كامل وأسامة رشدي، وهما محسوبان على التيار الإسلامي العريض، وإن كانت بينهما وبين الفكر والفقه السلفي خلافات واختلافات في التأويل وليست في التنزيل.

في العموم كشف لي هذا اللقاء أن حوار الوجه للوجه بين المختلفين في الرأي والمسار السياسي كفيل بإزالة العديد من الأوهام المتبادلة التي يولدها الجفاء، وارتشاح الصور النمطية المغلوطة، التي جعلت السلفيّين ينظرون إلى المدنيين وكأنهم في خصومة عميقة وجارحة مع الدين، وهذا ليس صحيحا. وجعلت المدنيين يرون في السلفيين جماعة عصية على تحصيل الفهم والتطور والتجدد والتغيير.

يومها قلت لهم إن مجتمعنا يعاني من خواء روحي وتردي أخلاقي وأن جهد الدعاة والوعاظ لو اتجه إلى حض الناس على الإيمان واكتساب الفضائل والقيم الرفيعة؛ فإنه يقدم لبلادنا ما هو أعظم بكثير من ذلك الذي بوسعه أن يجود به لو خاض غمار العمل السياسي، لاسيما في هذه المرحلة التي تشهد ارتباكا شديدا، واستقطابا أيديولوجيا حادًا.

لكن كانت لشيوخ السلفيين وجهة نظر تستحق الإمعان، ويمكن

تفهمها، إذ رأوا أن حيازة مقاعد في البرلمان تحصنهم من عاديات الأيام. وقال برهامي وقتها: كانوا يأخذوننا من البيوت فجرا إلى الزنازين، ووجود تمثيل برلماني لنا يحمينا. وشرحنا لهم كيف أن السياسة هي المسئولة عن كل أنماط وأشكال التفرق والتمذهب طيلة تاريخ الإسلام، وقلنا لهم إن الدين لا غنى عنه للمجتمع، لكن خلطه بالسلطة يشكل خطرا داهما عليه، وأنكم إن مارستم السياسة ستتنازلون عن كثير مما تتمسكون به بوصفه «الشرع» الذي تسوقون الأدلة عليه طيلة الوقت. وحاولنا أن نذكرهم بأن الواقع يختلف كثيرا عما ورد في أضابير الكتب القديمة، وأن الفقه تأليف وتأويل استجابة لما كان يشغل الناس وقت إنتاجه، وما يشغلنا الآن يختلف عما أخذ بألباب السابقين وسيطر عليهم، ولا بد لنا من تجديد فارق يمس العصب والجوهر، ولا يكتفي بالقشور، فنحن نعرف عن زماننا أكثر مما يعرف السابقون، وهم رجال ونحن رجال.

وسألونا عن آرائنا في ترشيح حازم صلاح أبو اسماعيل لرئاسة الجمهورية، فقلت لهم إن مشكلته وإن ظننتم أن له شعبية كبيرة، تتمثل في الصورة الذهنية الراسخة في عقول المصريين عمن يتبوأ هذا المنصب الكبير، فصور الملك فاروق على الجدران أو في مخيلة كبار السن الذين عاصروه، وكذلك صور الرؤساء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك، ربما حفرت شكلا معينا في الأذهان عن هيئة الرئيس، وحازم رجل له هيئة مختلفة، لم يتعود المواطن البسيط أن يكون صاحبها في موقع الرئيس. فالعامل في المصنع، والفلاح في الحقل، والموظف في المكتب،

والتاجر في السوق، والسائر في الطريق، والأم عاملة وموظفة كانت أم مع أولادها في المنزل، تعودت أن ترى الرئيس هكذا، بلا لحية. وقد يختار أي من هؤلاء صاحب اللحية نائبا في البرلمان، أو وزيرا للأوقاف، ويرحبون به وزيرًا، لا بأس، ويستمعون إليه وينصتون حين يحدثهم في شؤون دينهم، أما أن يكون عليهم رئيسا، فهذه جديدة، ويحتاج تبين مدى قبولها إلى تدقيق، قائم على استطلاع علمي، وليس على عاطفة وحماس.

وقلت لهم: إلى جانب الهيئة، وقد يرى بعضكم أنها مسألة شكلية بالنسبة للناس وجوهرية بالنسبة لكم، فإن حازم بينه وبين الدعوة والوعظ لا شيء من حاجز ولا قيد ولا مسافة تذكر. فقد ألفها وتعود أنصاره عليه في هذا وألفوا جلوسه أمامهم على مقعد مرتفع عن الأرض قليلا وقد ارتدى جلبابا فضفاضا وفي يده مسبحة، لكن علاقته بالسياسة تمر بحدود سميكة ومسافات شاسعة، ويحتاج إلى جهد جهيد كي يقنع الملايين من خارج الكتلة السلفية بجدارته بمنصب رئيس الدولة، لاسيما في ظل هذه الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد، وفي مواجهة الخراب الكبير الذي خلفه نظام المخلوع.

وسألونا عن عيوبهم في السياسة، فقلت لهم وقتها: أنا عندي عشرة عيوب في السياسة، أما أنتم فلديكم سبعة، وسردتها عليهم بكل صراحة، وكما عنَّ لذهني وقتها أن يستنبطها ويستخلصها من تحليل تصورات السلفيين وتصرفاتهم، فتحدثت عن قلة الخبرة، والتفكير الأحادي، وفهم العالم من جانب ضيق، وخلط الدين بالسلطة بطريقة سافرة، والاعتماد على الخطاب التعبوي الدعائي، والكيد للخصوم بلا ورع.

وسمعوا هذا بكل ترحاب وفي إقبال جليّ، وبلا ميوعة تصم غيرهم، وانتهى اللقاء على أمل بتكراره، لكن هذا لم يجرِ. وخرجتُ بانطباع عام هو أن السلفيين لديهم رغبة وطموح إلى الإلمام بأمور السياسة لكنها ستغيرهم، شاءوا أم أَبَوْا، ونتمنى أن يكون تغييرا إلى الأحسن، نحو الدولة العصرية ذات الحكم المدني التي تقوم على القانون وتساوي بين المواطنين كافة في الحقوق والواجبات.

(٢١)

وبينما كانت هذه الجلسات تتم على أرضية وطنية، كانت جلسات أخرى تتم على أرضية أخرى. فقد كان المتآمرون كثر، ولا يقتصرون على من هم من بني جلدتنا بل كانت خيوط المؤامرة أكبر من ذلك وأوسع، وكان بعضها يتم في ركاب ضرورة مصالحة رجال نظام مبارك.

لم تنبع هذه القضية من فراغ، ولم تهبط فجأة على رؤوس من طرحوها، بل كانت جزءا من مخطط تصفية الثورة تماما، الذي تدبره أطراف في الداخل والخارج، من مصلحتها المباشرة ألاّ تكتمل ثورتنا فتنجح في بناء مجتمع قوي، ونظام سياسي ديمقراطي، وقدرات اقتصادية فائقة، تحقق لنا الاكتفاء الذاتي وتحرر قرارنا من الضغوط والإملاءات الخارجية.

ولنعد إلى الجملة المفصلية التي قالها عمر سليمان للذين جلسوا معه قبل

تنحي مبارك بأيام وهي: "إما أن تقبلوا ببقاء الرئيس في منصبه حتى نهاية فترة ولايته في سبتمبر ٢٠١١م وإما الانقلاب العسكري". لكن الناس في الشوارع لم تقبل ببقاء مبارك، وحين خاطبها هو نفسه بهذا قبل تنحيه بيوم واحد رفعوا له الأحذية في التحرير، وكذلك لنائبه التي فعل كل ما في وسعه من أجل بقاء صديقه في الحكم دون جدوى.

إلا أن مبارك لم يرحل خالي الوفاض، بل أخذ معه صندوق أسرار يحمله على مدار خمسة وثلاثين عاما تقريبا، منذ أن كان نائبا للسادات، ويراكم فيه أوراقا ومستندات ووثائق ومعلومات وقوائم أسماء في مصر والمنطقة العربية، تخص صغارا وكبارا، يشكلون في مجموعهم شبكة ذات صلات حميمة بالولايات المتحدة وإسرائيل.

كما رحل مبارك بفعل ثورة تدرك واشنطن ودول غربية عدة أن نجاحها سيخرج مصر من فلك التبعية، وسيؤثر على الكثير من المفاهيم السائدة والعلاقات الاجتماعية والسياسية في الغرب ذاته حسبما ذهب آلان وودز وفريد ويستون في كتيّب لهما عنوانه "الثورة المصرية" صدر قبل شهور. كما سيؤدي نجاح القوى المدنية في إنتاج "النموذج الديمقراطي" إلى هز عروش في الخليج، حين يتم تصدير ثورتنا طواعية إلى هناك. والأثر ذاته، مع اختلاف النموذج، يحدثه تمكين مشروع جماعة الإخوان، ونزوعه تلقائيا إلى تعزيز التواصل مع "إخوان الخليج" وتحفيزهم على التمرد ضد الأسر الحاكمة هناك.

لهذا السبب نفهم قيام الولايات المتحدة، التي تربطها علاقات عميقة بدول الخليج كافة، بتغيير سفيرتها في القاهرة لتحل محلها أخرى اسمها آن باترسون التي خدمت في باكستان وكانت لها خبرة عميقة في تفتيت جماعات وتنظيمات "الإسلام السياسي" واحتوائها وصنع توافق بينها وبين العسكر والقوى التقليدية الراسخة للنظام الحاكم لبناء تحالف يضمن صيانة مصالح أمريكا.

هل هذه السفيرة جاءت لتجلس على مكتب وثير في قلعة "جاردن سيتي" وتتابع الأفلام المصرية القديمة؟.

بالقطع لا، فهذه السيدة المحنكة يقظة مفتوحة العينين، تفكر وتدبر، ومعها خبراء ومختصون، وحولها مساعدون ومعاونون، وفي يدها خطط ورهن إشارتها رجال وأموال وإعلام.

وهذا ليس محض تكهنات أو تخمينات ولا توقعات وإن كانت كل هذه الظنون والشكوك والتصورات تقود إلى النتيجة ذاتها. لكن ما أذكره هنا هو نتاج معلومات، يلزمني ميثاق الشرف الصحفي أن أحتفظ لنفسي بمصادرها، تبين أن هذه السفيرة تعقد اجتماعات متوالية مع ممثلين لقوى سياسية، قديمة وجديدة، وتطرح عليهم قضية المصالحة، وتشرح لهم كيف أن الولايات المتحدة معنية بوجود "نظام حكم صديق" في رحلة بحث متواصلة عن "كنز استراتيجي آخر"، أو المحافظة على نظام مبارك بدونه. وهذه هي الرؤية التي عبرت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية نفسها يوم ٢٣

مارس ٢٠١٢م حين قالت إن بلادها "لن تضغط على مصر من أجل التحول الديمقراطي وإن كانت معنية بانتقال السلطة"، فيما قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر: "خروج المجلس العسكري من السياسة لن يكون كاملا".

أحد هذه الاجتماعات حضره رجلا أعمال من شلة جمال مبارك، إلى جانب قيادي بالحزب الوطني المنحل، ومسئول كبير متقاعد ينتمي إلى جهة سيادية، وأحد قيادات الصف الثاني من جماعة الإخوان، وكتاب وصحفيين. وظهر فيه أن السفيرة الأمريكية تَعني بـ"المصالحة" عدمَ المساس بمبارك ونجليه، بينما كان القيادي الإخواني يعني بها "الخروج الأمن لجنرالات الجيش" وكان رجلا الأعمال والقيادي بالحزب المنحل يهتمان ليس فقط بإنقاذ المخلوع وأسرته وأركان سلطته إنما أيضا بالعودة إلى الحياة السياسية عبر حزب جديد يرأسه واحد من رموز أمانة السياسات المنهارة، ستضخ في خدمته أموال طائلة.

وراهَن هؤلاء حسبَ ما ذكروه في اجتماع آخر، لم يحضره القيادي الإخواني بالطبع، على نزيف مصداقية الإخوان والسلفيين في الشارع، مع استمرار التيار المدني على تشرذمه، وتصاعد الأزمات الاقتصادية وضغطها على أعصاب المجتمع حتى تنفجر الأوضاع، وعندها لن يجد الناس أمامهم سوى مؤسسات وقوى نظام مبارك، الذي لم يسقط بعد، فيسلمونه قيادهم طائعين، بعد أن أتت خطة شيطنة الثورة ثمارها، فوهنت الإرادة الجماعية، وتراخت العزيمة الشعبية، ولو مؤقتا، وانشغل الناس بتحصيل ما يدفعونه

ليأكلوا ويشربوا ويأمنوا، وانغمس قطاع عريض منهم في التفاصيل الصغيرة للحياة القاسية التي تجري بلا هوادة، وتفرض قوانينها الذاتية على الجميع.

واستند هؤلاء على أن رجال مبارك لا يزالوا متحكمين في مفاصل الدولة المصرية، وفي أيديهم "القوة الصلبة" كاملة حيث السلاح والإمكانات الاقتصادية والشبكات الاجتماعية والموارد البشرية علاوة على الأجهزة الأمنية والبيروقراطية وأجهزة الحكم المحلي وكثير من منابر الإعلام.

كان من الطبيعي أن يتم إفشال هذه الخطة مع زيادة الوعي بحجم المؤامرة وتكشفت خيوطها، ومراجعة القوى الثورية لبعض مواقفها ونقدها لنفسها وعملها على تفادي أخطائها. والتاريخ علمنا أن القوة الحقيقية في يد الشعب وأن إرادته فوق التدابير الخسيسة والمؤامرات الدنيئة، وأنه سينتصر في النهاية.

لكن الأمريكان كان معهم البديل، والإخوان كانوا جاهزين، ليوفروه سريعا وبطريقة آمنة. ولذا وضع الأمريكان كل ثقتهم فيهم، بعد أن ترسخت الخيوط الواصلة بينهم منذ عام ٢٠٠٨م تحديدًا. وقد حكى له مفكر لبناني بارز مقرب من جبهة ١٤ آذار، ذات الصلة القوية بالأمريكيين، أن اتصالاتٍ مستمرةً بدأت عام ٢٠٠٤م بين الإخوان والأمريكان، لكنها بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨م، حين التقى رجال من التنظيم الدولي للجماعة مع أمريكيين في العاصمة اليونانية أثينا لترتيب مرحلة ما بعد مبارك، إن تعثر التوريث، أو قامت انتفاضة شعبية ضده.

وقال لي إن الأمريكيين كانوا يعتقدون أن توريث الحكم لن يمر في مصر، ولذا لم يبدوا أي تأييد لهذه الخطوة رغم إلحاح مبارك عليهم في هذا الشأن بإذلال، وهي مسألة أتى على ذكرها أمامي ذات مرة الدكتور سعد الدين إبراهيم حين كان مبتعدا عن مصر فيما يشبه المنفى الاختياري خوفا من أحكام بالسجن تنتظره.

ففي عام ٢٠٠٨ كنت في زيارة للأردن لحضور مؤتمر علمي ووجدتُه هناك وطلب مني أن أجلس معه عقب انتهاء الجلسة، يومها عاتبته على ما نسب إليه من تحريض للولايات المتحدة على قطع المعونات عن مصر، وطلبتُ منه أن يعود إلى بلاده حتى لو سُجن، لاسيما بعد أن قال لي: السجن أهون عندي من المنفى. وترامى الحديث حتى وصل إلى قضية التوريث، فقال لي إنه حين قابل جورج بوش في براغ أَسَرَّ إليه الرئيس الأمريكي بأن مبارك طلب منه أربع مرات تأييد التوريث، مرتين بصيغة تحمل قدرًا من التحايل والمواراة، ومرتين بشكل مباشر وجليّ، لكن بوش تبرّم، وأبدى حذره من تأييد مبارك في هذا الاتجاه، لكنه قال له: إن تمكن نجلك من أن يأتي بانتخابات حرة فلن يكون لدينا مانع، وفي ركاب هذا عَدَّل مبارك المادة ٧٦ من الدستور، بما فتح الباب لأول مرة أمام اختيار رئيس مصر بالانتخاب المباشر من الشعب، وليس عبر الاستفتاء كما كان متبعا من قبل.

كانت تقديرات الأمريكان هي أن التوريث لن يمر على الأرجح، ولذا كان عليهم أن يبحثوا عن بديل، وكان أمامهم طريقان، الجيش والإخوان. وقد وقفوا إلى جانب الجيش عقب اندلاع الثورة، وأيدوه في التخلص من مبارك،

حتى لا تقع البلاد في فوضى، دون أن يفقدوا اتصالاتهم بالإخوان التي ترجمتها الزيارات المتكررة لمسئولين ودبلوماسيين أمريكيين إلى المقر العام للجماعة بالمقطم، وانفتحت قناة وسيعة بين خيرت الشاطر والأمريكان، أهلته أن يساعدهم في تهريب متهميهم في قضية المنظمات الأجنبية، بما دفع جون ماكين، المرشح الجمهوري ضد أوباما في انتخابات ٢٠٠٨م، أن يشكر الشاطر بالاسم.

لكن تعثر الجيش في إدارة البلاد، وخروج مظاهرات تهتف بسقوط العسكر، جعل الأمريكيين يلقون بثقلهم وراء الإخوان مستندين إلى ما رتبوه سويا طيلة السنوات التي خلت. وتشير دلائل عديدة وإجراءات وقعت بالفعل إلى أن الإخوان ربما قدموا تطمينات قوية لواشنطن حول معاهدة السلام مع إسرائيل، وتأمين الممر الملاحي في قناة السويس، واستمرار العلاقات مع الولايات المتحدة على حالها كما كانت أيام مبارك، ولجم التنظيمات الإرهابية والجماعات السلفية واحتوائها، وعدم التقدم ولو متر واحد في العلاقات مع إيران، والانحياز إلى المشروع الخليجي في تكتيل العالم السني لمواجهة الشيعة في المنطقة.

وفي شهر أكتوبر من ٢٠١٢م كنت في زيارة لتركيا لحضور مؤتمر علمي أيضا، وقابلت هناك باحثا معروفا في العلوم السياسية، يساعد صناع القرار بوزارة الخارجية، وقال لي إن التصور الأمريكي هو أن يصل الإخوان إلى الحكم في سوريا وربما الأردن لتشرف كبرى الجماعات الإسلامية في العالم، على إنجاز اتفاق نهائي مع إسرائيل، بعد أن كانت تناصبها العداء وتؤمن بضرورة تحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

وبالطبع فإن علاقة الإخوان بالأمريكان ليست مسألة ثابتة، إنما هي مقرونة بعدة أمور، أولها أن يمسك الإخوان بزمام الأمور ويخلقوا استقرارا وهيمنة على المجتمع، وثانيها أن تستمر مصر في علاقاتها بالولايات المتحدة، علاقة التابع بالمتبوع، فلا كفاية ولا استقلال للقرار الوطني، وثالثها أن يستمر السلام مع إسرائيل بل يتعزز، ورابعها أن يتم تقويض جذور الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية.

وقد سوّق الإخوان أنفسهم للأمريكيين بأنهم الطرف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في مصر، وأن المعارضة متشرذمة وضعيفة ولا أرضية لها في الشارع، وصدّقهم الأمريكيون لاسيما في ظل نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية، ولذا فإن أول ما أقلق الإخوان من نتائج المرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور هو أن معارضيهم أظهروا قدرة على التحدي، لاسيما بعد المظاهرات العارمة التي زحفت إلى قصر الاتحادية.

ولا يتعظ الإخوان في هذا مما جرى لحسني مبارك، ولا يريدون أن يدركوا المقولة المصرية الأصيلة: "اللي متغطي بالأمريكان عريان".

(٢٢)

من التجارب التي عشتها وانخرطت فيها بكل كياني، محاولةُ التوحيد بين المرشحين الثوريين للرئاسة، وهي مهمة لو كتب لها النجاح لتغيرت أمور كثيرة، وبشكل جذري.

لم تكن فكرة «لجنة المائة» فكرتي، لكنني أخلصت لها على قدر استطاعتي. ولم تكن في البداية تكوينا من مائة شخصية وطنية، لكنها اتسعت هكذا، وبلغت هذا الحد، مثل ما اتسعت فكرتها من محاولة إيجاد ظهير من شخصيات تنتمي إلى التيار اليساري والليبرالي يسند الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في معركته بانتخابات الرئاسة إلى حوار وطني جاد وعميق ومنفتح، غير متحيز لأحد من المرشحين، إلا بقدر ما يتوافق وضعه مع معايير صارمة وجادة وجلية وضعتها اللجنة، ومنها ألا يكون المرشح منتميا بأي حال من الأحوال إلى نظام مبارك، وأن يكون من التيار الثوري، ويتمتع

بحسن سمعة وكفاءة ونزاهة وقدرة على الإدارة، وأن تكون حظوظه وافرة في سباق الرئاسة، وأن يقبل العمل مع فريق رئاسي يمثل كل ألوان الطيف السياسي.

بدأت الفكرة تحت عنوان «المشروع الرئاسي للثورة» وعقب اجتماع بشأنها ضم رموزا وطنية من مختلف التيارات السياسية والخلفيات المهنية، تم الانتهاء إلى جملة من المعايير يجب توافرها في المرشح الرئاسي الذي سيقف كل هؤلاء خلفه هي:

١ـ القبول الشعبي العام.
٢ ـ تبني مطالب الثورة وأهدافها كاملة غير منقوصة.
٣ ـ الاستعصاء على الاستقطاب نحو أي تيار سياسي.
٤ ـ التاريخ الوطني النضالي المشرف.
٥ ـ المحافظة على الثوابت الوطنية محليا وإقليميا ودوليا.
٦ـ طهارة اليد والنزاهة وحسن السمعة.
٧ ـ ألا يكون من النظام السابق أو تعاون معه، وألا يكون من العسكريين.
٨ ـ أن يقبل المشاركة في تعديل برنامجه بما يخدم الوطن.
٩ ـ أن يحسن إدارة جملته الانتخابية، ويكون صاحب حظوظ وافرة في المنافسة القوية على منصب الرئاسة.
١٠ ـ أن يكون خطابه متفاعلا بشكل إيجابي مع التيار الاجتماعي الرئيسي، بما يمكنه من لم شمل المصريين.
١١ ـ القدرة على إدارة العمل العام والفهم العميق للظروف التي تمر بها البلاد، ومتطلبات مصر في المرحلة المقبلة.

وفضلا عن تشكيل لجان للاتصال والإعلام، والتنسيق، واستطلاع الرأي، قررت المجموعة تشكيل لجان أخرى لـ«التجوال على كل محافظات الجمهورية» و«وضع تصور وبرنامج يحقق مطالب الشعب» و«خبراء» لتقدير موقف وفرص كل المرشحين من تخصصات عديدة منها الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد والإعلام وعلم النفس والإحصاء، علاوة على تحديد اختصاصات نائب الرئيس، ويلتزم الرئيس بها.

واتفق المشاركون على أن يتبرعوا من مالهم الخاص لتمويل اجتماعات المجموعة وجولاتها في مختلف المحافظات، على أن تعمل المجموعة على بناء فريق عمل دائم إلى ما بعد الانتخابات يسعى لتكوين تيار سياسي بديل لمصر المستقبل.

الفكرة جاء بها إليّ ذات يوم المهندس حامد الدفراوي المنشق على جماعة الإخوان، أو بمعنى أدق المتخاصم مع التنظيميّين داخل الجماعة أو من انحرفوا بها بعيدا عن أفكار مؤسسها حسن البنا، حين قال لي في اتصال هاتفي: نريد أن نكون مجموعة من الشخصيات والقامات الوطنية المشهودة لها بالنزاهة وذات الصيت الذائع لمواجهة مرشحي النظام السابق.

وكنت أعرفه جيدا يوم أن جاء إلى مكتبي عقب تنحي حسني مبارك بأسابيع قليلة ليعرض علي أن انضم إلى قيادات الحزب الذي يكونه الداعية عمرو خالد، واعتذرت له يومها.

وحين التقينا وجدت أن فكرته لا تزيد عن تجميع منتمين إلى التيار

اليساري والليبرالي خلف أبو الفتوح. كان اللقاء في «مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية» بحضور مديره الصديق الأستاذ عبد الخالق فاروق الخبير الاقتصادي المعروف. وحين تجاذبنا أطراف الحديث حول الفكرة، وقلبناها على وجوهها، استقر بنا الحال أن نوسعها، عبر فتح باب للحوار مع المرشحين الآخرين، وكنا نقصد، حمدين صباحي وأبو العز الحريري وهشام البسطويسي وخالد علي.

في تلك الأونة كان الإخوان يقولون إنهم لن يقدموا مرشحا لانتخابات الرئاسة، وحتى حين تقدم خيرت الشاطر فيما بعد، وخرج لأسباب قانونية فدخل مكانه محمد مرسي، لم يكن في حسبان أي من أعضاء اللجنة مد الحوار أو محاولة التوافق والتوفيق إلى ساحة الإخوان، التي أخذت تتصرف كجماعة مكتفية بذاتها، ساعية بقوة ودأب وصرامة نحو السلطة دون اعتبار لمبدأهم القديم: «المشاركة لا المغالبة». كما كان بعضنا يرى أن سيطرة القطبيّين على الإخوان وتهميش الإصلاحيّين، يبعدهم بقدر ما عن صلب وعين فكرة «التيار الرئيسي» التي تعمل تحت طائلتها ووفق مقضياتها «لجنة المائة».

وإزاء هذا، وكذلك سعي بعض رجال النظام القديم للعودة إلى سدة الحكم، كان لا بد أن نفعل شيئا، على قدر استطاعتنا. وكتبت يومها على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» عبارة رأيت أنها قد تجيب على أسئلة أتلقاها ليل نهار:

«سألني كثيرون عن الرئيس المقبل، وأود أن أطمئن الجميع أن هناك شخصيات في هذا البلد العظيم، لي شرف أن أكون من بينها، لا تكتفي بالفرجة على المشهد من بعيد، بل تعكف منذ مدة في لقاءات متواصلة، على بناء مشروع رئاسي لدخول الانتخابات المقبلة، ثم مواصلة الطريق إلى النهاية...

لست مخولا للإفصاح عن مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، فقط أردت أن أرد على كثيرين يقولون لنا: افعلوا ما هو بعد الكلام ولا تتركوا الساحة خالية للعابثين».

وعقدنا خمسة اجتماعات تحضيرية بمقر مركز النيل، أيام ١٧ و٢٠ و٢٦ من فبراير و١٠ و١٢ مارس سنة ٢٠١١م، أعقبها التئام «لجنة المائة» التي عقدت بدورها، وبكامل هيئتها، ثلاث اجتماعات الأول في مركز النيل، والثاني بفندق «جراند حياة» والثالث بقاعة مركز المؤتمرات بجامعة الأزهر. كما انعقدت بالتوازي مع هذه الاجتماعات أربع جلسات لـ«لجان الخبراء» رمت إلى تقويم الحظوظ الانتخابية لكافة المرشحين، وصياغة «تقدير موقف نهائي» حول الأوزان النسبة المتصوَّرة. كما قامت لجنة الاتصال بالجلوس لمرات عدة مع ممثلين للحملات الانتخابية للمرشحين بساقية الصاوي، ومقر الجمعية الوطنية للتغيير، وأماكن أخرى.

وحاولت أن أصور الموقف برمته للرأي العام في عبارة تقول: «حين يقف «نسر» حمدين صباحي على «شجرة» خالد علي وعنقه محاط بـ«ساعة»

البسطاويسي ثم يرمي بصره بـ«نظارة» الحريري» نحو «حصان» أبو الفتوح الذي يلتقط أنفاسه تحت الظلال الوارفة، فإن القافلة يمكن أن تكمل الرحلة، وتصل إلى المحطة التي نتمناها جميعا».

كنا نعمل بإخلاص وتفان شديدين، وندرك أنها اللحظة التاريخية التي يمكن فيها أن ننقذ ما تبقى من الثورة، عبر الإتيان بمرشح ثوري ليجلس في كرسي الرئيس ويغير كل شيء وفق شعارات الثورة ومبادئها، وعلى أشواق الناس إلى العدل والكفاية واستقلال القرار الوطني والحرية والكرامة والعيش المشترك، لكننا كلما جلسنا نتحدث أو تحركنا لنؤثر اصطدمنا بالعقبة الرئيسية وهي ضرورة أن يتوافق من قصدناهم بما بدأنا وما نفعله.

وكنا نعرف، كأعضاء للجنة، صعوبة ما نحن مقدمين عليه، ليس لشيء سوى لأن فضيلة «إنكار الذات» باتت شيئا عزيز المنال في حياتنا السياسية، وهي آفة عانينا منها كثيرا قبل الثورة، واستمرت أعراضها المؤذية بعد أن نزلت الملايين إلى الشوارع، وكأن الشعب لم يعلم هؤلاء شيئا من تجرده وتضحيته ورغبته العارمة والجارفة في التغيير.

وبدأت لحظة الحقيقة، ألا وهي مصارحة المرشحين الأوفر حظا وهما عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي بضرورة أن يتنازل أحدهما للآخر، ويعلن أنه سيعينه نائبا له حال فوزه، ويخوض الانتخابات بفريق رئاسي أمام الناس، يعرفون أسماء أعضائه، وينتخبون المرشح الذي يعتلى هذا الفريق على أنه «مرشح الثورة».

كانت لجنة الاتصال قد أدت دورها، فاستطلعت رأي صباحي، وأبلغني أحد أعضائها الخبير الاقتصادي القدير د. أحمد النجار بموافقة صباحي على التنازل إن رأت «لجنة المائة» أن أبو الفتوح هو الأوفر حظا، وهي مسألة كانت لا تحتاج إلى برهان وقت أن بدأنا العمل. كان أبو الفتوح حقا له رصيد كبير في الشارع، وانعكس هذا في تقديرات لجنة الخبراء التي شكلناها، وراحت تدرس فرص المرشحين وفق معايير ومؤشرات وقياسات علمية.

أما أبو الفتوح فقد تصرف طيلة الوقت على أنه ليس في حاجة إلى أحد من المرشحين الأخرين، وقال المقربون منه: هو لا يريد أن يلزم نفسه بأحد، خوفا من أن يؤثر هذا سلبا على فرصه، متكئا بالفعل على أن قانون الانتخاب لا يسمح بالتصويت على اثنين (رئيس ونائب) في ورقة واحدة. وكنا نحن نعرف هذا بالطبع، لكن ما أردناه هو أن يكون هذا الأمر معلنا في الواقع وعلى رؤوس الأشهاد وأمام الشعب، وتقوم الدعاية الانتخابية بتكريس هذا التوجه في الأذهان باعتباره طريق الثورة، ويذهب الناس إلى صناديق الانتخاب، وذلك الأمر في يقينهم، ويصوتون له عن قناعة.

لم نكن واهمين، إذ إن نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية أكدت أهمية وواقعية ما كنا نفعله، فأبو الفتوح وصباحي والمرشحين الأخرين الذين كنا نتحاور معهم حصلوا تقريبا على ضعف ما حصل عليه من ذهبَا إلى الجولة الثانية، وهما محمد مرسي وأحمد شفيق. وهذا معناه أن التوحُّد بين من قصدناهم كان يعني أن أحدهما سيذهب مباشرة إلى الجولة الثانية، وربما كان الأمر قد انحسم من الجولة الأولى، وحتى لو لم يكن

كذلك فإن تحليل نتائج الجولة الثانية تعني بوضوح ودون مواربة أن أيا من أبو الفتوح أو صباحي كان سيربح، ويجنب المصريين الاكتئاب الذي عاشوه أسابيع حين وضعتهم الأقدار في الاختيار بين سيء وأسوأ.

في البداية ذهبت مع وفد من لجنة المائة إلى أبو الفتوح لنقابله في بيته بالتجمع الخامس، فجاء إلينا منهكا مما بذله طيلة الشهور الفائتة من جهد في حملة انتخابية اشتد أُوراها، لاسيما بعد أن دخل خيرت الشاطر إلى غمار السباق، محمولا على أعناق الإخوان، وهو الذي بينه وبين أبو الفتوح ما صنع الحداد.

قال أبو الفتوح يومها إنه يتابع عمل اللجنة بامتنان، ويرجو لها التوفيق في مهمته الوطنية، وبدا لنا يومها عارفا بما يدور داخل الاجتماعات، لاسيما ما يتعلق بالتقديرات التي وضعته في المرتبة الأولى بين المرشحين الخمسة الذين قصدناهم.

لكن امتنان أبو الفتوح لم يُترجم لنا في المسار الذي حددناه، إذ كان قد اتخذ قراره بتحديد ما أسماه «فريقه الرئاسي»، ولم يعد يحتاج من لجنتنا سوى أن تعلن تأييدها له منفردا، باعتباره الأوفر حظا، أو المرشح التوافقي المستكفي. بالطبع هو لم يقل هذا صراحة، لكن أوحى به. وبان الأمر جليا حين سألنا: هل تضعون حازم أبو إسماعيل ضمن الفريق الرئاسي؟.

كان السؤال مفاجئا. فأبو الفتوح الذي يطرح نفسه باعتباره الوجهَ الحديث المتمدين للحركة الإسلامية المسيسة، والرجل المتناغم مع التيار

الرئيسي أو ثقافة الشارع وقيمه وتوجهاته واعتدال تدينه ووسطيته، يسألنا عن وضع أبو إسماعيل الأقرب إلى «السلفية الجهادية» المخاصم لكثير مما عليه الناس، ويراه جاهلية، ويعرض طيلة الليل والنهار على شاشات التلفزيون في حوارات متتابعة ما يخيف المثقفين والسياسيين اليساريين والليبراليين أو يثير تهكمهم واشمئزازهم، بما لا يروق لعوام الناس ممن يبتعدون بتدينهم عن التنطع والتشدد والغلو والإفراط.

قلت له: لكن حازم يقع خارج المسار الذي نتحدث عنه، وهكذا قال له صديقي الخبير الإعلامي ياسر عبد العزيز. وهز كل من حامد الدفراوي وسليمان سليمان رجل الأعمال المصري الذي يعيش في أوروبا ويميل إلى التيار الإسلامي رأسيهما موافقين على الكلام، إلا أن الرجل كان يقدر الكتلة الانتخابية الكبيرة حول أبو إسماعيل، ويرى أنه من غير المستساغ أن يفقدها، ويتركها لغريمه خيرت الشاطر، الذي بدأ في محاولة جذب السلفيين إليه.

وقلت لـ«أبو الفتوح»: إن اقترابك من حازم سيفقدك أصوات التيار المدني والمسيحيين والكثير من الناس العاديين الذي ينظرون إليك باعتبارك تمثل التدين الوسطى، وأولئك الذين يعولون عليك في تعديل المسار الذي تسلكه جماعة الإخوان بعد أن اختطفها التنظيميون والقطبيون والمتسلفون. وهؤلاء المناصرون لك الآن أكبر بكثير مما لدى حازم، الذي يبدو ظاهرة إعلامية أكثر من كونه حقيقة راسخة على الأرض. كما أن كبار السلفيين قد لا ينجحون في إقناع قواعدهم بك، لاسيما إنهم ينظرون إليك باعتبارك

«منفتحا أكثر من اللازم»، أو بمعنى أدق: أنت في وجهة نظرهم لا تعطي الشرع، كما يدركونه ويستقر في أذهانهم، وزنَه اللازم في خطابك السياسي.

وحين جاء الحديث عن صباحي، بدا أبو الفتوح متخوفا من أن يؤثر التحالف مع مرشح ناصري ذي ميول يسارية على موقف السلفيين منه، وكذلك بعض قطاعات داخل الإخوان تربّت على مخاصمة مشروع جمال عبد الناصر وشخصه وتوجهه. وبدا وقتها أن أبو الفتوح يقدر أن جمهور صباحي لن يضيف إليه الكثير. ولم يكن تقدير أبو الفتوح وقتها خاطئ، وقد تكون قد وصلته ما رأته لجنة الخبراء من أن الكتلة التي قد تصوت لصباحي لن تزيد على مليون ونصف، واعتبر أن هذا الرقم أقل بكثير مما يحصل عليه إن تحالف مع السلفيين. لكن بالطبع لم تصله، أو لم يقتنع بالتغير الهائل الذي حدث لصالح صباحي، وهو ما رأته اللجنة، ورصده مركز النيل في استطلاعاته بعد ذلك بأسابيع قليلة. وربما كان أبو الفتوح يعطي أكثر وزنا لاستطلاعات الرأي التي كان يقوم بها مركز «بصيرة» ومركز «الأهرام» والتي كانت تضع صباحي في موضع متأخر.

وهكذا خرجنا من عنده ونحن مقتنعون بأن الرجل يتعامل مع لجنة المائة باعتبارها تجمع من المثقفين والشخصيات العامة التي إن أعلنت وقوفها خلفه ستعطيه دفعة وزخما يعزز فرصه، وهي الفكرة التي كانت تختمر في أذهان المقربين من أبو الفتوح داخل اللجنة، إلى درجة أن أحدهم هاتفني في وقت مبكر، وعقب أول اجتماع شامل للجنة وقال لي: لا يجب أن نضيع وقتا في المفاضلة والاختيار، الأمور واضحة، أبو الفتوح هو الأكثر حظا وعلينا أن

نعلن تأييده كسبا للوقت والجهد، وكان كلامه عن الحظوظ في هذه الأونة صحيحا، لكنه كان متناقضا مع المسار الذي حددناه، فضلا عن أن الخبراء، وكنت واحدا منهم، كانوا يقولون دوما إن اتجاهات الرأي العام في مصر تتغير بسرعة مذهلة، وكتبت هذا في سلسلة مقالات لي بـ» المصري اليوم» وسمتها بـ»من هو الرئيس؟».

كان أبو الفتوح يتكلم معنا بود وامتنان، لكنه بدا متعجلا، يختلس النظرات إلى ساعة يده، ففهمنا أن لديه موعدًا، وعذرناه، فعلى عاتقه الكثير، ومن يقابلهم ويكلمهم كثر.

وحين خرجنا من بيته عرفنا من ينتظر، وكانت مفاجأة، بالنسبة لي، طار لها عقلي، واضطرب فؤادي، وشعرت بغصة في حلقي، ومادت الأرض من تحت قدمي، وصرخت بما صرخ به الإمام محمد عبده: «لعن الله السياسة».

ما إن انعطفنا أمتارا بعيدا عن باب بيت أبو الفتوح نتجاذب أطراف الحديث حول تقييم ما سمعناه منه، حتى توقفت سيارتًا دفع رباعيّ فخيمتان، ونزلت منهما فتيات تتراقص شعورهن المذهّبة على أكتافهن في النسائم الطرية التي أخذت في هبوب متواصل لطيف. كن مع وزيريْن من نظام مبارك، هما ماجد جورج، وزير البيئة في حكومة أحمد نظيف، وماجد عثمان وزير الاتصالات في حكومة أحمد شفيق، الذي استمر قليلا مع عصام شرف إلى أن تم تغييره في أول تعديل وزاري، وكان من قبلُ الرجلَ الذي يسوق للنظام عبر استطلاعات رأي غير دقيقة.

نظر إلى عثمان بإمعان، كأنه يريد أن يقول لي: أنا مستمر، أنا مستطلع كل العصور، وخدماتي جاهزة إن أرادها من غلب. وتذكرت في هذه اللحظة النزال العلمي الذي دار بيننا في أروقة مكتبة الإسكندرية قبل الثورة بشهور قليلة، حين كان عثمان يعرض تقريرا طبعه في كتاب فخيم يدعي فيه من خلال جداول ورسومات بيانية وأشكال هندسية وأرقام أن الأغلبية الكاسحة من المصريين راضون عن الإصلاحات التي يقوم بها مبارك. يومها قلت له: هذه رسوم فارغة وبيانات كاذبة حتى لو توسلت بالعلم أو استخدمت طرقه ومساراته.

قد تكون العينة متحيزة أو الباحث متحيز، ومن أسف أن يتحول العلم إلى قلادة للزينة توضع في جسد متحلل كي تستر بعض عوراته، أو صلصلة توضع على السمك المشرف على التعفن لتجعله مستساغا للجائعين.

وقفت يومها لأعدد له الأخطاء العلمية البحتة في تقريره الضخم، الذي كان قد وُزع علينا في الليلة السابقة على الندوة، وأعطيته وقتا طويلا أفتش عن التجاوزات المنهجية بعيدا عن الموقف السياسي المتناقض بيني وبين عثمان وطريق من كان يساعدهم، ربما مجبرا، في تسويق فسادهم واستبدادهم، ثم أخذت في شرح جوانب التلفيق في اختيار العينة، وفي تحديد القائمين بالاستطلاع، ومدى مصداقية المعلومات المستقاة من الاتصالات الهاتفية في ظل ثقافة الخوف التي كانت سائدة في مجتمع لم يكن يفرق بين «الباحث» و«المباحث»، وكذلك تضارب البيانات، علاوة على عدم مطابقة النتائج للواقع كما يراه أي مصري من غير المنتفعين بالنظام، مهما كانت مهنته وطبقته وثقافته والجهة التي يقطنها.

نسى عثمان أمام بيت أبو الفتوح أو نسي أبو الفتوح نفسه أن عثمان هو مهندس الاستطلاعات الزائفة التي كانت تجري أيام المخلوع، وتقول نتائجها إن الإصلاح يتم على قدم وساق، وأن الأغلبية الكاسحة من الشعب راضية عن سياسات النظام، ومقتنعة بشرعيته، وتعول عليه في تعزيز الديمقراطية والتنمية، وأن أهم حدث لدى المصريين عام ٢٠١٠م هو ولادة فريدة جمال مبارك. لكنني لم أنسَ أن السلطة، لاسيما الحكومة وأمانة السياسات، كانت تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات «المعلبة» في الدعاية الرخيصة للنظام، والتمهيد الأرخص للوريث.

كل هذه حل برأسي في تلك اللحظة الخاطفة، وشعرت أنه ليس في الحب والحرب فقط كل شيء مباح، إنما في الانتخابات أيضا. وسألت نفسي بعد أن استرددت أنفاسي المبهورة: عرفت الآن كيف تصنع الاستطلاعات؟. وربما كان هذا مجرد ظن، وبعض الظن إثم.

وكتبت مقالا في صحيفة «الوطن» عنوانه «استطلاعات عثمان» لم أشر فيه إلى هذه الواقعة لكنني حذرت بشكل عام من التعامل بجدية مع استطلاعات الرأي التي تخرج عن مركز ماجد عثمان، وقلت: «أتمنى ألا ينخدع المرشحون بها. وأُذكّر الجميع في هذا المقام بأن هناك آراء لخبراء كبار تؤكد أن الاستطلاعات في كثير من الأحيان لا تكون بريئة ومحايدة ومتجردة ونزيهة. وفي مختلف دول العالم تزداد في الانتخابات الرئاسية بالذات الألاعيب والحيل والخدع وكل وسائل خطف الجماهير وجذبها نحو اتجاه معين، وهذا تزييف للوعي والإرادة».

ربما كنت في هذه اللحظة أخاطب أبو الفتوح، الذي لا أشك في وطنيته وتجرده، لكن خفت عليه من الألاعيب، وممن ينفخون فيه، ويصورون له أن كل شيء ممهد أمامه، فيخرج على الناس ليقول: سأحسم الانتخابات من الجولة الأولى، ثم يتعامل باستهانة شديدة من المناظرة المتلفزة التي عقدها مع عمرو موسى والتي خسر بسببها الكثير. وحين سألتُ المذيعة الشهيرة منى الشاذلي: لماذا بدا أبو الفتوح في المناظرة أقل مما انتظرناه، أجابتني: كانت حملة عمرو موسى تسألنا في أدق التفاصيل، وعن كل شيء إلى درجة الملل، بينما لم يتصل بها أحد من حملة أبو الفتوح، وحين هاتفتُهم أنا لأسألهم عما إذا كان لديهم استفسار عن شيء، شعرت أنهم مكتفون بما لديهم، واثقون بما عندهم، وكان هذا خطأ كبير.

خرجت من عند أبو الفتوح غير ما دخلت، فقد تأكدت أن ذهن الرجل منصرف إلى شيء آخر غير الذي في رأسي، وفي رؤوس أغلب أعضاء لجنة المائة، لكنني لم أفقد الأمل، معوِّلا على مراجعة المواقف المستمر، ومفاجآت السياسة التي لا تنتهي، لاسيما في أيام الانتخابات. وأتت الرياح بما لم تشتهِ السفن، إذ جاء خروج الشاطر وأبو إسماعيل ليزيد من ثقة أبو الفتوح في فرصه، فرَجل الإخوان القوي خارج السباق، ومن قدّمه الإخوان بديلا عنه يحتاج إلى جهد جهيد لتسويقه، ولذا فإن كتلة لا بأس بها من الإخوان قد تذهب إلى أبو الفتوح، الذي ينظر إليه كثيرون على أنه المؤسس الثاني للجماعة.

وكان تقديري أن بعض الإخوان يمكن أن يصوتوا سرا له، لكن ليس

بوسعهم أن يدعوا له ويحشدوا من أجله، وقوة الإخوان ليست في عدد الأعضاء العاملين في الجماعة إنما في دوائر المنتسبين والمحبين والمتعاطفين والفقراء الذين يتلقون الصدقات من جمعيات تابعة للإخوان. أما جمهور حازم أبو إسماعيل فلا يمكنه أن يذهب لـ«أبو الفتوح» الذين ينظرون إليه باعتباره لا يمثل الإسلام كما يعتقدون هم فيه أو يرونه متجسدا في رؤى وآراء وأفكار وتصورات وفتاوى. كما أن شيوخ الدعوة السلفية لم يتمكنوا للسبب ذاته من حمل أتباعهم على التصويت لأبو الفتوح، وهذا ما لمسته حملته جيدا في اليوم الأول للانتخابات، حيث هاتفني أحدهم وقال لي في نبرة ممرورة حزينة: السلفيون خانوا العهد وباعونا، وصوتوا لمرسي.

كل هذا حدث في الشهرين اللذين تليا خروجي وزملائي من بيت أبو الفتوح، أما ما حدث بعد ذلك بأيام قلائل هو لقائي مع صباحي.

ذهبت إليه مع حلول المساء، فوجدته جالسا في صالة مكتب المخرج السينمائي خالد يوسف، الذي اتخذه مقرا لحملته، مع مجموعة من فلاحي المنوفية. صافحتهم جميعا، وكنت قد التقيت بعضهم في مؤتمرات شعبية شاركت فيها بقرى كمشيش وسالمون وميت خاقان.

صعدت إلى المكتب البسيط لأنتظره حتى يفرغ من لقاء ضيوفه، ولم يمض وقت طويل حتى جاء تسبقه ابتسامه العريضة. ما إن جلس حتى قال لي: أنا جائع. ثم نادى واحدا من أفراد حملته وسأله: هل لدينا شيء في الثلاجة؟ فابتسم وقال: لا يوجد سوى طماطم وخيار وخبز. فقال له: هات.

غاب دقائق ثم عاد وفي يده طبق مملوء بشرائح الخيار والطماطم، ووضعه أمامنا، فرحنا نأكل ونحن نتحدث عما جئت من أجله، وكان معي الناشط الحقوقي الأستاذ محمد غنيم.

كنت أعرف من قبل ما قاله صباحي لأعضاء لجنة الاتصال، لكن لم يكن هناك بد من محاولة أخرى. فالوقت آزف، واللحظة فارقة، والناس ينتظرون أن يحدث شيء يطمئنهم على أن الأمور ستجري في مسارها السليم، بعد أن تناثرت وتوالت أخبار «لجنة المائة» في الإعلام المسموع والمرئي والمقروء، رغم أننا حاولنا، على الأقل في البداية، أن نبتعد عن الصخب والضجيج، وكلما كان أحد يتصل بنا من أجل أن يرسل كاميرا أو ميكرفون أو محرر لتصوير وتسجيل ما يجري في اجتماعاتنا كنا نرفض بصرامة، من منطلق أن الإعلام طالما أفسد أمورا عديدة، وكان علينا أن نستعين على قضاء حوائجنا بالكتمان.

كان بعض الإعلاميين يتفهمون هذا، ويتركوننا وشأننا، متمنين النجاح، وكان بعضهم يبحث عن أي طرق لالتقاط الأخبار، ونجحوا بالفعل، وكان أكثرنا يتفاجأ بما ينشر عن جهود اللجنة. ولهذا انتظر كثيرون نتيجة ما نفعل وهذا وضع فوق أكتافنا حملا ثقيلا.

قلت هذا لصباحي، وبدا متفهما لما نفعله، ووصف اللجنة بأنها «الضمير»، لكنه بدا عاتبا على أبو الفتوح، وبدا لنا أن بينهما تنافس قديم مكتوم من أيام الحركة الطلابية التي كانا من أبرز ممثليها في سبعينيات القرن

المنصرم، وواجها سويا السادات عام١٩٧٧م، وإن اختلفت القضية التي شغلت كلا منهما وقتها. ومع هذا كان كل منهما حريصا على أن يبدي تقديره للآخر، وألا يأتي على ذكر أي سوء بشأنه أمامنا.

هكذا فعل أبو الفتوح وفعل صباحي، لكن كلا منهما لم ينسَ المسار الذي شقه في حياته. أبو الفتوح حين ساهم بقوة في إحياء جماعة الإخوان بعد أن ترنحت وضعفت، وصباحي حين استمر يناضل من أجل الفلاحين والعمال. كلاهما ألقاه نظام مبارك في غياهب السجن، فقرر صباحي أن يواجه على طريقته من خلال تأسيس حزب الكرامة والإعلان عن الرغبة في الترشح للرئاسة منذ عام ٢٠٠٩م، وتمرد أبو الفتوح على جماعته التي لم تعطه قدره، وخرج ليتحداها، ويثبت نفسه بعيدا عن حرسها الحديدي فقرر الترشح للرئاسة، ورآها ثمرة دانية.

لم يقل أي منهما شيئا عن هذا التاريخ المستيقظ داخلهما، ولا الطموح الذي لا يهدأ، ولا أحلام اليقظة التي رسمت أمام عيون شاردة جموعا زاحفة هاتفة وكرسيا عاليا عريضا. لكننا كنا نعرف هذا، ونوقن أنه الجدار الصلد الذي يمكن أن تتحطم عليه جهودنا المخلصة. وطالما طرحنا على أنفسنا سؤالا: هل يقبل أي منهما أن يتنازل للآخر؟ لكننا لم نشأ أن نجيب نيابة عن أي منهما، وقلنا: فلنحاول، وأجرنا على الله.

لم يشأ صباحي أن يقول لنا «لا» صراحة أو «نعم» واضحة، إنما وبابتسامة مشرقة، كان دبلوماسيا في الرد: أخذ نفسا عميقا وقال: إن اتفقتم على أي

مرشح غيري رأيتموه الأوفر حظا أو الأفضل في ضوء المعايير التي وضعتها اللجنة سأقوم بالتنازل له، وأقبل أن أكون نائبه إن فاز، ما عدا الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، فإن وقع عليه الاختيار سأنسحب وأمنحه صوتي في الانتخابات، لكن لن أكون نائبه بأي حال من الأحوال.

كان يتحدث في مرارة لم تخفها ابتسامته، ولا البريق الذي لا ينطفئ في عينيه، وعرفت أن ما وصل إليه من كلام أبو الفتوح عنه قد أحزنه، وخلق فجوة وجفوة بينهما، حتى لو كانت عابرة.

ومع هذا لم نفقد الأمل. حضرت اجتماعا في ساقية الصاوي بدعوة من رئيس منظمة «عالم واحد» الأستاذ محمد غنيم، شارك فيه ممثلون عن حملات المرشحين الخمسة، أبو الفتوح وصباحي وأبو العز وبسطويسي وخالد علي. جلست صامتا، فلما وجدت أن حالة من التربص والتوجس تسود بين مندوبي الحملات طلبت الكلمة وقلت لهم: جئت اليوم لأشمت فيكم متوقعا عدم اتفاقكم وأتمنى أن تخذلوني وسأكون سعيدا. وتحدث كثير من العقلاء عن أن هذه لحظة فارقة، يجب فيها إنكار الذات خوفا على الوطن كغاية والثورة كوسيلة، ولان كثيرون للكلام، واتفقنا على موعد آخر، على أن يكون في «الجمعية الوطنية للتغيير»، وكلفني الحاضرون أنا والشيخ مظهر شاهين بقيادة هذا الاجتماع.

والتقينا فعلا بعد أيام. كانت فرص صباحي آخذة في التعزز، ما أعطى مندوبي حملته في الاجتماع ثقة متزايدة، وراحوا يردون بقوة على ما يطرحه

مندوبو حملة أبو الفتوح، الذين لم تهتز ثقتهم طيلة الأسابيع التي عملت فيها «لجنة المائة» في الفرصة الكبيرة لمرشحهم. وشعرت في هذه اللحظة أن المسألة تتطلب أمرين، الأول هو دخول مجموعة من الحكماء لمساعدتنا، واقترحت أسماء الدكاترة محمد البرادعي ومحمد غنيم وحسام عيسى وكمال الهلباوي ومحمد أبو الغار، واقترح الحاضرون أن أضم اسمي إليهم. واتفقنا على ألا يتسرب الأمر إلى الإعلام. لكن، كالعادة، نُشرت أخبار في مواقع إلكترونية، وذهب البعض لسؤال البرادعي عن المسألة قبل أن نكون قد اتصلنا به فنفى أن يكون على علم بشيء، وهو محق في هذا.

والثاني هو إمكانية التخلي عما بدا مستحيلا بمرور الوقت وهو إقناع أي من أبو الفتوح وصباحي بالتنازل للآخر إلى محاولة إقناع البسطويسي وأبو العز وخالد علي بالتنازل لصباحي، بوصفه الأقرب إليهم من زاوية التوجه السياسي والفكري. وقلت لمندوبي المرشحين الثلاثة: «مرشحوكم ليست لديهم أدنى فرصة للمنافسة، بل إن بعضهم لن يحصل سوى على بضع عشرات من الألاف، لكن تنازلهم سيعطي معنى رمزيا هائلا للناس، قد يترجم إلى مئات الألوف بل الملايين من الأصوات لصالح صباحي».

وكالعادة كانت الردود دبلوماسية وغير حاسمة. مندوب أبو العز قال إننا سننظر في الأمر بجدية وإيجابية وهذا خيار جيد بالنسبة لنا. ومندوب البسطويسي قال: المستشار لن يمانع. أما خالد علي فلم يكن قد أرسل مندوبا عنه وإن كان قد أبلغنا بأنه موافق على ما ننتهي إليه.

لكن من الناحية العملية استمر كل المرشحين في طريقهم عازمين على أن يدخلوا غمار السباق. وبات أن كلا منهما لا يريد أن يتحمل أمام الرأي العام مسئولية فشل جهود التوحيد بينهم لاختيار المرشح الثوري المنتظر، ولذا فهو يناور ويداور كسبا للوقت. وبدا بعضهم واثقا في فرصه، رغم انعدامها، إذ خرج البسطويسي قبل أيام من الانتخابات ليقول إنه واثق من أنه سيكون في جولة الإعادة.

وقد أطلعت الأصدقاء والزملاء في «لجنة المائة» على نتائج هذه المحاولات، وبدا لنا أنه لا مناص من مواجهة الحقيقة بالجمع بين صباحي وأبو الفتوح في مكان واحد. وقد تهيأت هذه الفرصة في منزل رجل الأعمال محمد يوسف، لكن ظروفا قاهرة حالت دون حضوري هذا اللقاء، الذي شاركت فيه نخبة متميزة، عرفت من بعضهم أن «أبو الفتوح» تحدث في اللقاء عن فريقه الرئاسي الذي كونه، وأعضاء حملته الذين يعولون عليه، والجمهور الذي ينتظره، بما يوحي بصعوبة موقفه والقيود التي تحول دون انسحابه.

أما «صباحي» فطرح وجهة نظر فاجأ بها الجميع حين قال إن هناك مرشحين اثنين من جماعة الإخوان، هما محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح، رغم أن الجماعة كان قد أكدت غير مرة أنها لن تدفع بأي مرشح للرئاسة، ونظرا لأن المداولات التي تتم في إطار «لجنة المائة» لا تضع مرسي ضمن من تتم مخاطبتهم، فعلى أبو الفتوح أن يتنازل له، ويقف إلى جانبه. وكان هذان الموقفان كافيين لوضع حد لعمل اللجنة التي لم تبخل بجهد في سبيل إنجاح هذه المهمة.

ودخل الاثنان السباق، ومعهما كل الذين حاولنا معهم بلا جدوى. ومع اقتراب موعد الانتخابات وجدت صراعا ضاريا بين حملتي أبو الفتوح وصباحي على الأرض وفي العالم الافتراضي، فكتبت للاثنين: «على المتحمسين لحمدين صباحي ألا يقدحوا في عبد المنعم أبو الفتوح فقد يكون خيارنا في الجولة الثانية، وعلى أنصار أبو الفتوح ألا يقللوا من فرص صباحي فبوسعه أن يكون هو من يستمر في السباق. ويمكن - لا قدر الله - ألا يكون لهما حظ في الصعود إلى مرحلة لاحقة، وحينها سيحتاج كل منهما إلى وضع يده في يد أخيه، ونلتف جميعا حولهما في سبيل صناعة تيار وطني يدافع عن مبادئ الثورة ومطالبها».

وسرب البعض أخبار كاذبة تقول إن خيرت الشاطر يدعم صباحي كي يضرب به أبو الفتوح. واتصل بي الرجل العظيم الدكتور كمال الهلباوي منزعجا ومستفسرا عن هذه الشائعات، فهاتفت بدوري خالد يوسف، وكان بصحبة صباحي في المنصورة، وقلت له: هناك من يعزو ازدياد حجم الدعاية لحمدين إلى تلقيه دعما من الشاطر، فقهقه وقال: لأن فرص حمدين تتعزز يريدون ضربه بالشائعات القذرة، ثم قال لي: حين أعود سأريك «الشيك البنكي» الذي أخذته على نفسي بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيه، مستحقة الدفع عقب انقضاء الانتخابات مباشرة، وهي ما استخدمناها في تنشيط الدعاية، وحصلنا على إعلانات مجانية من بعض أصحاب القنوات الفضائية. وكنت أعرف الكثير عما يقول، وكنت أيضا مؤمنا بأن صباحي لو وجد دعما ماليا كبيرا لن يقف أحد في طريقه، وكتبت هذا في وقت مبكر على حسابي بالفيس بوك. وأبلغت الهلباوي بتلك الإجابة، فحمد الله.

بعد أيام درات عجلت الانتخابات كما تابعنا جميعا دورانها فأزاحت من أزاحت، ودفعت من دفعت، لينتهي الأمر بفوز محمد مرسي، الذي ما كان له أن يتم على هذا النحو، وبنسبة كبيرة، لو امتثل المرشحون لجهود لجنة المائة واقتراحاتها.

وكان آخر ما فعلته «لجنة المائة» هو نداء وجهته إلى الإخوان عقب ظهور نتائج الجولة الأولى للانتخابات جاء فيه:

«في حياة كل الشعوب لحظات مصيرية ،تستلزم من أبنائها التحلي بأقصى درجات الحكمة، والإرادة الصلبة للامساك بمصائرها، ودفعها نحو التقدم والرفعة، ونحن نعيش الآن لحظة كتلك، تتعرض فيها ثورتنا إلى مخاطر وتحديات جمة، قد تعصف بكل ما تحقق من مكاسب، وتعيدنا جميعا من جديد، إلى مربع النظام القديم الذى انتقلت فلوله بالفعل من دائرة الدفاع والانزواء، إلى دائرة الهجوم ودفعنا جميعا إلى دائرة رد الفعل.

لقد جرت في الجسر مياه، وأخطأ الجميع واللحظة لا تمنحنا ترف التلاوم، أو إلقاء التهم على من تسبب في ذلك بقدر ما تمنحنا فرصة أخيرة، لرص الصفوف والتوحد خلف الثورة في معركتها الأخيرة، في محاولة انتزاع مؤسسة الرئاسة من بين براثن النظام القديم، بالانحياز إلى من ينتمى إلى معسكر الثورة، وفق برنامج شراكة وطنية واضح ومحدد الملامح.

تستطيع جماعة الإخوان، ومرشحها د. محمد مرسى الذى لا زلنا نعتقده جزءا من معسكر الثورة، إعلان التزامها الواضح به وملامحه ما يلى:

١- رعاية كتابة دستور مدنى يصون هوية الدولة، ويحفظ طبيعتها دولة مصرية راسخة، خصوصا بعد أن تعثرت جهود بناء تركيبة متوازنة للجنة كتابة الدستور.

٢- تسمية نائبين لرئيس الجمهورية بصلاحيات محددة ممن ينتمون إلى التيار المدني، من غير المعسكر الإسلامي.

٣- تسمية رئيس وزراء من خارج حزب الحرية والعدالة، وكذلك عدد من الوزراء ممن ينتمون إلى الثورة.

٤- تعزيز الشراكة الوطنية الحقيقية مع كل القوى من خلال ما يسمى بمجلس حكماء الدولة المصرية المكون من كل أطياف مصر السياسية لمجابهة التحديات التي ستواجه دولتنا المصرية الجديدة.

إن مصداقية جماعة الإخوان، باعتبارها فصيلا وطنيا كان جزءا من الثورة، على المحك وعلى الإخوان أن يبرهنوا صدق انتمائهم للجماعة الوطنية المنحازة إلى الثورة التي تستهدف نهضة ورفعة هذ الوطن، إن حساسية اللحظة التي نعيشها، تفرض علينا أن تتحلى الجماعة بالمسؤولية الوطنية وروح الشراكة الحقيقية، وإدراك الأخطار التي تتهدد الثورة، والاستجابة لتلك المبادرة التي تقدمها الجماعة الوطنية، التي ستبقى منحازة للثورة، وأمينة على مصالح وتطلعات الشعب المصري العظيم الذى يفرض علينا انحيازنا له، ولطموحاته في حياة حرة كريمة، تتحقق له فيها ما دعت له ثورتنا المجيدة، عيش، حرية، كرامة إنسانية.

وهذا يجعلنا مضطرين في حال عدم الاستجابة لمبادرة الشراكة الوطنية، وما تشكله كنداء اللحظة الأخيرة قبل فوات الأوان، وقبل أن يعض البعض على أصابع الندم، بعد أن يغلّبوا منطق المصالح الضيقة ويتنكروا للمصلحة الوطنية العليا، أن ندعو الشعب المصري العظيم إلى مقاطعة الخروج في جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، تاركين للتاريخ أن يحكم على من انحاز للمصلحة الوطنية العليا، ممن انحاز للمصالح الضيقة وألقى بالوطن إلى المجهول.

العزة لمصر، والمجد لشهداء ثورتنا العظيمة".

في النهاية لم أقصد بكلماتي تلك نَكْءَ الجُرح، ولا فتح الملفات العابرة، بل أراها تعيننا على أن نفهم أن هذا يعلم كل القوى الوطنية ضرورة البحث عن طريق لتنظيم صفوف جماهير الثورة، والاعتذار لها، والتواضع أمامها، فهي صاحبة الحق الأصيل في الإتيان بمن ترغب إلى صدارة المشهد السياسي، وعلي كل الرؤوس السياسية أن تنصت جيدا لما يهمس ويصرخ به الناس، وتعرف أنها لم توقع لأحد صكا على بياض، وأنها قد تمنع ما منحته، وتسحب ما قدمته، إن وجدت أحدًا، أيا كان، قد تملكته روح التعالي والانفراد والشعور الطاغي بالزعامة. فيا أيها الذين عاندتم، ورفضتم كل النداءات المخلصة من أجل التوحد وإنكار الذات، أمامكم فرصة لطاعة التاريخ، الذي ليس بوسعكم أن تصنعونه إلا بسواعد الناس ووفق إرادتهم وعلى أشواقهم إلى العدالة والحرية والكفاية والكرامة.

ولم أكن أعرف الطالع، لكن كنت أقرأ الواقع حين كتبت على صفحتي بموقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) قبل أسبوعين من انطلاق الجولة الأولى في الانتخابات: "على المتحمسين لحمدين صباحي ألا يقدحوا في عبد المنعم أبو الفتوح فقد يكون خيارنا في الجولة الثانية، وعلى أنصار أبو الفتوح ألا يقللوا من فرص صباحي، فبوسعه أن يكون هو من يستمر في السباق. ويمكن ـ لا قدر الله ـ ألا يكون لهما حظ في الصعود إلى مرحلة لاحقة، وحينها سيحتاج كل منهما إلى وضع يده في يد أخيه، ونلتف جميعا حولهما في سبيل صناعة تيار وطني يدافع عن مبادئ الثورة ومطالبها".

ومن أسف فقد تحقق الاحتمال الثالث، والتقى الاثنان، لكن عقب هزيمتهما، وبعد طول صد وهجران، ليواسي كل منهما الآخر، ثم يحاولان جاهديْن الإجابة على السؤال التاريخي الجوهري: ما العمل؟ ويقران بـ"ضرورة التنسيق للحفاظ على قوتيهما في الشارع".

بالطبع لم تكن خلفية اللقاء هي صوت ناعم خافت لعبد الحليم حافظ وهو يصدح بأغنيته الشهيرة العذبة "بعد إيه" أو لسيدة الغناء العربي وهي تشدو: "تفيد بإيه يا ندم، وتعمل إيه يا عتاب" بل كانت عبارة عن أصوات تتداخل مبحوحة، وهي تغالب جراحها، لتقول: "آن الأوان لإعلاء المصلحة العليا للبلاد" ثم لا تلبث أن تفترق وتتخارج حين يأتي الحديث عما يجب فعله في الجولة الثانية في الانتخابات، إذ قال صباحي: "أرفض تماما التصويت لأي من المرشحين" قاصدا مرسي وشفيق، بينما قال أبو الفتوح: "فلنضغط حتى نحصل على ضمانات محددة ومكتوبة حتى يثق فيها الشعب".

لكن هذه اللحظة الرائعة لم تلبث أن تسربت من جديد، حيث لم يدرك أي منهما وقتها أن هذا وقت البحث عن طريق لتنظيم صفوف جماهير الثورة، والاعتذار لها، والتواضع أمامها، فهي صاحبة الحق الأصيل في الإتيان بصباحي وأبو الفتوح إلى صدارة المشهد السياسي، ولم يدركا أن عليهما أن ينصتا جيدا لما تهمس وتصرخ به، ويعرفان أنها لم توقع لهما صكا على بياض، وأنها قد تمنع ما منحته، وتسحب ما قدمته، إن وجدت أحدا، أيا كان، قد تملكته روح التعالي والانفراد والشعور الطاغي بالزعامة.

وتوجهت عقب هذا اللقاء في مقال لي بنداء إلى الاثنين قلت فيه: "أيها اللذان عاندتما الظروف وكل النداءات المخلصة من أجل التوحد وإنكار الذات، أمامكما فرصة لصناعة التاريخ، الذي ليس بوسعكما أن تصنعانه إلا بسواعد الناس ووفق إرادتهم وعلى أشواقهم إلى العدالة والحرية والكفاية والكرامة".

لكن أحدا لم يسمع النداء.

(٢٣)

مضت فترة الإرباك والتخبط، التي لم ينهها انتخاب مجلس الشعب ولا الشروع في اختيار الجمعية التأسيسية للدستور، ووصلنا إلى الانتخابات الرئاسية، التي علق المصريون آمالا عريضة في أن تصحح الخلل، وتمحو الزلل، وتنهي الخطل، وتفتح صفحة جديدة من حياة مصر وتاريخها، بالانتصار للثورة ومبادئها ومطالبها، والعمل بدأب وجدية على تصفية جيوب نظام مبارك.

وهناك واقعة تخصني، من المفيد ذكرها في هذا المقام، نظرا لأن بعض شباب الإخوان كانوا يعلقون على مقالاتي بالمواقع الإلكترونية للصحف أو على شبكة التواصل الاجتماعي كلما وجدوا نقدا مني للسلطة أنني أفعل هذا لأن الإخوان لم يسندوا إلي موقعا أو منصبا، رغم أنهم يعلمون أنني لست من طلاب المناصب، وأعتبر أن أعظم وظيفة هي "الكاتب" وهذا

محفور على جدران المعابد المصرية القديمة، ولو كنت كذلك لبعت نفسي لنظام مبارك حين عرضوا علي أن أنضم إلى أمانة سياسات الحزب الحاكم فأسمعتهم ما قاله مالك في الخمر. كما أنني قلت وكتبت أن "الموهبة هي المنصب الوحيد الذي لا يستطيع أحد أن يقيلك منه إلا الله سبحانه وتعالى".

فقبل المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية اتصل بي الدكتور أحمد فهمي رئيس مجلس الشورى، وأحد أبرز قيادات جماعة الإخوان، فذهبت إليه عند الثالثة ونصف عصرا. أتذكر أنني جلست على مقهى "فيينا" المواجه لمسرح السلام في شارع قصر العيني، قبل أن أدخل إلى مبنى "مجلس الشورى"، وبينما أنا جالس مر الباص المكشوف، الذي كان يقف عليه المرشح الرئاسي حمدين صباحي وسط أنصاره ويلوح للمارة.

كانت المرة الأولى التي أدخل فيها إلى هذا المبنى، رغم أن بيتي على مسافة قريبة منه. وهذا ما قلته للدكتور فهمي: لم أدخل مبنى مجلس الشورى، ولا الشعب، ولا مبنى مجلس الوزراء أبدا، رغم أني أمر عليهما كل يوم، غير مرة، وأنا ذاهب إلى عملي وعائد إلى بيتي. وتعجب الرجل، وأبدى استعداده لأن يصطحبني في جولة بمجلس الشورى، لكني لم أشأ أن أتعبه، وشكرته. لكنني سألته: هل المقعد الذي تجلس عليه هو المقعد نفسه الذي كان جلس عليه صفوت الشريف؟ فابتسمت وقلت له: لو دامت لغيرك ما وصلت إليك. ابتسم دون أن ينطق، فأردفت بالآية الكريمة: "وتلك الأيام نداولها بين الناس".

فأومأ برأسه مؤمنا على كلامي، بينما كانت يده تمتد إلى درج مكتبه. أخرج شكوى مقدمة ضد رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، وهي مؤسسة صحفية قومية مهمة، وطلب مني أن أفيده برأيي فيها، وما إذا كانت كيدية أم لا، فقرأتها، وقلت له: كل ما فيها صحيح. فابتسم وقال: أنا أثق في رأيك.

ثم صمت برهة وواصل كلامه: في الحقيقة ليس هذا هو السبب الوحيد الذي جلعني أطلبك لتأتي إليّ. فرفعت رأسي ونظرت إليه: خير. فقال: في الحقيقة نحن مقدمون على حركة تغيير في المؤسسات الصحفية، ونريدك أن تقبل تعيينك رئيسا لمجلس إدارة ورئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط. فابتسمت وقلت له: لا أفكر في هذا ولا أريده. فسألني: ماذا تعمل الآن؟ فأجبته ضاحكا: جالس على المقهى بعد أن حصلت على إجازة من دون مرتب. فامتلأ وجهه بالدهشة وقال: وهل هذا يصح؟ فقلت له: أنا متفرغ للكتابة، وأجد أن هذا مفيد لي ولبلدي في هذه الأونة، لأن مصر بحاجة إلى ثورة فكرية وإلا ستجهض الثورة السياسية تماما. فضحك وقال: متفرغ للكتابة أم للنضال؟ فأجبته: للاثنين. وضحكنا سويا.

ومد يده إلى درج مكتبه من جديد وأخرج ملفا، وقال لي: هذه المعايير التي وضعناها لاختيار من يتولون مسئولية المؤسسات الصحفية. وطلب مني أن أقرأها وأقيمها، فقرأتها بإمعان وقلت له: من الناحية الشكلية هي جيدة لكن الجوهر هو أن الصحافة القومية ستظل في قبضة السلطة وهذا ما ناضلنا طويلا من أجل إنهائه، والثورة طالبت به. أنا مختلف مع المبدأ،

قبل اختلافي مع تفاصيل هذه المعايير، ثم اعتذرت له، فابتسم وقال: خذ وقتك في التفكير، فرددت عليه: هذا تفكيري وموقفي النهائي، ولك جزيل الشكر على عرضك.

كان من المستحيل أن أفعل شيئا يخالف ما أقوله وأطالب به، من قيام مجلس وطني مستقبل للإعلام يحمي الصحافة القومية التي هي ملك للشعب مِن تغوُّل السلطة عليها وتسخيرها لها كأداة للتبرير وتزييف الوعي ومباركة خطوات وقرارات الحاكم. ولم أبرأ في حقيقة الأمر من ظنون، وبعض الظن ليس إثما، من أن يكون هذا العرض المبكر هدفه هو دفع قلمي ليكتب في صالح مرشح الإخوان أو يسكت عنه قبل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، التي سرعان ما جاءت، وأخذت بالعقول والنفوس، فانشغلت بها.

(٢٤)

قبل ثلث ساعة من قيام أول ناخب بوضع ورقة التصويت في صندوق أول انتخابات رئاسة بعد الثورة كنت في حضرة "ميدان التحرير". مررتُ عليه وملأتُ عيني منه، وقلت له في سري: ها نحن أيتها البقعة الوطنية المقدسة نتقدم خطوة، ليست كما تمنينا، لكن وفق قدرتنا الآن بعد أن تفرق الشمل، وطمع الطامعون، وتقافز الانتهازيون، وتراخى بعض ذوي الهمم، وتبجح الفلول، وخان من أسندت إليه الأمانة أو أهمل فضيعها. ومع هذا فالقادم أحلى، وإن كره الكارهون، وتعددت العثرات، فالشعب ودع الخوف، والراغبون في العمل تزايدوا، والقادرون على العطاء يتواجدون في كل مكان، والثورة كسبت أنصارا جددا، وطليعتهم اتسعت وليس بوسع أحد، أيا كان، أن يكسرها، أو يحاصرها فتخبو وتذوي وتستقر في قيعان التاريخ".

كان الميدان هادئا ترفرف عليه أرواح الشهداء الأبرار، ولا شيء فيه سوى

بقية من الباعة الجائلين، الذين أكل عليهم الزمن وشرب. أحدهم يقف موليا وجهه شطر شارع قصر العيني، ولا يدري أن عينيه تحطان على باب وسيع يؤدي إلى قاعة باردة تنام تحت قبة خاوية، يجلس تحتها ممثلو الشعب، وقد يئس الناس من قدرة هؤلاء على أن يثبتوا أنهم "رافعة للثورة" ويمدوا خيطا غير رفيع بين رؤوسهم المنشغلة بصغائر الأمور، وبين الميدان الذي لا يعرفه إلا المنشغلين بعظائمها.

تخيلت أن النواب قادمون إلى "الكعكعة الحجرية" التي تتوسط الميدان ليتراصوا، ويجيلوا أبصارهم في كل مكان ثم يعتذروا له مرتين، الأولى عن تنكُّرهم لشرعيته ذات يوم، والثانية عن تلكُّؤهم في إنجاز الدستور فتسببوا في أن يأتيهم رئيس بلا صلاحيات، أو بصلاحيات هندسها غيرهم. وتخيلت أن كبيرهم وقف في مقدمتهم وقال: وبناء عليه جاء الدور علينا. ثم راح يشرح لهم قائلا: لو جاء رئيس يريد أن يعيدنا إلى الوراء، فلن نرجع أبدا، بل سنهرع إلى الإمام، ابتداء بتقنيد صلاحياته ليصبح رئيسا شرفيا فحسب، ولذا علينا ألا نضيع وقتا آخر، ولنختر جمعية تأسيسية حقيقية تضع دستورنا بأسرع ما يكون، ثم بسن تشريعات متلاحقة تصفي بقايا نظام مبارك، وتحاصر فساده واستبداده، وأخرى نحو بناء نظام جديد يحقق مطالب الثورة ومبادئها: عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية، ولنكن صرحاء مع الشعب، عاملين من أجله وليس لصالح جماعة أو تنظيم أو فصيل أو تيار أو حزب.

لكن الأمور سارت في اتجاه مغاير، ربما أوسع من خيال الذين يقعون في

قلب هذه الأمور، أو يصنعون الأحداث. وأوسع من إدراك وفهم نواب لهدوء الميدان في هذه اللحظة. فالمصريون كانوا يقفون طوابير حاشدة أمام صناديق الاقتراع، منهم من يتذكر جيدا أنه ما كان له أن يعيش هذه اللحظة لو لم يُضحِّ شباب في ربيع العمر بأرواحهم ولو لم يمتلئ هذا المكان يوما برسل الحرية، ومنهم الذين لا يريدون أن يتذكروا شيئا سوى ما يحقق مصالحهم الضيقة. لكن هناك المؤمنين من بين الواقفين أمام الصناديق بأن ما هم فيه مجرد محطة جديدة في التقدم نحو مصر التي نتمناها، والتي سنربحها مهما كلفنا هذا من تضحيات، وعلى أكتاف هؤلاء، وبعقولهم وقلوبهم وسواعدهم سيولد المستقبل على أكف الحاضر.

ودارت عجلت الانتخابات الرئاسية، وبعد جولة أولى تنافس فيها 13 مرشحا، انحسر السباق بين محمد مرسي وأحمد شفيق. لم أختر أيا منهما، إذ صوتت في المرحلة الأولى للأستاذ حمدين صباحي وأبطلت صوتي في المرحلة الثانية. نظرت في الورقة وكتبت "الثورة مستمرة.. أين حقوق الشهداء يا خونة؟ أين حقوق الفقراء يا ظلمة؟".

وما إن انتهت الانتخابات حتى كتبت مقالا في صحيفة "الوطن" قلت فيه: "ها هي انتخابات الرئاسة قد انقضت، وأن للمعارضة أن تنظم نفسها. فبضدها تتميز الأشياء. والنقد البنّاء اليوم بات فريضة. وأن للأحزاب السياسية أن تفتح قلبها وأبوابها لتستقبل ملايين الراغبين في المشاركة السياسية، والباحثين عن عضويتها. وأن للقوى الثورية أن تتلافى العيوب التي وصمت تصرفاتها، وأعطت أعداءها فرصة للانقضاض عليها

وتشويهها. وآن لكل المصريين أن ينهمكوا في بناء المؤسسات الوسيطة من نقابات واتحادات وروابط وجماعات ضغط ومصالح. وآن للجميع أن يقاوموا كل ما أريد به أن يفقدوا الثقة في أنفسهم، أو يندموا على تحركهم في سبيل هدم نظام الاستبداد والفساد والاستعباد. وآن وقت فتح الملفات المسكوت عنها، رغم أنف المتكتمين والمتواطئين والمنتفعين والمتورطين. وحانت ساعة تطهير الهيئات من العفن الذي عشش فيها طويلا، وإخراجها من الوحل الذي طمرها. وآن وقت رعاية الثقافة السياسية الإيجابية التي وُلدت من رحم الثورة، فهي رأس مال سياسي واجتماعي لا يمكن الاستهانة به، ولا يجب التهاون فيه، بل من الضروري أن نعززه في المستقبل حتى نضمن تعميق الوعي بالشأن العام، معارفه وقيمه واتجاهاته، بما يقطع الطريق أمام التلاعب بالشعب، والتحكم في أخذه إلى الجهة التي تفيد من يريد لبلدنا ألا يفارق الظروف التعيسة التي عشاها على مدار ثلاثين عاما. وحان الوقت لاستثمار الإيجابية التي امتلكها الناس مع الثورة فأخذتهم من سلبية وتواكل وتكاسل طال أمده، وأعطى النظام الفاسد فرصة سانحة كي يتحكم في مقاليد الأمور، على حساب المصلحة العامة. وفي ركاب كل هذا أو بالتوازي معه جاءت الساعة التي نلتفت فيها أيضا إلى حقوق الفقراء وإلى تحسين الخدمات العامة من تعليم وصحة وإسكان وبرامج لمحو الأمية.

إن نظَّمْنا أنفسنا فليأت من يأتي، فالمصريون لن يعودوا إلى الخلف، ولن يدخلوا إلى الكهوف أو الجحور، حسبما يحلو للبعض أن يقول أو يصف أو يأمل أو يتوهم. فالشعب سيراقب ويلاحظ ويسجل، ثم يقرر ويريد.

فإن وجد عدلا وحرية وكفاية وتصالحا، وإن شعر بإنجازات تنعكس على حياته في مختلف مجالاتها، سيساند ويبارك ويشمر عن ساعده ليصل ما انقطع، ويبني ما انهدم. إما إن شعر أن هناك من يبيع له مسعول الكلام، ويحافظ على كل مكتسبات الفاسدين ويدافع عن القلة المحتكرة ولا يبذل جهدا في محاربة الفقر والجهل والمرض، ويعيد إلينا زوار الفجر، ويتوهم أن الحكم لن يستقيم إلا باليد الباطشة الغاشمة، فسينزل الناس إلى الشوارع بالملايين، ويتجنبون هذه المرة المزالق والأخطاء التي وقعوا فيها، فيقتلعوا الفاسدين المستبدين والمحتكرين والمتلاعبين والمنافقين والمدلسين من جذورهم، فاعتبروا يا أولي الأبصار".

وتأخر إعلان النتيجة، واتهم كثيرون المجلس العسكري بأنه سيزورها لصالح أحمد شفيق. وحبست مصر أنفاسها، وبلغ القلق مداه، لكن اللجنة العليا للانتخابات أعلنت فوز محمد مرسي، وإن كان أنصار شفيق ظلوا يرددون دوما أنه كان الفائز. فما هي حكاية فوز شفيق، التي عاد ليتحدث عنها من منفاه الاختياري في أبو ظبي؟.

وما إن رأيت صورة وجه الفريق أحمد شفيق تكسوه صرامة وصمت إلى جانب وجه الأستاذ وائل الإبراشي على صفحات الجرائد في إعلان عن لقاء تلفزيوني مرتقب، حتى ثارت في داخلي تساؤلات، وانتفضت توقعات، وقلت لنفسي: سيبدّد الفريق بعض الشائعات التي يثرثر بها الناس على المقاهي، ويهمسون به في عتمة الليل، أو يصرخون في وضح النهار، ويجود بشأنه بعض العارفين، فيأتون على ذكره في برامج الفضائيات أو حوارات

الصحف، ألا وهو: شفيق هو الفائز، لكن ضغط الأمريكان على المجلس العسكري، الذي خشى أيضا غضبة الإخوان ومناصريهم، دفعه إلى تفويز الدكتور محمد مرسي.

قلت: لا يعرف أحد أكثر من شفيق عن هذه المسألة، لأنه المعنيُّ الأول بها، وها هو سيخرج عن صمته، ويسرد على أسماعنا خلفيات واحدة من أهم وقائع التاريخ المصري قاطبة، جاءت بإخوانيٍّ إلى سدة الحكم وذهبت بالعسكر خارجه. لكن شفيق لم يقل شيئا ذا بال في هذا الموضوع المثير والشائك، بل ربما أثبت عكس ما يردده مناصروه، إذ إن كل ما لديه من حجة على فوزه، لا يرقى إلى الدليل ولا حتى القرينة، فما قاله هو أن أشخاصا مقربين من المجلس العسكري تارة، ومن اللجنة العليا للانتخابات تارة أخرى، أكدوا فوزه، وأحدهم أبلغ بذلك صديقا له تصادف أن شفيق كان يجلس إلى جانبه وقت الإبلاغ.

المعلومة الأكثر دقة جاءتني من كادر إخوانيٍّ ترك الجماعة وهجرها، لكن لا تزال له صلة ببعض قادتها العارفين ببواطن الأمور، وهي أقرب إلى الصحة حتى يظهر دليل أشد وأقوى فينسخها أو يقبرها.

كانت مصر كلها تحبس أنفاسها في انتظار إعلان الفائز بانتخابات الرئاسة، بعد أن أكدت اللجنة العليا وقتها أن النتيجة ستعلن في الغد، حين رن هاتفي وجاءني صوت الكادر الإخوانيّ المتمرد على الجماعة: عرفت الآن معلومة مؤكدة من داخل مكتب الإرشاد بأن اللجنة منقسمة، فهناك

من يريد أن يقبل كافة الطعون التي قدمها شفيق وبالتالي يخسر مرسي نحو مليون وثلاثمائة ألف من الأصوات التي ذهبت إليه، وهذا يعني فوز شفيق بأربعمائة ألف صوت، فإن قبلت اللجنة أيضا طعون مرسي سيخسر شفيق ثلاثمائة وسبعين ألف صوت، وبالتالي يعلن فوزه بثلاثين ألف فقط. لكن هناك ثلاثة مستشارين من اللجنة يرفضون قبول طعون شفيق، مستندين إلى أن حمدين صباحي قدم طعونا على نتائج الجولة الأولى تطابق ما قدمه شفيق لكن اللجنة لم تأخذ بها واعتبرتها ضعيفة وعارضة وليست جوهرية، ولا تؤثر على النتيجة النهائية والكلية للانتخابات، ولو أن اللجنة أخذت بها وقتها لحل صباحي محل شفيق في جولة الإعادة، ووفق مبدأ التساوي بين المتنافسين، لا بد من إهمال طعون شفيق.

وأردف الكادر الإخواني قائلا: إن المستشارين المعترضين على تفويز شفيق هدّدوا بأن يخرجوا إلى الرأي العام ويطلعوه على ما يجري، وهناك جدل يدور الآن حول إمكانية إعادة الانتخابات في أربعة عشر محافظة، أو إعلان فوز مرسي، مع اعتماد الطعون المتبادلة شرط قوة حجتها.

هذه هي الرواية الأقرب إلى الصحة، حتى الآن، والتي يسندها نزول الإخوان ومناصريهم إلى الشوارع، وهو ما ساعد في حسم الأمر لصالحهم، لاسيما أن نتائج اللجان الفرعية، وكل ما كانت تبثه الأغلبية الكاسحة من الفضائيات وقت الفرز يقول بتقدم مرشحهم.

لكن صراع الإخوان مع شفيق على السطح كان يخفي ما يتم وراء الكواليس، فقد اتصل الإخوان بشفيق.

نعم اتصل الإخوان بالفريق أحمد شفيق، كما اتصلوا قبله باللواء عمر سليمان واتفقوا على مناصب وزارية ومقاعد برلمانية مقابل الانصراف من ميدان التحرير وظلوا طيلة الثمانية عشر يوما الأولى للثورة، متأرجحين بين الحضور والغياب. وقبل تنحي مبارك بأيام عقدوا مؤتمرا صحفيا في فندق "إنتركونتيننتال" بمدينة نصر، وقالوا يومها إن البلد في خطر ولذا يمكن أن يقف الاحتجاج عند هذه النقطة ونبني على ما أنجزناه، وناقشوا الأمر في اجتماع لمكتب الإرشاد، فانبرى لهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح رافضا هذا المسلك، معتبرا إياه "خيانة للثورة"، وهدد يومها في غضب شديد بأنه سيخرج ليبلغ الناس بما يعتزم الإخوان فعله، فعدلوا عما عقدوا العزم عليه، لكنهم واصلوا العداء له. هذا ما أبلغتنا به مصادر وثيقة الصلة بالجماعة وقتها، وقلناه غير مرة في أكثر من منبر.

وكعادتهم سعى الإخوان لمواجهة شفيق عقب إعلان النتائج الرسمية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على طريقين، الأول هو بذل الجهد الفائق في سبيل الفوز في الانتخابات وتشغيل "الماكينة الاجتماعية والانتخابية" بكامل طاقتها، وهذا هو الاحتمال والخيار الأفضل بالنسبة لهم. والثاني هو التفكير فيما يجب فعله إن فاز شفيق في نهاية المطاف. وبينما انشغل الجانب الأكبر من الجماعة العجوز بالترتيب لجولة الإعادة؛ انصرف ذهن بعض القيادات إلى ضرورة الاتصال بشفيق، وتسرّبت أيامها أخبار عن صفقة مفادها أن يساعد الإخوان في احتواء غضب شباب الثورة إن أُعلن فوز شفيق مقابل مناصب وزارية واستمرار مجلس الشعب على قيد الحياة السياسية.

فلما دارت عجلة الانتخابات، وشعر الإخوان بأن كفتهم الأرجح، وأحصوا الأصوات فبرهنت لهم على فوزهم غيروا "التكتيك" إلى النزول إلى الشارع بقوة للضغط على المجلس العسكري واللجنة العليا للانتخابات في آن، حتى لا تُعلن نتيجة غير التي أعلنوها هم فجرا عقب انتهاء عملية الفرز مباشرة، وكانوا يتصرفون في هذه اللحظة على اعتبار أن شفيق هو مرشح العسكر، الذين لم تنقطع صلة الإخوان بهم منذ رحيل مبارك وسعوا إلى طمأنتهم إلى أن مرسي سيوفر لهم الخروج الأمن الذي يطلبونه، ويحافظ لهم على المنافع والمكاسب التي حازوها عرفا أو بقوانين وتشريعات في العقود الأخيرة.

لهذا السبب ذهب حسن مالك، رجل الأعمال الإخواني المعروف، إلى شفيق، بينما تواصل خيرت الشاطر مع المجلس العسكري، وفعل مرسي الأمر نفسه مع القوى السياسية وشباب الثورة. وزعوا أنفسهم على كل الاحتمالات، بحيث يربحون في كل الحالات. وهذه بالطبع مهارة سياسية، لكنها على مذهب ميكافيللي ولا علاقة لها بكل المحاولات والمساهمات والمداخلات التي سعت إلى إضفاء طابع أخلاقي ديني إسلامي على السياسة كما يزعمون هم، كما لا علاقة لها بكل التصورات التي آمنت بأن الثورة عمل شامل يجب أن يحدث تغيير جذريا في كافة مجالات الحياة، وهي الفكرة التي كانت مختمرة في أذهان كثيرين وهم يعدون العدة للنزول إلى الشوارع حال فوز شفيق، على عكس الإخوان الذين لا يملون ولا يكلون من لعبة الكر والفر.

سيُكذِّب الإخوان كل هذه الروايات، كعادتهم، لكننا نتذكر جيدا أنهم قالوا كثيرا عن عدم إبرام صفقات مع نظام مبارك حتى جاء المرشد السابق ليعترف، قبل أن يقول إنه يتمنى لقاء مبارك ولا مشكلة له توريث جمال إن تم عبر الانتخابات. والآن ها هم قالوا إن أحدا منهم لم يقابل شفيق، فلما كشف هو عن لقاءاته مع السلفيين على الجانبين؛ سارعَ الإخوان في جريدتهم ليتحدثوا عن لقاء مالك وشفيق، حتى يحرقوا عليه الورقة التي يهددهم بها، لكنهم لم يذكروا الحقيقة أبدا، وصوروا الأمر على عكس ما كان، وهذه عادتهم، لكن الأيام كفيلة بأن تكشف وتفضح كل شيء، ليعرف الشعب حلقات أكثر في مسلسل خيانة الثورة.

(٢٥)

عقب ظهور نتيجة الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة بإعادة بين الدكتور مرسي والفريق شفيق، اتصلت بي حملة مرسي ودعتني إلى لقائه مع آخرين بفندق «موفينبيك» بمدينة ٦ أكتوبر، لكنني اعتذرت، ثم تواصل معي الدكتور عصام العريان في إطار حملة الإخوان لجمع رموز وطنية حول مرشحهم، لكنني طلبت منه ضرورة أن يقوم البرلمان أولا بتشكيل جمعية تأسيسية من خارجه وبعيدا عن الأحزاب السياسية تضم مائة شخصية وطنية مرموقة لوضع الدستور، وتحديد أربعة شخصيات، يساري وليبرالي ومسيحي وامرأة، كنواب لمرسي حال فوزه مع تحديد صلاحياتهم من الآن، وإعلان تشكيل فريق وزاري من شخصيات وطنية مشهود لها بالكفاءة يتولى إدارة البلاد، ويُكتب هذا في وثيقة تعرض أمام الرأي العام وتوقع عليها الأطراف المعنية.

وقلت له إن الإخوان أمام مسئولية تاريخية وعليهم الاختيار، وليعرفوا أن شخصيات عامة مرموقة مع هذه الاقتراحات.

وأضفت «لا يقع هذا في مجال الابتزاز كما تردّد كتائب الإخوان الإلكترونية لإنتاج الشتائم، فلا أحد يطلب شيئا لنفسه، إنما من أجل إنقاذ الثورة ومسارها، وإيجاد فرصة لتوحيد قواها. فإن وجدتم أنكم مكتفون بذاتكم، ولستم في حاجة إلى التعاون مع أحد، أو ظننتم أن الناس ستقف معكم لإنقاذ مشروعكم؛ فهذا خطأ قد يكلفكم الكثير، ولتمعنوا النظر في نتيجة الانتخابات، وتقوموا بواجبكم حيال تجميع قوى الثورة حول مشروع للجميع وليس مشروع للجماعة، فالثورة شارك فيها الكل، وهناك كثيرون لن يقبلوا أن يجنى ثمارها طرف واحد، هذا ليس توزيع لغنائم، لأنها لا توجد أصلا، بل هو توزيع لأعباء علينا أن نحملها جميعا لكن وفق ضمانات وإجراءات لا لبس فيها».

وقال لي إنهم يدرسون هذا الأمر جيدا، لكن يبدو أن هذا لم يكن حقيقا على الإطلاق.

أيامها عادت كتائب الإخوان الإلكترونية تلك لتنشط وتمارس حربا نفسية ضروس حتى على من ينصح جماعتهم المفرطة في الأنانية. وهذه مسألة ألفناها منذ الاستفتاء المشئوم على تعديلات الدستور في مارس ٢٠١١، لكن كل هذا لم يمنع كثيرين عن قول ما اعتقدوا فيه بتجرد ونزاهة، دون اعتبار لألاعيب السياسة، وخصال طلاب السلطة، وعبدة المناصب،

والزاحفون على بطونهم حول أهداف ضيقة لا تغادر أنوفهم التي جدعها التغطرس، ودون نظر إلى أي منفعة أو مصلحة شخصية.

وكنت أيامها أقول لهم وأكتب إن «الموهبة هي المنصب الذي لا يستطيع أحد أن يقيلك منه سوى الله»، وطالبتهم أن يسألوا الدكتور سليم العوا الذي قلت له: «الكاتب الذي يترشح حتى للرئاسة يقدم تنازلات، فحاجة الدنيا إلى الكُتّاب أولى من حاجتها إلى الرؤساء». وكنت أنصحه أن ينسحب من سباق الرئاسة، لكن الرجل قال في ثقة: مصر تستحق أن نتنازل من أجلها. فابتسمت وأشفقت عليه، لأنه كان لا يعرف الفخ الذي وقع فيه.

وقبل إعلان فوز مرسي بيومين، وبعد خمسة أيام من انتهاء عملية الاقتراع، دعيت إلى لقاء المرشح محمد مرسي. وسألني كثيرون وقتها: لماذا قابلته؟ والإجابة: كنت واحدا من بين عدد من المثقفين والكتاب والخبراء والشخصيات العامة وشباب الثورة، وقلت له رسالتي بوضوح:

«مصر لا تتحمل أي صراع مفتوح بينكم وبين الجيش، والعنف مرفوض مرفوض مهما كان، والشعب والثورة لا يفيدهما أي اتفاقات أو تفاهمات سرية أو جزئية بينكم وبين العسكر إنما تفاوض تشارك فيه كل القوى الوطنية من أجل الخروج من الأزمة».

وطالبته، حال فوزه، بتبني مشروع وطني يشارك فيه الجميع ولا يستأثر به الإخوان متجسدا في حكومة إنقاذ وطني رئيسها من خارج الجماعة، وفريق رئاسي، وجمعية تأسيسية متوازنة لوضع دستور عصري، وضرورة

أن يجدد الإخوان أفكارهم ويؤمنون بأن الوطن قبل الفصيل والمجتمع قبل الجماعة، وطالبت بفتح حوار بين مرسي وكل من البرادعي وصباحي وأبو الفتوح، حتى يمكن أن نتصدى لمحاولات وأد الثورة، مع عتاب ونقد لما فعله الإخوان طيلة الشهور الفائتة.

وعاد هؤلاء يسألونني: ما هو رد الدكتور مرسي عليك؟ فقلت: الإجابة قالها في مؤتمر صحفي عقده بعد ساعات من هذا الاجتماع وفي بيان تُليَ على مسامع الجميع.

وجاء سؤال آخر: هل تثق في الإخوان؟ فأجبت: الإخوان طالما أخلفوا وعودهم ونقضوا عهودهم. وهم لا يقتربون من الأخرين إلا إذا كانوا في مأزق، وكثيرا ما انقضوا على حلفائهم. لكننا نحسب أنهم تعلموا هذه المرة درسا قاسيا مما جرى، وإن لم يتعلموا فسيدفعون ثمنا فادحا.

نحن ذهبنا ليس بحثا عن أي منافع أو مكاسب ذاتية، إنما استجابة لنداءات من كثيرين قالوا لنا: حاولوا أن تنزعوا الفتيل، ولا تتركوا البلد على حافة الانفجار. في النهاية ما جرى هو أبلغ رد على اتهامات الإخوان غير المبررة وغير المنصفة لكل القوى المدنية بأنها فزعت منهم وذهبت إلى حد التحالف أو التفاهم أو الاقتراب أو الرضا بعودة النظام القديم في تزلف ونفعية.

كما أن ما جرى وضع موقف الإخوان على المحك، إذ إن الالتزامات التي تعهد بها مرسي وجاءت في البيان، ورغم شفاهتها فإنها قد كانت له

يومها؛ لكنها باتت عليه في الغد، أمام رأي عام يقظ ومتابع، وشعب أثبت للإخوان أنه ليس ملك يمينهم أبدا، وقوى ثورية برهنت على أنها أبعد نظرا وأشد بصرا وبصيرة من الجماعة العجوز.

ورفضت في اليوم التالي أن أذهب إلى مؤتمر "فيرمونت" الشهير، الذي ظهر فيه مرسي مع نخبة وطنية، أشهد أن كثيرين منهم لم يبحثوا وقتها عن أي مغنم شخصي، لكنهم اعتقدوا أنهم ينقذون ما يمكن أنقاذه، وأن بوسعهم أن يُلزموا جماعة الإخوان بشيء لصالح البلد. لكن نظرا لأنني أعرف الإخوان جيدا، وأدركت أنهم يريدون "حملة علاقات عامة" وأنهم مراوغون وغير جادين ويتراجعون في كلامهم وينقضون عهودهم ووعودهم فقد آثرت الابتعاد، واكتفيت بالرسالة التي أوصلتها لمرسي، والتي كنت أستعديها كجزء من بناء الحجة ضده؛ كلما أخفق وفشل وادعى أتباعه أن معارضيه يتربصون به.

وفي خاتمة المطاف فإنه لا يمكن لمنصف أو طني غيور على مستقبل بلده أن يقبل تزييف الإرادة، وتزوير نتيجة الانتخابات، مهما كان الخلاف الفكري والسياسي مع من يستحق الفوز، فلو صمتنا على هذا الأمر الخطير هذه المرة لن تقوم لإرادتنا قائمة بعد اليوم، ونكون قد سمحنا بدق المسمار الأخير في نعش الثورة، التي كانت الديمقراطية مطلبها الأول، وهذا سبب أخير للقائي الوحيد مع مرسي.

كنت من المؤمنين بأن صعود الإخوان على خشبة المسرح سيكشفهم أمام

الناس. فقبل ثورة يناير كنا إن انتقدناهم يقول لنا بسطاء الناس: «دول ناس بتوع ربنا»، وكانوا يظهرون في عيون الشعب كله بصور إيجابية، تجعلهم إما مناضلين أو ضحايا أو شهداء، وهذا كان يكسبهم تعاطفا كبيرا. فلما وصلوا إلى السلطة، انفضحت نواياهم وطواياهم ورآهم الناس عرايا مجردين، فبدأ هذا التعاطف ينهار تدريجيا، وهو ما كان لا يمكن له أن يتم؛ لولا وصول الإخوان إلى أعلى مراتب السلطة.

لقد شكل الإخوان معضلة رئيسة أمام التطور الديمقراطي في مصر، ولا يمكن لهذا البلد أن يتقدم من دون أن تنتهي هذه المعضلة، سواء بانكشاف الإخوان أم باقتناعهم بأن الغطرسة والاستعلاء لن ينفع، وأن المداهنة والمداراة لم تعد تنطلي على أحد، ولا بد لهم من أن يتغيروا عن اقتناع ووعي وفهم وجدية، وأن تترسخ معالم الوطنية في أفكارهم وممارساتهم.

ومن الأمور التي يجب ذكرها في هذا المقام أنني كنت واحدا من المتصدين لمحاولة تمرير بيان يحمل بشدة على اللجنة العليا للانتخابات لأنها لم تستبعد شفيق من سباق الرئاسة.

كنا أكثر من مائة مثقف وسياسي مجتمعين في فندق «جراند حياة» حين طرح رئيس الاجتماع فكرة إصدار مثل هذا البيان، ونوقع عليه، ويبقى مفتوحا لكل من يريد التوقيع من خارج الاجتماع. يومها قلت: مثل هذا البيان سيُسوَّق على نحو مختلف ويقال إن كل الموقعين عليه يؤيدون الرئيس مرسي بمنطق المخالفة، فنحن حين نبدي رفضا لشفيق ولو بطريقة

غير مباشرة، فلا ضير في هذا، لكن المشكلة في أن هناك من سيقول للناس إن الرافضين لشفيق قابلون وموافقون ومؤيدون وربما مبايعون لمرسي، وهذا غير صحيح. وراج هذا الرأي ولاقى استحسانا، وخرج الاجتماع من دون إصدار البيان، الذي كنت متأكدا أن جماعة الإخوان ستتلقفه وتسوقه على نطاق واسع.

(٢٦)

قبل إعلان نتيجة الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة بين مرسي وشفيق، حددت موقفي بوضوح، فكتبت في مقال بصحيفة الوطن تحت عنوان «ضد الرئيس أيا كان»:

«ها هي انتخابات الرئاسة قد انقضت، وآن للمعارضة أن تنظم نفسها. فبضدها تتميز الأشياء. والنقد البناء اليوم بات فريضة.

وآن للأحزاب السياسية أن تفتح قلبها وأبوابها لتستقبل ملايين الراغبين في المشاركة السياسية، والباحثين عن عضويتها.

وآن للقوى الثورية أن تتلافى العيوب التي وصمت تصرفاتها، وأعطت أعداءها فرصة للانقضاض عليها وتشويهها.

وآن لكل المصريين أن ينهمكوا في بناء المؤسسات الوسيطة من نقابات واتحادات وروابط وجماعات ضغط ومصالح.

وآن للجميع أن يقاوموا كل ما أريد به أن يفقدوا الثقة في أنفسهم، أو يندموا على تحركهم في سبيل هدم نظام الاستبداد والفساد والاستعباد.

وأن وقت فتح الملفات المسكوت عنها، رغم أنف المتكتمين والمتواطئين والمنتفعين والمتورطين. وحانت ساعة تطهير الهيئات من العفن الذي عشش فيها طويلا، وإخراجها من الوحل الذي طمرها.

أن وقت رعاية الثقافة السياسية الإيجابية التي ولدت من رحم الثورة، فهي رأس مال سياسي واجتماعي لا يمكن الاستهانة به، ولا يجب التهاون فيه، بل من الضروري أن نعززه في المستقبل حتى نضمن تعميق الوعي بالشأن العام، معارفه وقيمه واتجاهاته، بما يقطع الطريقْ أمام التلاعب بالشعب، والتحكم في أخذه إلى الجهة التي تفيد من يريد لبلدنا ألا يفارق الظروف التعيسة التي عشاها على مدار ثلاثين عاما.

وأن الوقت لاستثمار الإيجابية التي امتلكها الناس مع الثورة فأخذتهم من سلبية وتواكل وتكاسل طال أمده، وأعطى النظام الفاسد فرصة سانحة كي يتحكم في مقاليد الأمور، على حساب المصلحة العامة. وفي ركاب كل هذا أو بالتوازي معه جاءت الساعة التي نلتفت فيها أيضا إلى حقوق الفقراء وإلى تحسين الخدمات العامة من تعليم وصحة وإسكان وبرامج لمحو الأمية.

إن نظمنا أنفسنا فليأت من يأتي، فالمصريون لن يعودوا إلى الخلف، ولن يدخلوا إلى الكهوف أو الجحور، حسبما يحلو للبعض أن يقول أو يصف أو يأمل أو يتوهم. فالشعب سيراقب ويلاحظ ويسجل، ثم يقرر ويريد. فإن وجد عدلا وحرية وكفاية وتصالح وإن شعر بإنجازات تنعكس على حياته في مختلف مجالاتها، سيساند ويبارك ويشمر عن ساعده ليصل ما انقطع، ويبني ما انهدم. إما إن شعر أن هناك من يبيع له مسعول الكلام، ويحافظ على كل مكتسبات الفاسدين ويدافع عن القلة المحتكرة ولا يبذل جهدا في محاربة الفقر والجهل والمرض، ويعيد إلينا زوار الفجر، ويتوهم أن الحكم لن

يستقيم إلا باليد الباطشة الغاشمة، فسينزل الناس إلى الشوارع بالملايين، ويتجنبون هذه المرة المزالق والأخطاء التي وقعوا فيها، فيقتلعوا الفاسدين المستبدين والمحتكرين والمتلاعبين والمنافقين والمدلسين من جذورهم، فاعتبروا يا أولي الأبصار».

وبعد يومين من إعلان فوز مرسي بالرئاسة، كتبت رسالة له، نشرتها في صحيفة «المصري اليوم»، ولفتت انتباه كثيرين، ولاقت استحسانهم، إلى درجة أن المستشار فكري خروب رئيس محكمة استئناف الإسكندرية قال: لا بد للرئيس من أن يبروز هذه الرسالة، ويعلّقها خلف كرسيه، ليتذكر ما فيها دوما. وتعهد رجل أعمال مقرب من الإخوان بأنه سيوصلها إليه، لكنني أوصلتها إلى الناس جميعا من خلال نشرها في أكثر الصحف قراءة وتأثيرا في تلك الأونة.

وتقول الرسالة نصا:

«السيد الرئيس....

اعلمْ أن الشعب هو الذي منحَكَ ما آتاك. فافعل ما لا يجعله يأخذ ما أعطى، ثم يزجرك وينهرك ويلحقك بمن سبقك، وإن خطفك زهو أو غرور؛ فتذكرْ جيدا ما جرى لمن جلست مكانه وأعقبت زمانه، وكن أجيرا أو خادما كما وعدت، فآخر القياصرة يلعق جراحه في قفص على بعد خطوات من مخدعك ومقعدك.

السيد الرئيس....

لتخلعْ عن جسدك ونفسك وعقلك كل أردية الماضي، فبها من الثقوب ما لا تخطئه العين، وبها من الخروق ما اتسع على الراتق، ولترتدِ زيًّا جديدًا نسجه لك بسطاء المصريين بأناملهم، ولتعرفْ أن هؤلاء هم من حملوك من

الزنزانة إلى القصر، وليس المرتعشين المترددين الخائفين الذين كنت بينهم.

السيد الرئيس.....

لا تُقرّبْ إليك المنافقين؛ فهم خناجر مسمومة في ظهرك، ولا تفرحْ بالسمع إلى من هم دونك؛ فهؤلاء سيحطون من قدرك، وليكن عندك الأصلح في كل ولاية بحسبها، فلا تُولِّ أحدًا منصبا لا يستحقه، وليكن المصريون جميعا من الآن هم جماعتَك، والدستور مرشدَك، والوطنيون الأكْفاء إخوانَك، ولتفتحْ قلبك وعقلك ونفسك للجميع، فمن أحسن يُثاب ومن أساء يجازَى بما يقتضيه العدل، وما تفرضه الحكمة.

السيد الرئيس....

اعلمْ أنك في محنة وإن جاءتك على هيئة منحة، ولتدركْ أن الحمل ثقيل، والمخاضَ عسير، فأشركْ معك من يُعينك لا من يداهنك. ولا تُسلمْ قيادَك إلى أحد من حولك، فقد يأتيك السهم من حيث لا تعتقد ولا تحتسب، وقد يكون عدوُّك بين يديك وصديقُك لم تعرفه ولم تقابلْه أبدا، فالتاريخ علَّم الإنسان أنه "رُبّ أخ لم تلده أمُّك"، وأفهمَه أن الظلم قد يأتي من ذوي القربى، والخيانةَ قد يصنعها أحيانا من نظن أنه أقرب إلينا من أنفسنا، والعصبةَ كما بها غُنم ففيها غُرم وجُرم.

السيد الرئيس....

سيحكم عليك الناس بما تفعل لا بما تقول، وسيحكم عليك التاريخ بما تنجز لا بما تَعِدُ، ولْتُردِّد دومًا في صحوك وخطوك، في قعودك ووقوفك قولَ الله تعالى: "كبُر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون"، ولتدركْ أن مسارَك

في الدنيا في قبضة شعب ثائر، ومسارَك في الأخرة مرهون بالإصلاح ما استطعتَ، والله الموفق والمستعان.

السيد الرئيس....

ليكن بأسُك على من ظلم وفسد، وليكن حِلمُك على ذوي الحاجة من المظلومين والمكلومين والمحرومين، ولا تُنصتْ طويلا إلى من لا يعرف من الدنيا غيرَ كَنز المال وإذلال الرجال، فالناس أحرار كُرماء، لكن لا حرية لجائع ولا كرامة لعُريان، والذين يساقون كالقطعان قد لا يكونوا هم من يرفعون البنيان.

السيد الرئيس....

إن مصر كبيرة وعريقة وهي أمة بذاتها وُلدت كاملة، فأنصحُكَ أن تقرأ تاريخَها جيدا، وتعرفَ عنها أكثر مما تعرفُ عن عبس وذُبيان وحِلف الفضول. ولْتعلمْ أن هذا البلد هو الذي يُعطي مهابةً وقَدرا لمن يحكمه، ولا ينتظر أن يَمُنّ أحدٌ عليه بشيء حتى لو كان حاكمُه. ولتعلمْ أن أحدا لم يَغلبْ روحَ مصر؛ فإيّاك أن تَجرحَها، أو تتوهّمَ أن بوُسْعكَ أن تُغيّر هُويّتها وطَويّتها، فما أراد أحد ذلك إلا وتَكسّرت نصالُه على حواف تاريخ مصر وثقافتها.

السيد الرئيس...

أنت طلبتَ في خطابك الأول أن نُعينك إن أحسنتَ ونُقوِّمَك إن أسأتَ، وبالنسبة لي فإن إعانتَك في كل الأحوال هي نقدُك، ليس بتعقُّب ما تفعله بحثا عن كل زلل وخلل، وليس حبا في المعارضة أو وقوعا في فخها وهواها، وإنما هي الرغبة المتجددة دومًا في طرح ما أعتقد أنه الأفضل دوما لبلادي، بكل تجرُّد ونزاهة، فهي الأَوْلى دوما بأن نُراعيها. تعاقب عليها الكثيرون من

أمثالك؛ فذهبوا وبقيَتْ هي تاجَ العلاء في مفرق الشرق، فساعد أهلها على أن تظل رؤوسهم مرفوعة، والله معنا جميعا ومعك".

وبعد يوم آخر كتبت له رسالة ثانية ذات مغزى، عنوانها "من خِيتي إلى مرسي" جاء فيها نصا:

"حين علم الملك الفرعوني الكبير خيتي بأن الدكتور محمد مرسي تَولّى منصبَ رئيسِ جمهورية مصر العربية في السنة الثانية من العَقد الثاني في مطلع الألفية الثالثة بعد ميلاد السيد المسيح عليه السلام، بعث إليه تلك الرسالة التي كان قد كتبها إلى ابنه مريكارع، نصحه فيها بما يجب عليه أن يفعل حين يتولى حكم مصر.

يقول خيتي لابنه:

تَحلَّ بالفضائل، حتى يثبُتَ عرشُك على الأرض.

هدِّئ من روع الباكي.

لا تظلم الأرملة.

لا تُجرِّدْ أحدا مما يملك..

ولا تطرد عاملا من عمله..

ولا تغدر بزميل لك تلقى معك العلم

ولا تكنْ فظا بل كن رحيم القلب.

اجعلْ هدفك حب الناس لك.

لا ترفع ابن الشخص العظيم على ابن الشخص المتواضع.

قربْ إليك الإنسان الكفء.

ارفعْ من شأن الجيل الجديد لكي تحبك الرعية.

المدينة مليئة بالشبان المدربين، فاجعل من هؤلاء أتباعك.

وامنحْهم الممتلكات، وهبهم الحقول
واتئمنْهم على القطعان".

ومن عمل بهذه الوصية من حكام مصر رفعه الناس فوق الرؤوس، وحفر اسمه في سجل تاريخ بلدنا العظيم العريق بحروف من نور، ومن خالفها خسر خسرانا مبينا".

ومن خلال سبعة وجوه حددتها صحيفة الوطن لمرسي، اخترت أن أكتب عن «العاشق»، قاصدا شيئا محددًا كان يدور في رأسي وقتها، لم ينتج عن انطباع سريع، ولا عاطفة فائرة، إنما كان مبنيًّا على تأملات في تصرفات الرئيس وتقييم لأدائه بعد ستة أشهر من حكمه، وهنا كتبت أقول:

«يحب الدكتور مرسي جماعتيْن ويهجر الثالثة. الأولى هي زوجته التي قال عنها أثناء الحملة الانتخابية: «أحمد الله أنني تزوجت الفتاة التي علق بها قلبي». والثانية هي «جماعة الإخوان» التي يربطه بها ميثاق غليظ من الأفكار والتصورات والمصالح والمنافع والوقائع الموزعة على أفاريز الأيام. أما الثالثة التي يعطيها ظهره إلى الآن فهي «الجماعة الوطنية» بمختلف أطيافها واتجاهاتها، رغم أنها الأعرق والأكبر والأدوم، والأولى بالرعاية، لو صح الفهم والوعي والمقصد والعزم.

لا مجال للحديث عن الحبيبة الأولى، فهذا أمر خاص يمارسه مرسي بوصفه إنسانا دق قلبه ذات يوم فهرول خلفه مدفوعا بطاقة لا سبيل له عليها. والحديث عن الحبيبة الثانية لا يخلو من شجون وشؤون وحواشٍ ومتون، ربما شغلته عمن وعما سواها. إنها الهيئة التي صنعته، ومن دونها كان سيصبح مجرد أستاذ عادي جدا يدرس مادة «الفلزات» في جامعة إقليمية، يخط على «السبورة» حالكة السواد بالطباشير الأبيض، ويوزع الكلمات والمعادلات

على الرؤوس المثقلة بمواد دراسية أهم بكثير، ثم يذهب آخر الشهر إلى الخزينة، يبتسم في هدوء لموظفها، ويتقاضى راتبه، ثم يمضي صامتا.

مرسي يدرك أهمية الحب الثاني في حياته، فلولاه ما جلس على «الكرسي الكبير» لأن قدراته الذاتية البحتة ربما لم تكن تؤهله ليفكر أصلا في التقدم للترشح للرئاسة، وحتى لو غامر فإن نصيبه كان سيكون بين الثلاثة الأواخر في قائمة الراسبين الطويلة، وحصاده بضع عشرات من الآلاف يحصيها من الصناديق المبعثرة على جسد الوطن من أقصاه إلى أدناه، ثم يتحول بعدها إلى معلق على الأحداث في الفضائيات، أو ينزوي في ركن قصي يروض الوقت، ويغالب النسيان، موصوما بالندم والفجيعة.

الحبيبة الثانية أنفقت على عاشقها ثلاثة أرباع المليار من الجنيهات، وثمانين سنة من التنظيم والتدبير، وجهد الوسطاء من الترتيب والتجهيز تحت لافتة «عرس الديمقراطية» وجندت لها كل شيوخ البلد تقريبا، ليلعبوا دور «المأذون» دون تردد. ومع أن الملايين التي حضرت الحفل كانت تظن أنها تزف مرسي إلى الجماعة الثالثة، لكنه راوغ وهرب بعد «عقد القران» وهرول لـ«يحضن» الثانية بشدة، في شوق ووله وتتيم وغرام مقيم.

الجماعة المهجورة، تلملم بعض جراحها، وتتحدث عن «الخديعة» وتقص شعرها في «ميدان التحرير»، وتضرب خيمة أمام قصر الاتحادية، وتصرخ في وجهه وهو مدسوس في سيارته الفارهة بين حراسة: «ارحل»، وتأتي صرختها زاعقة على قدر الأماني والآمال التي علقتها عليه في الأيام الخوالي.

لا يدرك مرسي الذي يؤمن أن الشرع يحلل له «أربعة» أن الثالثة التي

نبذها وأعطاها ظهره هي «أم الأولاد» الحقيقية، وليست تلك السيدة التي يطلب منها في هزيع الليل أن تمنع أبناءها من أن يكتبوا على «مواقع التواصل الاجتماعي» ما يخجل الأب ويسبب له حرجا بالغا، ويرسل معها الحراس حين تنوي القيام ببعض الواجبات الاجتماعية حيال «الأهل والعشيرة».

تؤمن الثالثة أن الذين سيأتون لنصرتها ذات يوم أضعاف أضعاف عدد شعر رأسها الذي قصته غبنا وغضبا واحتجاجا، وأن صرخاتهم هي حاصل ضرب صرختها المدوية في عدة ملايين، وتدرك جيدا أنها «الأصل»، وأنها هي التي تعطي القيمة والقامة لمن يقترب منها ويعشقها ويعطيها من فكره وجهده وولائه.

في اللحظة المناسبة، ولو بعد حين، قد ينهش المرض الحبيبة الثانية، فتقف على قارعة الطريق تستجدي الثالثة المنسية، التي تعلمت الدرس جيدا ولن تخدع أو تلدغ من الجحر مرتين، ووقتها لن يجد مرسي من سبيل سوى العودة إلى الحبيبة الأولى بخفي حنين، هذا إن عاد إليها أصلا».

وانتهى الأمر بي إلى اتهام الرئيس بأنه «خائف» وهو ما عبرت عنه في مقال نشرته بالمصري اليوم جاء فيه:

«الرئيس الذي فتح صدره في ميدان التحرير، ناهرا جنده الذين شبكوا أياديهم ليعصموه من الناس، ها هو يمشي بين أرتال من العربات المصفحة والجنود المدججين بالسلاح والقناصة والرماة المستيقظة عيونهم ليردوا قتيلا كل من يقترب منه ويظنون أنه يقصده بسوء. وها هو يصلي، وعيناه مفتوحتان، أمام صفوف من الحرس والعسس، وعلى جانبيه رجال غلاظ

شداد لا يعصون له أمرا ويفعلون ما يؤمرون، ويخطب عقب الصلاة في جمع من الناس فتشوهم على باب المسجد تفتيشا يثير الضجر والاشمئزاز، ليقول لهم كلاما مرسلا مكرورا وعابرا عن العدل والطمأنينة، وأنهار العسل واللبن التي تنتظرهم في عهده المجيد، لكن عليهم أن يصبروا ويصابروا ويرابطوا على الصمت.

الرئيس الذي قال إنه لن يفصله عن الناس حجاب ها هو يختفي عن أعينهم خلف جدران عالية مصمتة، ويطأ بقدميه أوراق مظالمهم التي كدسوها على باب ديوانه وهو ذاهب إلى كرسيه ينهب الأرض نبها، وها هو يرسل من غضبوا عليه ليحاكموا أمام القضاء وعلى أعناقهم تهمة إهانته، بعد أن هددوه في تطاول عجيب بأنه لن يكون آمنا إن ذهب ليسير خلف شباب سال دمه فشربه الرمل والصخر وتطلخت به أيدي القتلة المجرمين قبيل إفطار رمضان، فلعنهم اللاعنون، وآمن الكل أن الدودة في أصل الشجرة.

الرئيس يصل إلى سمعه صراخ الذاهبين إلى المشنقة وهم يجاهرون بتكفيره من خلف القضبان التي لا قلب لها. ويقرأ قبل هذا بأيام بيانا أصدره أخوانهم الذين أعلنوا أنفسهم «مجاهدين» رغم أنف الحق والحقيقة، يقول له: أنت لا تحكم بشرع الله، ويقرأ بعدها بساعات تقارير أمنية دقيقة تخبره بلا مواربة: أنت مستهدف ولا جدال. لكنه لا يجلس في بيته. يذهب إلى المساجد بين آلاف من العسكر عن كل صنف ونوع، ويقف تائها أمام وجه شاحب لعجوز تتوكأ على الزمن لتقول له على باب جامع السيدة زينب في قلب القاهرة: اقعد في قصرك حتى لا تتعب الناس. ومن حق فإنه بعدها

صلى إلى جانب بيته في «التجمع الخامس»، حيث قليل من كلفة الأمن، وقليل من الوقت، وقليل من الكراهية.

الرئيس الذي شمخ بأنفه في الميدان الفسيح الذي لم يدخله قبل يوم القسم الجمهوري، يعرف الآن أيضا أن مستهدفيه قد لا يكونون فقط بعض من جلسوا القرفصاء في الردهة المظلمة من التاريخ، بل أيضا أولئك الساعين بكل قوة كي يدخلوا تاريخ أيامنا تلك أو الآتية من أوسع أبوابه التي يغمرها نور مبهر، ودفعوا في سبيل هذا دماء زكية، ونزلوا إلى الميادين سائرين خلف أو مع من لعنوا نظاما بليدا غبيا، أسقطوا رأسه، وأنهكوا جوانحه، وأقسموا أنهم لن يسمحوا لأحد، أيا كان، أن يستهتر بهم أو يسخر منهم أو يتجبر عليهم بعد اليوم أبدا، وأن أرواحهم ستبذل رخيصة دون ذلك، وهي الرسالة التي لن يعيها إلا كل ذي قلب بصير وعقل فهيم.

الرئيس الذي قبض صدره المنبسط في ميدان كان يعج بأتباعه في لحظة لم تخطر بباله ثم مضي، لم يعد أبدا ليفك أزرار قميصه للريح ويمشي بين الناس هرولة أو هوينى، ولم يعد يلوح للناس الذين كانوا يرمقونه ويقفون لتحيته وهو عائد من قصر عابر في حياته إلى بيت عامر بكفاحه وذكرياته، ولم تعد سيارته الفخيمة تنحشر بين بضع سيارات رخيصة وعربة كارو مثلما ظهرت عقب توليه مباشرة، ليبقى المشهد يتيما، رغم أن الأيتام أولى بالرعاية والحماية والحدب والتعاطف، ولهم يوم طالما استغلته جماعة الرئيس في حشد وحشر الأصوات في الانتخابات.

الرئيس يعرف أن الحذر لا يمنع من قدر، وأن المنية تأتي أي أحد مهما علا وارتفع ولو كان في بروج مشيدة، هكذا يقرأ دوما في كتاب الله الحكيم وفي آراء الفقهاء الذين ألف الجلوس إلى أوراقهم الزاخرة بسطور جلية وصاحبهم

طويلا من دون كلل وتعلم منهم كيف يفخم وينغم الحروف وصنع الرطانة أثناء الخطابة.

لكن أحدا لن يزايد علي الرئيس، ويقول له: لا تأخذ بتقارير رجالك المقربين التي استجمعوها وجمعوها من كل حدب وصوب والتي يمكن أن تقول لك إن قاصديك أيضا من خارج البلاد، وأن اعداءك يتزايدون فارفع من حذرك، واترك نفسك لمن يخافون عليك يحمونك ممن قد تخاف منهم.

الرئيس يخاف، أو يتم تخويفه، لا فرق لدى الشعب. يخاف لأنه إنسان أو لأنه موظف كبير جدا أو المسئول الأول في بلدنا وبقائه محميا مصانا ضرورة، لا فرق لدى الناس. فالمهم أنه لم يعد بوسعه أن يقف تحت أي منبر ويقول ما كان يصرخ به في وجه كل من جلسوا قبله على كرسيه: «حكمتَ فعدلتَ فسلمتَ فأَمنتَ فنمتَ يا عُمر». والمهم أن الفاهمين في هذا البلد سيقولون للشعب: لا تخف أبدا من الحاكم فهو الذي يخاف منك، ومن لا يعي فليسأل من جاءوا قبله».

وفي الحقيقة لم يكن الخوف فقط هو القيمة السلبية التي انتقدتُ مرسي بسببها، بل تحدثت بإفراط عن قلة الخبرة وسوء الإدارة والولاء لجماعة الإخوان والإخلاص لمشروع تمكينها من رقبة الوطن. وشاركت في المظاهرات التي نزلت إلى الشوارع ضد الرئيس، لاسيما بعد أن أصدر إعلانه دستوريا في ٢٢ نوفمبر أعطى نفسه بمقتضاه صلاحيات مطلقة، وخضت مواجهات قوية ضد أتباع السلطة الجديدة على الشاشات الزرقاء، وبعد سقوط شهداء في شارع محمد محمود من جديد، وعند قصر الاتحادية، كتبت لأقول للرئيس: ارحل.

الكاتب

د. عمار على حسن

- ولد في قرية الإسماعيلية بمحافظة المنيا من أعمال جمهورية مصر العربية في ٢١ ديسمبر من عام ١٩٦٧م
- تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٨٩م بتقدير جيد جدا، وحصل على الماجستير في العلوم السياسية عام ١٩٩٧م بتقدير امتياز مع توصية بطبع رسالته على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأخرى، ثم الدكتوراه عام ٢٠٠١م بمرتبة الشرف الأولى.

صدر له:

أولاً: الأعمال الفكرية

- التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية.
- النص والسلطة والمجتمع: القيم السياسية في الرواية العربية.
- وزارة العدل المصرية: سيرة مؤسسية.
- مرات غير آمنة: تهديد الراديكاليين الإسلاميين لوسائط نقل الطاقة.

الكاتب

- التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية.
- النص والسلطة والمجتمع: القيم السياسية في الرواية العربية.
- وزارة العدل المصرية: سيرة مؤسسية.
- ممرات غير آمنة: تهديد الراديكاليين الإسلاميين لوسائط نقل الطاقة.
- التحديث ومسار البِنى الاجتماعية التقليدية: حالة اليمن.
- الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين.
- العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل.
- أمة في أزمة: من أمراض العرب السياسية في الفكر والحركة.
- التنشئة السياسية للطرق الصوفية في مصر: ثقافة الديمقراطية ومسار التحديث لدى تيار ديني تقليدي.
- الأيديولوجيا: المعنى والمبنى.
- حناجر وخناجر: دراسات حول الدين والسياسة والتعليم في مصر.

الكاتب

- العودة إلى المجهول: راهن الإصلاح في مصر ومستقبله.
- التغيير الآمن: المقاومة السلمية من التذمر إلى الثورة.
- الطريق إلى الثورة: التباشير والنبوءة، الانطلاق والتعثر.
- بهجة الحكايا: على خطى نجيب محفوظ.
- فرسان العشق الإلهي..
- أصناف أهل الفكر.

ثانياً: الأعمال الإبداعية

- عرب العطيات، مجموعة قصصية.
- حكاية شمردل، رواية.
- الأبطال والجائزة، قصة للأطفال.
- أحلام منسية، مجموعة قصصية.
- جدران المدى، رواية.
- زهر الخريف، رواية.
- شجرة العابد، رواية.

الكاتب

تحت الطبع:

- التي هي أحزن، مجموعة قصصية.
- حكايات الحب الأول، أقاصيص.
- سقوط الصمت، رواية.

الجوائز:

- جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية، ٢٠١٢م.
- جائزة الشيخ زايد للكتاب، فرع التنمية وبناء الدولة، ٢٠١٠م.
- جائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابي في القصة القصيرة ٢٠١١م.
- جائزة في مسابقة "القصة القصيرة" التي نظمتها جريدة أخبار الأدب المصرية عام ١٩٩٤م، وسلمها الأستاذ نجيب محفوظ
- جائزة "القصة والحرب" التي نظمتها أخبار الأدب بالتعاون مع الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة المصرية عام ١٩٩٥م..
- الجائزة التشجيعية في القصة القصيرة عن رابطة الأدب الإسلامي العالمية عام ١٩٩٢م.

الكاتب

• جائزة غانم غباش للقصة القصيرة عام ٢٠٠٢م.

• جائزة هزاع بن زايد لأدب الأطفال عن قصة "الأبطال والجائزة" عام ٢٠٠٣م.

• جائزة جامعة القاهرة في القصة القصيرة سنة ١٩٨٨م.

• جائزة "الفقه والدعوة الإسلامية" التي تشرف عليها هيئة قضايا الدولة في مصر، ويشارك في تحكيمها مفتي مصر، ورئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وبعض مشايخ الأزهر ومستشارون من الهيئة، وبعض الشخصيات الفكرية والفقهية المرموقة، وذلك عن عامي ١٩٩١م و١٩٩٢م على التوالي.

• نوط الواجب العسكري من الطبقة الثانية عن حصوله على المركز الثاني في نهاية تخرج الدفعة ٨٩ من كلية الضباط الاحتياط، أثناء فترة تجنيده.

مرضت "كفاية" لكنها لم تمُت، بل سلّمت الراية إلى "الجمعية الوطنية للتغيير" أو تفهمت ظهورها الآسر، وحضورها القوي، وعملت إلى جانبها لأن الساحة كانت تتسع للجميع، وتحتاج إلى الكل، دون تمييز ولا إقصاء، ولا تجاهل ولا نكران.

وفي الجمعية، التي يشرفني أن أكون عضوا في أمانتها العامة، أكملنا الطريق، بإمكانات قليلة وجهد وافر وأمل لا حدود له. كنت في "لجنة المحافظات" التي عُنيت بالتواصل المباشر مع الناس، وجها لوجه، وفي كل مكان، وبقدر المستطاع، فقد كان أمن الدولة لنا بالمرصاد، مسلحا بقانون الطوارئ على الورق، وقانون الغاب، في الواقع، لم يسمح بعقد لقاءات جماهيرية في الشوارع والميادين، وضاقت بنا السبل فطرقنا أبواب بعض أحزاب المعارضة، فأوصدت أمامنا إلا "حزب الجبهة الديمقراطية" الذي سمح لنا أن نلتقي الناس في مقراته البسيطة؛ وبذا ظل كل شيء يدور على نطاق ضيق، ويُنتزع انتزاعا.

وزارة الثقافة
الهيئة العامة لقصور الثقافة

www.gocp.gov.eg
www.odabaaelaqaleem.com.eg
www.atlas.gov.eg
www.gocp.gov.eg/Thkafa
www.misrelmahrosa.gov.eg
www.studiesresearch.gov.eg
www.masrahna.gov.eg

الثمن: ثلاثة جنيهات